

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2015 - 2016 : دورة أبريل 2016

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
جدول الأعمال: مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للهسابات حول أعمال المجلس أمام البرلمان برسم سنة 2014.	دورة أبريل 2016
1895	صفحة
• محضر الجلسة الخامسة والخمسين ليوم الثلاثاء 8 من رمضان 1437 (14 يونيو 2016).....	• محضر الجلسة الثالثة والخمسين ليوم الثلاثاء فاتح رمضان 1437 (7 يونيو 2016).....
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
1900	1850
• محضر الجلسة السادسة والخمسين ليوم الثلاثاء 8 من رمضان 1437 (14 يونيو 2016).....	• محضر الجلسة الرابعة والخمسين ليوم الثلاثاء فاتح رمضان 1437 (7 يونيو 2016).....
جدول الأعمال: انتخاب ثلاثة (3) أعضاء بالمحكمة الدستورية لأول مرة.	1866

محضر الجلسة الثالثة والخمسين

التاريخ: الثلاثاء فاتح رمضان 1437هـ (7 يونيو 2016م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد الأنصاري، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وعشر دقائق، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد الأنصاري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي بداية الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس الموقر على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السي عدال.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

توصل مجلس المستشارين بأربعة قرارات صادرة عن المجلس الدستوري تتعلق على التوالي بما يلي:

القرار رقم 16/1001 قضى بموجبه بإلغاء انتخاب السيد عثمان عيلة عضواً بمجلس المستشارين على إثر الاقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2015، في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم لجهة كلميم-واد نون، وبتنظيم انتخاب جزئي لشغل المقعد الشاغر، طبقاً لمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

القرار رقم 16/1002 قضى بموجبه بإلغاء انتخاب السيد عابد شكيل عضواً بمجلس المستشارين على إثر الاقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2015 برسم الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم جهة الرباط - سلا-القنيطرة، وبتنظيم انتخاب جزئي لشغل المقعد الشاغر طبقاً لمقتضيات المادة 92 من

القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

القرار رقم 16/1004 قضى بموجبه بإلغاء انتخاب السادة: محمد مهذب وحמיד زاتني وجمال بن ربيعة، والسيدة مينة عفان أعضاء بمجلس المستشارين، على إثر الاقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2015 في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس الجماعات والأقاليم جهة الدار البيضاء-سطات، وبتنظيم انتخاب جزئي لشغل المقاعد الأربعة الشاغرة طبقاً لمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

القرار رقم 16/1005 قضى بموجبه بإلغاء انتخاب السيد أفضيلي أهل أحمد إبراهيم عضواً بمجلس المستشارين على إثر الاقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2015 في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم جهة الداخلة-واد الذهب، وبتنظيم انتخاب جزئي لشغل المقعد الشاغر طبقاً لمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

كما توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون رقم 27.14 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر؛
 2. مشروع قانون رقم 100.15 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2013؛
 3. مشروع قانون رقم 66.12 يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء؛
 4. مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمالات والعمال المنزليين في إطار قراءة ثانية.
- وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 7 يونيو 2016، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 16 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 8 أسئلة؛

- عدد الأجوبة: 5 أجوبة.

وفي الختام، أحيط المجلس الموقر علماً أننا سنكون مباشرة بعد جلسة الأسئلة مع جلسة عمومية تخصص لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول لمجلس الأعلى للحسابات، على أن يتم البث التلفزيوني لوقائعها يوم غد الأربعاء ما بين الساعة الحادية عشر صباحاً والثانية زوالاً.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

يميز فصل الصيف هو الكثافة الناتجة عن موسم العطل بدول المهجر، حيث تكون الفرصة سانحة لكي يقوم المغاربة بالخارج بزيارة أهاليهم وذوهم.

كما أن عملية العبور وما يجب أن يواكبها من إجراءات إدارية على مختلف الأصعدة لا يمكن حصرها في تسهيل الولوج إلى الوطن عبر النقط الحدودية في المطارات والموانئ والطرق البرية، لكن هناك إجراءات أخرى يجب أن تواكب هذه العملية تتعلق بتسهيل وولوج المهاجرين للإدارات العمومية وتبسيط المساطر لإنجاز الوثائق الإدارية ومختلف مناحي حياتهم بالوطن، حيث أن الكثير منهم يتخبطون في مشاكل مردها إلى طول وتعقد المساطر الإدارية وفترة الصيف أو العطلة لا تكفي لمساعدة هذه المهاجرين.

لهذا نساألكم، السيد الوزير المحترم، عن إجراءات الحكومة لإنجاح موسم العبور لهذه السنة؟ وأي عمل ستقوم به الحكومة لتسهيل، ليس فقط عبور الحدود، بل وولوج المغاربة المقيمين بالخارج بالمرافق العمومية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد أنيس برو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على السؤال.

اللي في الحقيقة جا في وقتو كذلك، العملية ديال استقبال المهاجرين المغاربة المقيمين بالخارج انطلقت يوم الأحد، هاذ العملية كما جاء في السؤال ديالكم لا تتعلق فقط بانسيابية الدخول أو العبور، بل هي عملية شمولية فيها أوجه متعددة.

اللي يمكن لي نقول لكم بأن العملية ديال المغرب هي نموذجية على صعيد كل الدول اللي عندها جاليات في الخارج، نموذجية لأن:

أولا، يرعاها، ترعى على أعلى مستوى في البلاد، من طرف جلالة الملك نصره الله.

ثانيا، أن هذه العملية هذه حققنا فيها تراكمات، هذه التراكمات هي اللي سمحت لنا نوصلوا لهذا المستوى بطبيعة الحال اللي استفدنا من كل ما عرفناه من قبل، هناك لجنة ترأسها وزارة الداخلية، هناك دور محوري لمؤسسة محمد الخامس للتضامن في هذا المجال، وبالتالي كل سنة هناك تقييم للعملية ديال السنة الماضية، هناك تقييم كيدار

وبعد أن أقول للجميع رمضان مبارك سعيد، نستهل على بركة الله جدول أعمال هذه الجلسة.

نقطة نظام، تفضل أسيدي مرحبا.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

بعثت برسالة لمكتب مجلس المستشارين فيما يتعلق بموضوع التنبيه الذي وجهه لي هذا المكتب، وطلبت قراءتها في بداية الجلسة، كما حدث في الجلسة الماضية التي تمت فيها تلاوة قرار مكتب مجلس المستشارين.

لكن، لاحظت أن هذه الرسالة لم تتلى، وعليه أطلب منكم، السيد الرئيس، أن تسمحوا لي بقراءتها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

هذه أولا تجاوزا واحتراما لكم، السيد المستشار، قد أعطيتكم وسمحت لكم بتناول الكلمة في إطار نقطة نظام، باعتبار أن نقطة نظام تتعلق بالتسيير، وهذه النقطة لا تتعلق بالتسيير.

فيما يخص ما أشرت إليه فهذه القضية من اختصاصات المكتب، وسأعمل بأمانة على نقل ما تفضلتم به إلى المكتب ليتداول بشأنها، وإن شاء الله إذا قرر المكتب أن تتلى في جلسة لاحقة.

شكرا.

إذن، نستهل على بركة الله جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي، من بين السؤالين الآتيين الموجهين للسيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وموضوعه "الإعداد لعملية عبور 2016"، وقد تقدم به الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

الكلمة لأحد أعضاء الفريق المحترمين من أجل تقديم أو بسط السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نعتبر هذا السؤال سؤالا كلاسيكيا، لأنه يطرح كل سنة كلما حل موسم العبور وموسم توافد المغاربة المقيمين خارج أرض الوطن.

والواقع هو أن عملية العبور لا يمكن حصرها في موسم محدد، لأنها بدأت بحكم تطورات كثيرة تعرف فترات متواترة خلال السنة، إلا أن ما

بغيناكم تجتهدوا، السيد الوزير، لأن المغاربة المقيمون بالخارج راه كل طرف من الكبد ديالنا، خاصنا نعتنيوهم ونعطيوهم واحد العناية فهاذ العطل هادي باش نحلوا المشاكل ديالهم، وعندهم مشاكل كبيرة على مستوى الإدارات العمومية، على مستوى المؤسسات خاصكم تديرو واحد المجهود، السيد الوزير.

هاذ الشباك اللي ذكرتو راه باقي الأمور شي شوية خاصها تحسن شوية الوضعية ديالهم باش يحسوا حتى هما راهم عندهم دور كبير في المجتمع وفي الوطن ديالهم.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لازالت لديكم بعض الثواني إذا أردتم استعمالها، السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

أنا فقط باش نقول بأن هاذ الشي كلو اللي قال السيد المستشار كنتفك معه، مازال خاصنا نزيدو مجهود، لأن مازال مشاكل، مازال انتظارات.

ولكن هاذ الشي تهمنا كاملين كمنتخبين، كجماعات، كمسؤولين، وبالتالي الاجتهاد ضروري وواجب علينا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن الآن ننتقل إلى السؤال الآتي الموالي وموضوعه جديد اتفاقية الضمان الاجتماعي بين المملكة المغربية وهولندا، المقدم من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد أعضاء الفريق لبط السؤال.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

عملت الحكومة المغربية جاهدة منذ ظهور المشاكل التي أثارته اتفاقية الضمان الاجتماعي مع مملكة هولندا على تجاوز مخرجاتها السلبية على أبناء جاليتنا المتواجدة بعدد مهم من الديار الهولندية، حيث عملتم مشكورين على الدفاع وبشراسة على الحقوق المكتسبة لأفراد جاليتنا من خلال تجديد هذه الاتفاقية.

كذلك مع الجانب الإسباني، والاجتماع راه كان في شهر مارس، وبالتالي على حسب هذه التقييمات تديرو الإجراءات لمعالجة، بطبيعة الحال، وتديرو هذه العملية ديال الدخول ديال المغاربة، اللي الحمد لله اللي كل سنة على سنة تيرتفعو، السنة الماضية ارتفعوا بـ 4%، بالنسبة للسنة اللي قبل ارتفعت كذلك، وهذا تيبين كذلك الإقبال.

بالنسبة للجوانب الأخرى يمكن ليا نقول لك، بأنه مثلا الملاحظة التجارية، الملاحظة البحرية هاذ العام تم معها توفير 27 باخرة، بزيادة د 3 دالبواخر مقارنة مع السنة الماضية، تؤمن 10 خطوط بحرية يوميا بطاقة استيعابية ديال 60 ألف مسافر يوميا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 12% على المخطط ديال 2015، بالإضافة لواحد الباخرة احتياطية من أجل التدخل في أوقات الذروة.

هناك كذلك كل مجهود اللي تدار من ناحية البنية التحتية في الموانئ، هناك المجهود اللي تدار في النقل الجوي اللي كذلك الخطوط الملكية الجوية دارت واحد البرنامج خاص فهاذ المجال.

كذلك، وهذا جا في السؤال ديالكم لأنهم ملي تيجيو، تيجيو كذلك وعندهم ما يقضيو في الإدارات، وتذكروا في 2015 كانت هناك واحد الدورية لجمع جميع المؤسسات والإدارات، باش يكون شبك وحيد للمغاربة المقيمين بالخارج لتيسير العملية باش يقضيو الأغراض ديالهم، إضافة، بطبيعة الحال، لكل ما تم القيام به في مجال التكنولوجيات الحديثة، قبل ما يجي هنا يشوف أشنو خاصو؟ كيفاش يديرو؟ باش تسهل الأمور.

لم نصل إلى الكمال، ولكن الاجتهاد الدائم موجود.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

أنا بدوري ابغيت نشكركم، السيد الوزير، حول المجهودات اللي كتقوموا بها ومجهود كبير وبانت الملامح ديالو وبانت المجهودات ديالكم.

فيما يخص وسائل النقل على مستوى الموانئ والمطارات، نعم، أكيد كابين تحسن كبير، والفضل تيرجع لكم درتو واحد المجهود كبير.

المسألة ديال ما هو إداري، نحن نعيش كمنتخبون وعلى مستوى الأقاليم اليوم الوطني للجالية يوم 10 غشت، هناك عدة مشاكل، عدة اقتراحات، يعني تنخرجو بتوصيات، لكن مازال الأمور غادية ببطء.

السيد الوزير،

لطمأنة هذه الجالية الوفية لضوابط الأمة المغربية ومقدساتها، وتنويرا للرأي العام، ما هو الجديد في هذه الاتفاقية بين البلدين الصديقين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

اللي بغيت نقول فهذه اللحظة اللي الحمد لله يوم السبت الزميل ديالي السيد وزير التشغيل وقع على الاتفاقية مع الجانب الهولندي، أن هاذ المسلسل كان شاقا، كان طويلا كان-بطبيعة الحال- فيه عدة تدخلات وفيه عدة أبعاد.

انطلق في 2013، وكي تعلق الأمر بواحد الاتفاقية ديال 1972، وكي تعلق كذلك بقانون اللي صدرته هولندا من أجل هولندا، من أجل الهولنديين، من أجل الناس اللي عايشين في بلادها.

هاذ المسلسل هذا استطعنا أننا نوصلوا لواحد المحطة اللي يمكن نقول لكم أنه مررنا في مراحل كانت صعبة جدا، مراحل ديال توتر شديد، توتر شديد في المفاوضات مع الجانب الهولندي.

كيفاش تعاملنا بعدا في المفاوضات؟

المقاربة ديالنا اشتغلنا ثلاث ديال الوزارات في تنسيق تام، لا، هذا لا يكفي، كذلك اشتغلنا مع المجتمع المدني، الجمعية ديالنا اللي في هولندا اللي جاو لهنا، اشتغلنا مع المحامين المغربية اللي في هولندا اللي جاو لهنا.

وهنا بهاذ المناسبة، السيد الرئيس، باش نترحمو على واحد الشخص اللي كان عند واحد الدور كبير جدا، فهاذ المفاوضات في الدور الإيجابي، في الدور البناء هو السي الصايم رحمه الله اللي توفي هاذي عشرة أيام في حادثه سير، اللي كان عندو دور كبير جدا، والحمد لله هاذ الاتفاقية هاذي وصلت يعني للدرجة اللي كان كيتمناها كذلك بالعطاء ديالو.

هاذ الاتفاقية هاذي كتحفظ الحقوق ديال المغربية اللي كيستفدوا منها الآن، اللي كيستفدوا أرامل أو يتامى أو، أو... غادي يبقى الحق ديالو كيستفد منو، ما غادي تقيسو حتى شي حاجة.

اللي كاين أنه ابتداء من 2016 الأزملة الجديد ديال 2016، اليتيم الجديد ديال 2016، اللي اختار أنه يجي للمغرب غادي تنقص له-بطبيعة الحال- ذاك المدخول ديالو ب 10%، لأن هولندا دارتو

بالنسبة للجميع، وأخذت واحد المعدل ديال كلفة العيش بالنسبة للجميع، وهذا أساسي باش نحضروه لجميع الدول ماشي فقط...

النقطة الأخرى كذلك، كاع ذوك المغربية اللي ما دعاوش الحكومة الهولندية باش ترجع لهم ذاك الحقوق ديالهم، بفضل هاذ الاتفاقية غادي ترجع لهم ذاك الشئ كامل في 2016، اعتبره اتفاق ديال التوازن، اتفاق بالحكمة، اتفاق ديال الدفاع على الحقوق ديال المغربية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، الكلمة الآن لأحد السادة أعضاء الفريق من أجل التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكركم على مجهوداتكم التي قمتم بها لإخراج هذه الاتفاقية إلى حيز الوجود، حيث حافظتم فيها على السيادة المغربية ودافعتم بشراسة على حقوق المغربية الذين أفنوا زهرة عمرهم في بناء أوروبا ككل بعد الحرب العالمية الثانية خصوصا، ونحن نعلم الظروف القاسية التي اشتغلوا فيها والتي كانت صعبة جدا، تولدت لديها العديد من الأمراض المزمنة.

أعتقد أن الأصدقاء الأوروبيين لا يمكنهم أن ينسوا للمغاربة الدفاع عنهم ضد البطش النازي، خصوصا في فرنسا وهولندا، ولعل المقابر الجماعية للشهداء المغربية المتواجدة بهولندا على وجه الخصوص، لأبلغ شاهد ودليل على ذلك، وبالتالي نشكركم على هذا المجهود الذي أعدتم بموجبه الاعتبار لأبناء جاليتنا في الديار الهولندية.

السيد الوزير المحترم،

مشاكل الجالية بأوروبا متعددة ومرتبطة أساسا بظروف الإقامة، وهي لا تختلف حقيقة عن ظروف عيش الأوروبيين أنفسهم، لكن هناك أمورا لا يمكن السكوت عليها، كتنامي ظاهرة الميز العنصري، مع الاشتغال، السيد الوزير، على تسريع وتيرة الإدارة خلال تواجد هذه الجالية في بلدها والعمل على تكريس الالتئانية والتنسيق بين مختلف الإدارات العمومية، باعتماد الشباك الوحيد لحل بعض الإشكالات الإدارية التي لازالت الجالية تنتظر حلها.

السيد الوزير المحترم،

عندنا الناس اللي كيجيو بالطوموبيل كيخرج لفرنسا، كيعطيو

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وكذلك نتقدم لكم بالشكر الجزيل حول مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

والآن، هناك سؤال حول "تفاقم الديون الخارجية للمغرب، السؤال الذي تقدم به الفريق الاشتراكي للسيد وزير الاقتصاد والمالية"، فالكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق من أجل طرح السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رمضان كريم للجميع.

السيد الوزير،

الفريق الاشتراكي يسألكم هل تمتلك الحكومة المغربية رؤية واضحة على مستوى تقوية القدرات الاقتصادية للدولة، قصد التحكم في الديون الخارجية التي تفاقمت من جهة والتمكن من تسديدها من جهة أخرى؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير من أجل الجواب على السؤال.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بدوري أتمنى للجميع رمضان إن شاء الله مبارك سعيد.

حول هذا السؤال دالمديونية والتي تيجي دائما، أريد أن أؤكد بداية أن مديونيتنا متحكم فيها، مديونية مستدامة، مديونية مدبرة بطريقة عقلانية، ولا تدعو إلى القلق مقارنة مع مؤهلاتنا الاقتصادية ومقارنة أيضا مع مؤهلاتنا المالية.

وإلى شفتو بالنسبة للمديونية الخارجية راه كل سنة تتخرج وكالات التنقيط، وتتنقط المديونية ديالنا ودائما تحافظ على تنقيطها في درجة الاستثمار.

هاذ المديونية التي بلغ حجمها إلى آخر سنة 2015 من مجموع المديونية دالخزينة الداخلية والخارجية 629 مليار درهم أي ما يمثل

الورقة باللي خرجوا الطوموبيل، ملي كيرجعوا بطوموبيل أخرى ما كيخليوهمش يدخلوا، لأن الطوموبيل الأخرى ما حيدوهاوش، ماشي الذنب ديال المهاجرين.

وبعض المرات باش يعي يحيدها، هو غادي يخرج مثلا من الناظور، هو كان داخل، يعني خارج من طنجة، كيقول له من الناظور خاصك ترجع، يعني الديوانة، ترجع لطنجة تحيد الطوموبيل.

هاذ الأمور هاذوراه خاص تكون واحد التنسيقية بين الإدارات، يعني لأن الجاليات، التعب ديال السفر يعني ما يمكن لهومش يعني يعي من الناظور ولا من سبتة باش يحيد الطوموبيل في طنجة، يعني هاذ الأمور خاصها تحيد، مادام عندو الورقة وكيقدم باللي هو خارج، يعني خارج لفرنسا ولا لهولندا أولا أي بلد، يعني ديال المهجر، وكيقولوا خاصك تمشي للديوانة فاش خرجتي الطوموبيل.

وهاذ الشي، السيد الوزير، لازم يعني...

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت في حدود بعض الثواني.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

ما غاديش ربما ندخل فهاذ القضية ... ولكن يمكن ليا نقول لك وأشهد بذلك بالإرادة الكبيرة ديال الإدارة ديال الجمارك الديوانة ديالنا، دائما وقت ما تتحطو لهم شي مشكل وإلا تيجتهدو إلى أقصى حد باش يحلوا المشكل.

وهاذ الشي في الحقيقة ماشي فقط في الإدارة ديال الديوانة، هذا تشهد به بالنسبة للإدارات ديالنا كاملين، هناك اجتهاد وإرادة ورغبة، يعني ما تصوروش كيفاش تيتفاعلوا وكيفاش تيتعاملوا، وقت ما تنقول لهم هذا مشكل ديال المغربي في الخارج يعني بالسرعة باش يتعاملوا مع هاذ المشكل، هذه هي الحقيقة.

أكيد أن بعض المشاكل تتطلب ربما وقت أكثر، أكيد أن ربما هناك مساطر اللي تتخلي ما تلقاوش الحل بسرعة، ولكن اللي أساسا أن هناك اجتهاد.

وعندنا اجتماع يوم الاثنين 22 يونيو ديال اللجنة الوزارية برئاسة رئيس الحكومة باش كذلك نتطرقو لهاذ النقطة.

شكرا.

63.4% من الناتج الداخلي الخام.

نعطيك بعض البلدان ما تمثل فيها المديونية بالنسبة للناتج الداخلي الخام، اليابان 245%، المغرب 63%، اليونان 196%، إيطاليا 133%، لبنان 132%، البرتغال 127%، فرنسا وإسبانيا حوالي 100%، وحتى بلدان ربما مجاورة الأردن ومصر لحوالي 90%.

يعني أننا لم، يعني مديونيتنا في مستوى أو الناتج الداخلي الخام لا تبلغ يعني درجة الخطر.

هاذ المديونية منين جاية؟ جاية المديونية لأنها مرتبطة بعجز الخزينة، والحمد لله هناك إصلاحات اللي خلصت معجز الخزينة في السنوات الماضية، مرتبطة باللجوء للاستثمارات وأنتما دوزتو أيضا القانون التنظيمي لقانون المالية، غدا إذا قلتوا لينا أول حكومات مقبلة هبطوا من المديونية ساهل، غادي نهبطو الاستثمار، وهذا مضر بالاقتصاد الوطني ومضربخلق فرص الشغل وبخلق البنات الأساسية.

والحمد لله هاذ القاعدة الذهبية اللي كانت في القانون التنظيمي للمالية غادي تمكنا في المستقبل من التحكم أكثر في الميزانية وفي المديونية، وكما تعلم الجميع طبعا المديونية راها مرخص بها من طرف البرلمان مترخصا قبلها في إطار قوانين المالية.

أعتقد أن الإصلاحات كما قلت فيما يتعلق بعجز الخزينة والعجز ديال الميزانية اللي تقلص من 7.6% في 2013 إلى أقل من 3.5% هاذ السنة، والإصلاحات المتعلقة بتدبير أيضا محفظة المديونية بصفة عامة، كانت مديونية خارجية أو داخلية حتى باش ما نضغطوش أيضا على السوق الداخلي ويكون هناك واحد التنوع فيما يتعلق بالعملات، إلى آخره، وتقييم الذي يقوم به كل المؤسسات الدولية حول مديونيتنا وتوجيهها أساسا إلى الاستثمار، سوف يساهم في طبعا تقليص الضغط ديال المديونية.

ومن المنتظر إن شاء الله أنه السنة المقبلة غادي تكون في انخفاض.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة السيد الوزير المحترم، النسبة ديال المديونية أو الاقتراض العمومي بصفة عامة التي سردتها على مسامعنا هي 63% من الناتج الداخلي الخام، احنا في تقديرنا المتواضع هي نسبة مقلقة، ومعدل مقلق له تداعيات على التركيبة المالية للدولة، وأن المقارنات

التي قمتم بها هي مقارنات غير صحيحة.

المغرب، السيد الوزير، ماشي هو اليابان، المغرب ليس هو فرنسا، وأن المبدأ العام في علم المالية العمومية وفي الاقتصاد بأن الاقتراض الخارجي لما يوجه إلى الاستثمار المهيكل يكون صحيحا، احنا أنتم خاصكم تقولوا لنا هذا الاقتراض فين كيديرو به يوجه للاستهلاك، يوجه إلى رد الديون ديال الخزينة.

فبالتالي المقارنة اللي قلتوا، السيد وزير الاقتصاد والمالية، هي مقارنة غير صحيحة، والقاعدة أن القياس أو المقارنة مع وجود الفارق هو غير صحيح ولا يقوم حجة، وهاذ الشي اللي تنقولوا راه مقعد في علم ديال المالية العمومية.

الاقتراض الخارجي إذا كان موجها للاستثمار، صحيح، لأن الدولة إذ ذاك كتقوم بدور المحفز للاستثمار، وكتقوم بدور المحفز على التنافسية، أما ديرو لنا يتفاهم الدين الخارجي وتوجهه للاستهلاك، فهذه العملية غير مقبولة.

احنا بغينا نقولوا بأن استمرار الحكومة الحالية في البحث عن الحلول السهلة للهروب من الأزمة سيرهن مستقبل الأجيال القادمة بهاذ المديونية الخارجية الثقيلة، وبأن المسار الذي اتخذته الحكومة الحالية لا يبنى بأن لهاته الحكومة عزمًا على إبداع نموذج تنموي مغربي يساير التحولات اللي كيشهدها العالم وكيساير التحولات ديال اليابان وفرنسا، السيد الوزير المحترم.

احنا بغينا نقولوا لابد من البحث عن مصادر جديدة للتمويل، ولا بد من المراهنة على العنصر البشري ولا بد من الابتعاد عن توجيه الاقتراض العمومي وتوجهه للاستهلاك، لأن ذلك سيضر بصورة المغرب وسيضر بالموازنة العامة طبقا للمبادئ العامة المقعدة في علم المالية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بإمكانكم، السيد الوزير، استعمال ما تبقى لكم من بعض الثواني للتعقيب على تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

المقارنة مقعدة تعقيدا صحيحا، لأنه كنهرو المديونية على الناتج الداخلي الخام، هذه المقارنة كتكون في جميع التقارير ديال المؤسسات الدولية.

وأؤكد لكم أن المديونية منذ أن صوتم على القانون التنظيمي للمالية موجهة بالكامل و100% للاستثمار، وهذا التوجه ديال الحكومة والتوجه ديال بلادنا في هذا المجال.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الوزير.

إذن شكرا لكم كذلك على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

والآن سننتقل إلى قطاع آخر وهو قطاع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني مع السؤال المقدم من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، حول موضوع "خلق إطار خاص بهيئات الإدارة التربوية".

الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق المحترمين لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في خطوة تصعيدية دعى بيان المكتب الوطني للجمعية الوطنية لمديرات ومديري التعليم الابتدائي بالمغرب إلى خوض وقفات احتجاجية على المستوى الإقليمي والجهوي والوطني، وتنظيم مسيرة وطنية احتجاجا على تلكؤ الوزارة الوصية على القطاع في الاستجابة لمطالب فئات المديرين، وفي مقدمتها خلق إطار خاص بهيئة الإدارة التربوية.

ومن أجل ذلك نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات المزمع اتخاذها لتفعيل مطلب خلق إطار خاص بهيئة الإدارة التربوية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد خالد برجاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

رمضان مبارك للجميع.

أشكر السيد المستشار على هاذ السؤال، بحيث أنه الوزارة تولي اهتمام خاص وتقدير للمسار المهني لمديري المؤسسات التعليمية على غرار باقي فئات موظفي القطاع، كما تقدر الجهود التي يبذلها المديرون للهوض بالإدارة التربوية والرقى بها إلى مستوى الإصلاح المنشود.

وتقديرا لتلك الجهود، تم الرفع من التعويضات عن الأعباء الإدارية لمديري المؤسسات التعليمية سنة 2011 وتمكينهم من وسائل العمل، كما أحدثت الوزارة لأول مرة في تاريخ المنظومة التربوية مسلكا لتكوين الأطر الإدارية برسم سنة 2014/2015، حيث تم تكوين الفوج الأول وعدد المستفيدين 109 إطار في مسلك الإدارة التربوية خلال الموسم الدراسي الماضي، والفوج الثاني يضم 420 إطار خلال الموسم الدراسي الحالي، حاليا يوجد حوالي 18.000 موظف يمارسون مهام الإدارة التربوية، إطارهم الأصلي أستاذ.

وكما تعلمون، لا يمكن إحداث إطار مديري مؤسسة تربوية، لأنها مهمة تم التكليف بها وليست وظيفة، لكننا نتدارس حاليا مع وزارة الوظيفة العمومية ووزارة الاقتصاد والمالية إمكانية إحداث "هيئة التدبير الإداري التربوي لتنظيم المسار المهني في الإدارة التربوية"، إطار متصرف تربوي وإطار مساعد تربوي.

وقد تمت مناقشة المسار المهني لفئة مديري المؤسسات التعليمية مع النقابات الأكثر تمثيلية في إطار الحوار الاجتماعي، وتنكب حاليا اللجنة التقنية المشتركة بين الوزارة والنقابات على دراسة مشروع النظام الأساسي الجديد الذي يأخذ بعين الاعتبار آفاق العاملين بالإدارة التربوية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار من أجل التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد أحمد تويزي:

على أن وظيفة المدير هي تكليف وليست بوظيفة، في الواقع هذا المشكل الكبير فيما يخص هاذ العملية، لأن كلكم غادي تمشيو معايا على أنه المدير هو قطب الرحي داخل المؤسسة التربوية، ولا يمكن أبدا أن نتكلم على تدريس، لا سواء في الثانوي ولا في الابتدائي إلى ما كانش المدير في المستوى.

المدير خاص يكون عنده صفات زيادة، تكون عنده تكوين، أن يكون مكونا فيما يخص واحد العدد ديال المسائل الإدارية عاد يدير المدير، ما شي أي واحد، لأن أش مشات الإدارة ديالنا تدير هذه سنين؟ أن واحد تيمشي في التعليم حتى تيعيا، حتى تتوصل 37 عام حتى تيفضي، تقول له أجي تسترح باش تدير مدير.

هذا خطأ فادح هو الذي أدى إلى الإشكاليات الكبيرة اللي لاحظناها في التعليم، وغادي نشوفوا الآن واحد العدد ديال المدارس اللي فيهم مديرين عندهم هاذ الكفاءة ديال التدبير، كفاءات تديرية بحال شي

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

رمضان مبارك،

تعتبر جهة درعة-تافيلالت رافدا أساسيا للسياحة الوطنية والأجنبية وذلك لما حباها الله من مناظر طبيعية خلابة ومناخ متميز، إلا أنها لازالت تعاني نقصا في البنيات الأساسية، الأمر الذي لا يساعد على تشجيع السياحة بها.

وعلى هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة من أجل تطوير المنتج السياحي المغربي؟

وما هي المقاربة المعتمدة من طرف الحكومة لتشجيع المستثمرين في القطاع السياحي، حتى يتمكنوا من مواصلة نشاطهم في ظروف تتسم بتراجع نسبي للسياحة؟

شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

جاء دوركم السيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بدوري رمضان مبارك سعيد للسيدات والسادة المستشارين ومن خلالهم لجميع المغاربة.

شكرا للسيد المستشار على طرحه لهذا السؤال.

بالفعل، الجهة ديال ورزازات- الراشيدية، درعة- تافيلالت فيها إمكانيات كبيرة جدا، وهذه الإمكانيات نحن في إطار استغلالها، ولكن مازال ما وصلناش للمستوى الذي نريده، لماذا؟ لأن هناك تحديات مطروحة.

مثلا تحديات على مستوى النقل الجوي، رغم وجود 3 مطارات يعني مازال ما وصلناش أنه يكون واحد طيران بشكل كبير جدا، رغم الجهود التي عملتها، لا الجهة ولا عملتها الحكومة.

على مستوى البنية التحتية متواجدة، ولكن فيها تحديات، متواجدة على مستوى ورزازات مثلا، ولكن كانت هناك إشكاليات كبيرة جدا وإضرابات وقفت كثير من الفنادق نحن في إطار الحل ديالها.

المسألة الثالثة اللي موجودة على مستوى هذه الجهة والتي يجب العمل عليها، هو المسألة ديال التنشيط، نعم، هناك مجموعة من

واحد تدير شركة، تدير في المال، في العلاقات بالأساتذة في البيداغوجية ديال التلاميذ.

إذن إلى شطنا واحد العدد ديال المدارس تلتقاوا أن مدارس في منطقة واحدة مدرسة تتخرج لك دراري من ذاك الشي الرفيع، في تعليمنا بأساتذتنا، بالأساتذة اللي عندنا، بالتعليم اللي عندنا، بالبرامج اللي عندنا، تتخرج لنا تلاميذ في مستوى عالي من التكوين، ومدارس أخرى حدهم في نفس العي، ما شي نقول هذا حي برجوازي، في نفس العي مدرسة أخرى لا تعطي هاذ النسبة علاش؟ لأن هاذ الشي المشكل ديالو هو الإدارة اللي هي أساسية.

ثم كذلك هاذ (Leadership) اللي غادي نعطيوه، مزيان فتحنا، كان تشجيع كبير جدا عندما فتحنا هاذ المسالك، باش نكونو مديرين، باش يكون عندو صفة مدير، ماشي ذاك اللي عيا في القسم عاد نسيفظوه لمدير، مزيان فيه 109، 400 باقي، عندنا خصاص كبير كاين 18.000.

ولكن لا بد لهذه اللي قلتو هذه المسائل اللي حليتها خاص (vraiment) تعطيلكم في أجل محدود عدد كبير جدا من المديرين القادرين على تملك هذا الإصلاح اللي هو كبير جدا في ميدان التعليم.

إذا ما كاينش هاذ المديرين اللي كيديرو عندهم هذا التملك، راه ما غنجحوشاي في إنجاح هذه المنظومة ديال التربية والتكوين.

هذه الجمعية أش تتقول؟ هذه الجمعية الوزارة السي الوفا، راه هو كاين هنا كان وزير، دار معهم واحد العدد كبير جدا من الاجتماعات، استقبلهم واتفق معهم على واحد العدد ديال المسائل، وكان الحوار، واش؟ علاش أنتما ملي جيتو قطعتمو ذاك الحوار؟ خاص الحوار أن يكون حوار مبني، اللي غادي يدينا إلى هذه المسائل التي لا نريدها لبلدنا فيما يخص هذه الإضرابات التي يهددون بها، إلى آخره، نحلوا معهم الحوار.

داروا واحد العدد بالمسائل، هضرو مع هاذ الناس، تفاهمو مع هاذ الناس...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لازالت لديكم بعض الثواني، السيد الوزير، يمكن لكم استعمالها.

شكرا.

إذن، نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

والآن هناك سؤال موالي حول موضوع "الإكراهات التي تعرفها جهة درعة-تافيلالت في المجال السياحي"، وهو السؤال المقدم من طرف الفريق الحركي للسيد وزير السياحة، فالكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق من أجل تقديم السؤال.

مولاي عبد الرحمان، تفضل.

لقاش العلاج دبالو، وجابوه نقلوه حتى للدار البيضاء، حتى هذاك الشئ ملي انتعش، لا السينما اللي كتعطي بزاف دبال ليالي المبيت في سميتو، وحتى هي كذلك فيها مشكل حاليا وفيها واحد التنافس شرس وكبير.

كان كذلك كنا في (la zone 4) وكانت كتعطي واحد المنتجين والمستثمرين كتحاول أنها تعاوونهم، الدولة حاليا ما كاينش كنا في (la zone 4) ما ابقيناها فيها.

السياحة كاين (la taxe d'incentive) ما تدار فيها والو، وبالتالي ابحال اللي كتقولوا لينا راكم في قاعة الانتظار.

كنتمنى أن السيد الوزير أنه تخرجونا من قاعة الانتظار، لأن هاذ الشئ راه "وصل السيل الزبي".

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، الكلمة لكم السيد الوزير من أجل التعقيب على ما جاء على لسان السيد المستشار.

السيد وزير السياحة:

هو في الحقيقة راه السيد المستشار راه ما يمكنش لك تجيب مستثمر وأنت عندك نسبة دبال الملاء دبال 30%.

ورزازات وقعت فيها مشاكل كبيرة، وكانوا بعض النقابات مصممة على إغلاق بعض الفنادق، وكان هادي إشكالية كبرى، واجهناها جميعا في 2012 و2013، كان تشريد العمال من طرف كذلك الناس اللي هما مساهمين فهاذ المسألة هادي.

باش غادي، راه ساهل باش تغلق واحد المقاول، ساهل باش غتجي وغتوقف قدامها وما تخليش بأنه السياح يدخلوا لهازيك المقاول، ولكن الآن صعب إعادة الفتح ديالها.

من ضمن الفنادق اللي كدشتغلو عليها هادي 3 دبال السنوات، فندق اللي هما العمال مشردين لمدة سنوات وحكم لصالحهم ب 12 مليون دبال الدرهم، ولكن شكون هو اللي غياخذ هاذ الفندق هذا وعندو 25 مليون دبال الدرهم دبال المتأخرات دبال الضريبة، وعندو إشكالية كبرى بالنسبة للاستثمار، وعندو إشكاليات دبال العمال، أين هو الذي؟

نحن عملنا العمل ديالنا، ولكن هادي تبقى مسألة اللي هي قطاع خاص، نتدخل بالإمكانات الموجودة لدى الحكومة من أجل الدعم، ولكن راه لا بد أننا كلنا مسؤولين على هاذ المسألة هادي.

مثلا، بالنسبة للطيران، هنا عملنا على الطيران باش يمكن لو أنه يكون مثلا في ورزازات وفي الراشيدية بدعم من الجهات وبدعم من

المهرجانات لا دبال التمور ولا أحواش ولا بالنسبة للملحون، ولا غيرها، ولكنها ليست كافية من أجل أنه نعطيوا واحد الإشعاع كبير جدا بالنسبة للمنطقة.

إذن، هذه كلها تحديات تواجهنا، ما تتعنيش بأننا مكتوفي الأيدي، ولكن أنه هناك عمل الذي نقوم به لا على مستوى الترويج، لا على مستوى البنيات التحتية، خارج ورزازات، لأن عندها البنيات التحتية اللازمة، لا على مستوى أنه يكون هناك يعني نوع من الإشهار بالنسبة للمنطقة، خصوصا على مستوى التظاهرات التي تنظم فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن الكلمة لكم من أجل التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد الرحمان الديسي:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

إلا أنه، السيد الوزير، وأنتما كيف ما تتعرفوا أنه هذه المنطقة، القطاعات اللي معروفة واللي منتجة بالنسبة لها هي القطاع دبال السياحة والسينما، وكذلك بعض الفلاحة المعاشية.

وبالتالي هذا القطاع هو الأساس بالنسبة للمداخيل دبال المواطنين، وباش يمكن لينا نوطنو هاذ الناس في هاذ المناطق هادي.

إلا أنه كيف ما جاء في الجواب ديالكم، أن كاين إشكاليات مع الخطوط الملكية شوية، كاين مشكل كبير جدا، لا في التوقيت ولا من الناحية دبال (tarif) وخا (il est subventionné).

كاين مشكل آخر دبال المشروع اللي تدار دبال القصبات، إلى حد الآن لا يرى الوجود، مازال مشكل فيه، مشكل كبير جدا ماشي صغير.

كاين مشكل دبال مجموعة دبال الأوطيلات اللي سدات، واللي بقاو العمال ديالها متشردين إلى حد الآن ما تلقاش لهم الحل، 5 دبال الفنادق اللي هي مسدودة، وكانت عدة مراسلات عدة اجتماعات، إلا أنه لم يوجد أي حل، كان حتى لقاء مع السيد رئيس الحكومة وماتلقاش الحل إلى يومنا هذا، هادي 4 سنين، وكل شي راكم تابعتونا فيه وسابتونا فيه معالي الوزير.

ولكن راه ما بقيناها بغينا الأجوبة عادية، راه هادي مسائل ولات آنية، أو لا كنعقولوا لهاذ الناس خوذو وجهة أخرى وسكنوا في مناطق أخرى، هاذ المنطقة راه ما بقاتش دبال السكنى، لأنه إلى حيدتي السياحة والسينما والفلاحة المعيشية راه ما بقا والو.

السينما كذلك، المشكل دبال السينما غير مؤخرا أكبر إنتاج سينمائي اللي كان وقع فيه (un incident) صغير دبال (l'acteur)، طاح وما

الداخلية، ما يسمى بمحطة "بلادي" راه وصلنا لتقريبا دابا 3، ونحن في إطار العمل باش يكونوا واحد 5 آخرين.

المسألة الثانية، هاذ المسألة ديال التجربة اللي دخلنا فيها ديال العطل الموزعة اعطت الأكل ديالها لأن ولاو المغاربة تيسافروا أكثر، ولاو كذلك تتكون تنافسية أكثر بين الفنادق، ما تيكونش اكتظاظ، وهذا في صالح السائح المغربي.

هناك الآن ونريد أن نناقش هذا مع الفرقاء الاجتماعيين مع وزارة المالية، وربما نطرحوها في المالية الجديدة، وهو التوفير بالنسبة للعطل، شيكات العطل أساسية بالنسبة للسياحة الداخلية.

بالإضافة للعمل اللي استمرينا فيه اللي بداتو الحكومات السابقة، اللي هو "كنوز بلادي" واللي هو تيعطي الثمار ديالو خارج العطل، وهو يعني منتج مهم جدا بالنسبة للسياحة الداخلية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن لأحد واضعي السؤال من أجل التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الوزير.

تنشكركم على الجواب ديالكم.

فعلا كايين تطور ملموس تتعرفو السياحة الداخلية، وهناك مجهودات مبذولة في هذا الإطار، إلا أن النتائج أو الأهداف المنشودة لم تتحقق بعد بالشكل المطلوب رغم مرور عدة سنوات على انطلاق تجربة مخطط بلادي، كما قتلوا السيد الرئيس، كان مقرر باش تدار 8 ديال المؤسسات أو ديال المناطق ديال التهيئة السياحية، اليوم يالاه 3 اللي تحققوا، 5 باقي ما تحققوش، هاذ 3 ما تتجاوزش تقريبا واحد 12 ألف سرير اللي كان مقرر هو 47 ألف سرير.

بمعنى أن هناك واحد التأخر في إخراج هاذ المناطق ديال التهيئة السياحية، كما أن المنتج الآخر المسمى "نوادي بلادي" واللي تيسهدف الطبقة الوسطى والمقرر إنجازها في بني ملال، وأزيلال، ومولاي بوسلهام، وتازة، والشاون، مازال لم ير النور بعد.

السيد الوزير،

احنا عندنا واحد المجموعة ديال الملاحظات على هاذ البرنامج ديال مخطط "بلادي":

الملاحظة الأولى أن العروض المقدمة من طرف مؤسسات السياحية لا تستجيب لحاجيات الأسر المغربية ولا تلائم قدرتها الشرائية، لأن

الحكومة، ووقعنا كذلك على اتفاقية مع شركة دولية باش تجيب الطيران إلى مدينة ورزازات، هاذيك الشركة اشتغلت لمدة 6 أشهر ووقفات، لماذا؟ لأنه كذلك ليس هناك تجند من أجل العمل على هذا.

مسؤوليتنا جميعا باش يمكن لنا نعيدو البريق لمدينة ورزازات، وكذلك الجهة ديال تافيلالت-درعة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن "تشجيع السياحة الداخلية"، هو موضوع السؤال المقدم من طرف فريق العدالة والتنمية للسيد وزير السياحة، فليفضل أحد أعضاء الفريق من أجل تقديم السؤال.

تفضلوا سيدي.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين.

السيد الوزير المحترم، تعرف السياحة الخارجية تحولات مرتبطة بظروف غير متحكم فيها، مما يُظهر أهمية السياحة الداخلية في تنشيط الحركة السياحية ودعم المقاولات المشغلة في القطاع.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن أهم التحفيزات والإجراءات المتخذة للرفع من نسبة وحجم السياحة الداخلية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، الكلمة لكم، السيد الوزير، من أجل الجواب على السؤال، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال. وهذا سؤال أساسي ومهم ووجيه. لماذا؟ لأنه السياحة الداخلية أصبحت الآن من الأعمدة ديال السياحة الوطنية، راه في 2012 فاش جات هاذ الحكومة كانت تشكل فقط 25% من مجموع السياحة، الآن 33%.

رقم المعاملات قفز من 24 مليار درهم إلى 33 مليار ديال الدرهم، وهذا نظرا لأن هناك تحفيزات اللي عملت عليها هاذ الحكومة، من ضمن هذه التحفيزات ما هي؟ هي أنه واحد العرض مناسب بالنسبة للسياحة

بالنسبة لتازة.

إذن نحن في إطار العمل ولكن في إطار كذلك العمل باش نعرفوا شكون هما اللي يمكن لهم يستثمروا، لأن هذه مسألة ديال القطاع الخاص، القطاع الخاص المغربي يهتم بالعروض ديال "بلادي"، أنا تنظن بأن ناجحة، ولكن كذلك راه فاش كتمشي أنه 400 مليون و300 مليون لمحطة معينة مثلا في تازة ولا بني ملال ولا مثلا، كتكون صعبة، مثلا ما عندناش إشكالية بالنسبة ل (Cap de l'eau) بالنسبة رأس الماء، أنه هناك المستثمر، ولكن هناك إشكالية ديال كيفية أنه احترام المسائل اللي تتعلق بقانون السحب.

إذن هناك إشكاليات أخرى مطروحة وتحديات، ولكن بالنسبة لنا هذا يعني مخطط مهم جدا، وسنستمر فيه، وهناك اهتمام كبير، لا بالنسبة للقطاع الخاص ولا بالنسبة للقطاع العام. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكرا مرة أخرى على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

والآن هناك سؤال موالي من بين السؤالين الموجهين للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والأول موضوعه "الرفع من نسبة التغطية الاجتماعية ومن عدد المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في إطار محاربة التهريب الاجتماعي"، وهو مقدم من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل.

فالكلمة لأحد أعضاء الفريق المحترم من أجل بسط السؤال.

المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستثمرين المحترمين،

علاقة بموضوع توسيع قاعدة المنخرطين في صندوق الضمان الاجتماعي، نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير التي تتخذونها من أجل احترام إلزامية التصريح بالأجراء؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن للسيد الوزير للجواب على السؤال.

مخطط "بلادي" من الناحية العملية يقوم على خفض أسعار المبيت بالنسبة ديال 50%، وتوفير امتيازات بالنسبة للأطفال المرافقين لذوهم، إضافة إلى خفض أثمان النقل بالنسبة للسياح الذين يتوفرون على الحجوزات في الغرف.

الملاحظة الثانية، أن عدد محدود من المؤسسات الفندقية هي التي انخرطت في العملية.

الملاحظة الثالثة هو ضعف الترويج للمنتوج السياحي المحلي.

الملاحظة الرابعة هو ضعف انخراط المستثمرين في إنجاز المخطط رغم تضمنه لإعفاءات ضريبية مهمة.

احنا، السيد الوزير، المطلب ديالنا هو ديرو واحد المحطة تقييمية لهاذ البرنامج ديال بلادي باش تعرفوا الإكراهات اللي تعيق التنفيذ ديالو باش يساهم في الإنعاش ديال السياحة الداخلية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للتعقيب.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

غير بالنسبة للسيد المستشار باش نقولو 47 ألف سيريل 2020، احنا مزالين في 2016، احنا مشتغلين غادي نوصلوا لها إن شاء الله هادي الأولى، المسألة الأولى.

المسألة الثانية راه لا بد أننا كاينة بعض التعثرات اللي وقعت، مثلا سيدي العابد في الجديدة كان المستثمر موجود 400 مليون ديال الدرهم، ولكن كان هناك إشكالية ديال العقار اللي مشات للمحاكم وطلعت ونزلت، إلى درجة أنه اضطر المستثمر بحكم العقد اللي موجود بيناتنا، أنه ما يقاش، أنه يخرج من هاذ المشروع هذا.

وهناك بعض المشاريع اللي هي الآن يعني في إعادة النظر فيها، مثلا مولاي بوسلهام، مولاي بوسلهام كان مخططا أن يكون "نادي بلادي"، ولكن إلى شفت مولاي بوسلهام راه بنية إيكولوجية هشة، ولا بد أننا نديروا فيها واحد المشروع اللي هو ما يثرش عليه بشكل كبير جدا على المحطة اللي موجودة هناك، لأنها محمية مهمة، ويجب أن يكون هناك مشروع مناسب لها.

أعملنا يعني عرض طلب العروض بالنسبة لتازة، مازال ما جانا حتى شي واحد، غادي نعاوده ونعاوده بشكل اللي هو يمكن أنه من الناس المستثمرين ديال الشرق والمستثمرين ديال الشمال أنهم يقدرنا عليها

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بغيت نشكر فريق الاتحاد المغربي للشغل، والسيدة المستشارة المحترمة على وضعها هاذ السؤال اللي هو ذو طابع اجتماعي واضح.

كما تعلمين السيدة المستشارة، وأنت من أهل، يعني مناقضة نقابية تعرفين الموضوع، أن هناك عدة مبادرات كنقوموموها إما في إطار الوزارة أو في إطار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تتمثل أساسا فيما يخص في جانبين: الجانب التحسيبي والجانب الجزري إذا اقتضى الحال، مما جعل الحمد لله أن الطبع.. مع تقوية الإمكانيات.

بغيت فقط نذكر أن الصندوق الوطني (la CNSS) انتقل عدد ديال الوكالات ديالو من 60 وكالة سنة 2005 إلى 92 وكالة حاليا، مع إحداث 10 ديال الوكالات متنقلة اللي كيمشيوا لبعض المدن اللي ما فيهاش عدد المقاولات كبير، كيمشيوا إما في أيام الأسبوع أو شيء من هذا القبيل، حتى يمكن أن في بعض الأحيان بعض المقاولين بغاوا يصرحوا، ولكن ما كيقاوش الوكالة، لذلك وسعنا الشبكة.

الشيء اللي جعل أن عدد الآن العمال المصرح بهم انتقل من مليون و500 ألف سنة 2005، يعني السنة اللي دخل فيها التأمين الإجباري عن المرض حيز التطبيق إلى 3 المليون و100 ألف في نهاية سنة 2015.

بالطبع هناك يعني في بعض الأحيان تنصرحو، ولكن ما تنصرحوش بكامل الأيام ديال العمل، إلى غير ذلك، كايين ظاهرة ديال الغش موجودة، ولكن تتضاءل وتتقلص سنة بعد أخرى بفضل هذه الجهود المشتركة اللي تيقوموا فيها، بالإضافة إلى النقابات اللي تيلعبوا دور كذلك أساسي، لجان المقاولات غادي نعملوا باش تكون لجنة المقاولات، العمل كذلك اللي تتقوم به المنظمة الإخوان ديال (la CGEM) في محاربة القطاع غير المهيكل.

هذا موضوع أساسي مجتمعي تيخصنا نشغلوفيه جميع، كل واحد من موقعه، لأن تيبقى الراجح الأخير هو السمعة ديال بلادنا والمصالح ديال العمال اللي خاصها تحمي، احنا بغينا مقابلة مواطنة اللي تؤدي الواجبات ديالها، باش ذاك المقاول تيفكر في رأسو من حقه يريح، ولكن كذلك من واجبه أنه يحترم الحقوق ديال الناس اللي تيشتاغلوا معه واللي بفضلهم تينمي الثروات ديالو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

¹ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

² Confédération Générale des Entreprises du Maroc

الكلمة لك السيدة المستشارة للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الوزير،

في الوقت اللي تعترم الحكومة توسيع التغطية الاجتماعية لكي تشمل المهنيين المستقلين والعاملين غير الأجراء، نراها عاجزة عن فرض احترام التصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني الاجتماعي، بحيث لا يتجاوز عدد المقاولات المنخرطة 169.612 مقالة، في حين أن عدد الوحدات الإنتاجية في القطاع الغير المهيكل تفوق مليون و500 وحدة إنتاجية.

وإذا كان عدد الأجراء المصرح بهم هم 3.100.000 منخرط فأقل من الثلث، أقول السيد الوزير، يتم التصريح بهم 12/12 شهر.

الأضرار الملحقة بالأجراء نتيجة عدم التصريح، طبعها اللي عندو عدة مظهرات، إما عدم التصريح مطلقا إما التصريح بأيام ناقصة، إما التصريح بأجور غير حقيقية وناقصة.

أشهو النتيجة؟ النتيجة أن أكثر من 40% من الأجور ما كتجاوز الحد الأدنى للأجور (SMIG³)، النتيجة كذلك هي حرمان فئات عريضة من الحماية الاجتماعية، بحيث ثلثا الأجراء المصرح بهم صندوق الضمان الاجتماعي ما تيستوفيوش الشروط اللي تتخولهم الحق من الاستفادة من المعاش أي 3240 يوم.

أكثر من هذا، السيد الوزير، وهي أن واحد الشريحة، واحد الفئة في الضمان الاجتماعي بنفسو اللي هما العرضيين واللي هما 700 مستخدم ومستخدمة وأكثرهم نساء لا يتم التصريح بهم في التغطية الصحية ولا في الحماية الاجتماعية بصفة عامة.

السيد الوزير،

على الرغم من المجهودات اللي تيقوموا بها أطر المفتشية ديال صندوق الضمان الاجتماعي، حيث تمت تسوية واحد 68.000 أجير الشيء اللي تبدل على أن هنالك غش، فمع ذلك هاذ الشيء تيبقى غير كاف في غياب إستراتيجية كفيلة بفرض احترام القانون، واللي كانت اللجنة التقنية لإصلاح أنظمة التقاعد، كانت وضعت عليها اليد وبدات فيها واللي أهم المحاور ديالها هي:

- تعزيز وتقوية الترسنة القانونية المتعلقة بتفتيش الشغل عبر تعديل القانون ديال 72:

- محاربة العمل الهش؛

- تقوية الوضعية القانونية للمفتشين والمراقبين بإضفاء الحجية القانونية لمحاضرهم؛

- تجريم عرقلة الولوج على أماكن العمل بالنسبة للمفتشين؛

³ Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti

كنظن أن مضمون السؤال قد اطلعت عليه، ونتأسف لنذكركم من جديد أن هناك فئة من الموظفين تعاني الأمرين في غياب قن أو (code) ديال (CNOPS⁴) باش يسجلوا الملفات المرضية.

فالرجاء تنوير الرأي العام وإقناع هاذ الاحتجاجات المتكاثرة والمنتشرة عبر ربوع المملكة احتجاجا على هذا الوضع.

فالسؤال لكم، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، الكلمة لكم السيد الوزير من أجل الجواب على تساؤل السيد المستشار.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أشكر السيد المستشار على وضع السؤال.

ربما ما ابسطش السؤال ديالو بما يكفي من وضوح باش يفهموا السادة المستشارين، يعني كان يمكن لي نعاود السؤال على الأقل، ولكن غيستغرق.. وغايمشي الوقت ديالي، 3 ديال الدقائق غير في السؤال باش نعاود، لأن مشكل معقد وتقني...

السيد رئيس الجلسة:

في حدود المساحة الزمنية المتاحة، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

اسمح لي السيد المستشار المحترم.

قلت هاذي وجهة نظر، حرية التعبير.

رمضان هذا الله يرضي عليك، خلينا نكملو النهار بخير، الله يرضي عليك.

السيد المستشار المحترم،

هاذ السؤال، أشكركم على طرح سؤالكم.

كتعرفوا أن (la CNOPS) "الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي" تعطي الصلاحية، تفوض للتعاضديات على التدبير ديال التأمين الصحي على المرض، وباش يدبروا هاذ الملفات، الموظفين ديال التعاضديات كيعطولهم الأقفان كيف ما قلت جمع "قن" (les codes) باش يدخلوا الملفات ديال الناس باش يعالجوا الأمراض.

كاين مساطر قانونية في الاتفاقية واضحة، أولا، خاص يكون المعني بالأمر معروف لدى هاذ التعاضدية يعني رسمي.

- إرساء تنسيق والاتقائية بالأطراف المتدخلة من مفتشي الوزارة ومن مفتشي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

- التوجه نحو الرقم التعريفي الموحد بين المصالح، أي الضمان الاجتماعي، التكوين المهني، مديرية الضرائب من أجل محاربة التهريب الاجتماعي.

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لازالت لديكم بعض الثواني إذا أردتم استعمالها، السيد الوزير، للتعقيب، تفضلوا سيدي.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

غير أولا الأرقام اللي قدمت السيدة المستشارة لا أجادلك فيها، هي أرقام خديتها من المعطيات ديال (la CNSS) صحيحة، غير القراءة ديالها تختلف.

أنا نطلب منك باش تقارني عدد المقاولات اللي كتصرح مع عدد المقاولات ديال القطاع العصري، خليونا القطاع اللاشكلي احنا نتعرفو يعني هذالك مشكل آخر، (le secteur informel) راه واضح.

ولكن إلى ابغينا نتناقشو في القطاع العصري ينبغي الاعتراف على أن معدل التصريح يتجاوز 80%، وينبغي الاعتراف كذلك بأن الأمور تتحسن، تتحسن، ما خصناش نبينو واحد الصورة سلبية سيئة، راه المغرب فين كان وفيين راه اليوم، باش ما نبقاوش غير..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن هناك سؤال تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، حول موضوع "التعجيل باستعمال القن لتسجيل ملفات مرض في المناطق النائية".

الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء.

الأخوات والإخوة المستشارين.

السيد الوزير،

⁴ Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale

ماشي شغلنا فيهم، القضاء والمسطرة الإدارية خاصها تطبق، وما كينش حشومة والتهاون في شي مصلحة المواطن.

أنا راني لا من هاذ الطرف ولا من هاذ الطرف، قد ما أني مع الطرف اللي تضيع ألا هو المنخرط، المنخرط اليوم ها الاحتجاجات في الرباط، احتجاجات في مكناس، في تازة، في وجدة، جميع المناطق.

وباركة ما نشوه هاذ البلاد، إلى كانوا واحد الجوج ديال العناصر مختلفين نقبطهم ويكون القانون هو الفائز، حتى لايين غادي نبقاو احنايا إيوا باك صاحبي، هذا ديالي هذا ماشي ديالي؟

أنطبقوا المسطرة الله يجازيك بخير، السيد الوزير، وما كينش الحشومة ولا الرأفة.

أنا تنأكد مرة أخرى أن المواطنين المنخرطين في التعاضدية تضيعو، والأين ديالهم كبر، حتى لايين غادي نبقاو نجاملو قدور ولا الجيلالي؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، شكرا.

وشكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

والآن ننتقل إلى آخر سؤال مسجل في هذه الجلسة، وهو موجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، حول موضوع "السطو على أعمال علمية لباحثين مغاربة من طرف البنك الدولي" من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فليفضل أحد أعضاء المجموعة لسطو السؤال.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

رمضان سعيد للجميع، والله يكون في عون المواطنين مع الأسعار اللي طلعت للسما.

اتهم ثلاث باحثين مغاربة البنك الدولي بالسطو على أعمالهم واستعمالها بشكل مغلووط في إطار الدراسة التي أنجزت حول برمجة الهيكلية القروية بالمغرب، مما جعلهم يطالبون بعدم نشر هذه الدراسة. ولكن للأسف البنك الدولي نشر هذه الدراسة وأدرج أسماء هؤلاء، مما استدعى أنهم احتجوا على هذا الموضوع.

ونسائلكم إذن، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تعتمون القيام بها لرد الاعتبار لهؤلاء الباحثين ومن خلالهم للباحثين المغاربة والبحث

حدث شيء خاص مع (L'MGAP) "التعاضدية ديال الموظفين العموميين"، احنا بصدد، أنا باتصال مع السيد رئيس التعاضدية ولا مع المدير العام ديال (la CNOPS) بصدد إيجاد حل مُرضي، لأن هاذ الشي كيتطرح غير مع تعاضدية واحدة ماشي مع التعاضديات الأخرين، في حين أن التعاضدية عندها 3 ديال المرات عدد المنخرطين، والأمر كتمشى ما كين لا صداع، ما كين لا زحام، ما كين والو.

هاذ الإخوان ديال (L'MGAP) وتناقشت مع السي عبد المولى مرات ومرات متعددة، كيدير اتفاق مع جماعة، مثلا عندي واحد العدد ديال اللوائح ديال المدن اللي فيها المقر، كيوضع رهن الإشارة ديالو موظف ديال الجماعة ماشي ديال (L'MGAP)، هذاك الموظف في حين أن المدير ديال (la CNOPS) هو كيحرص على السرية ديال العملية، وعدم التسرب ديال ذاك الأرقام السرية، لأن وقعت لنا تسربات ديال أرقام سرية، واحد الموظفة استعملوا لها الأرقام السرية، وداروا واحد العمليات حسابية، وفقدت كاع الشغل ديالها، كانت على وشك أنها تدخل السجن.

يعني الأمر عميق وخطير جدا للغاية، احنا بصدد مناقشته ومعالجته، ولما... وأتمنى أننا نتوصل إلى حل مُرضي فهاذ القضية هاذي، وغادي نخبر السادة المستشارين على الجديد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، الكلمة الآن لأحد أعضاء الفريق، السادة أعضاء الفريق من أجل التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

تنظن أن هذا الموضوع خاصنا نتناوله بجدية وبحزم وبحسم السيد الوزير.

راه ما يمكناشي نستخفو بمصالح الناس، غادي نعطي للرأي العام وللسادة المستشارين والمستشارات موظف، هذا موظف عندو ملف مَرَضِي اللي فيه 150 درهم، ساكن في جرسيف مثلا ولا فكيك، فكيك خاصو يتنقل لوجدة واعطيني اشحال ديال (transport) باش يجي من فكيك لوجدة باش يحط الملف المَرَضِي نتاعو، لأن (CNOPS) حرم هاذ التعاضدية من القن أو (code) باش يمكن لها تدخل ل (compte).

هذا باش نفهمو الإخوان، راه كين دابا باش كين منخرط في التعاضدية، ها هو خصوي دفع الملف المَرَضِي، ولكن ما عندوش (code) باش يدخل ل (CNOPS) وتيبقى يتنقل من فكيك مثلا حتى لوجدة باش يحط، غادي يخسر 1000 درهم باش يقبط 150 درهم.

وهاذ الشي راه كان صراع ما بين (CNOPS) والتعاضدية، احنا

العلمي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على تساؤل السيدة المستشارة.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

الله ياخذ الحق فاللي ما ابغاش يخلي المغاربة يدوزوا رمضان فالراحة دسيدي ربي.

توصلت وزارة الشؤون العامة والحكامة بتاريخ 13 دجنبر 2013 برسالة من طرف البنك الدولي، حول اتهام 3 باحثين مغاربة للبنك الدولي بالسطو على أعمالهم العلمية واستعمالها بصفة مغلوبة.

وأكد البنك الدولي من خلال هذه الرسالة، أنه كان قد تعاقد مع مكتب الدراسات (ICON2E) قصد إنجاز دراسة في إطار مشروع (RuralStruc program).

وقد قام هذا المكتب بالتعاقد الباطن من تحت الطاولة (sous-traitance) مع السادة الباحثين للمشاركة في إنجاز البحث المذكور، وبالتالي فإن البنك لا تجمعه أي علاقة تعاقدية مباشرة مع الباحثين الثلاث.

وبموجب نظامها الأساسي كبنك للإنماء متعدد الأطراف وكمؤسسة مختصة تابعة للأمم المتحدة، تتمتع هذه المؤسسة بالحصانة وبالامتيازات التي تُحوّل للمنظمات الدولية العمومية التي انضم لها المغرب سنة 1958، ولقد وقعت الحكومة المغربية في أبريل 1998 على اتفاقية المقر (accord de siège) لتمثيلية البنك الدولي في بلادنا، والتي تنص على أن هذه المؤسسة تتمتع بالحصانة القضائية الكاملة، إلا فيما يخص القضايا الناتجة عن ممارسة حقها في إصدار أوضاعانات أوراقا مالية متعلقة بتلك الممارسة.

أما فيما يخص القضية المرفوعة من طرف الباحثين ضد البنك الدولي فهي الآن أمام أنظار القضاء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم الآن في إطار التعقيب على جواب ولا رسالة السيد الوزير، تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الوزير على هذا الرد.

ولكن للأسف ما جاوبتوناش على ماذا تعتمون القيام به لرد الاعتبار للباحثين؟

اللي سردتو علينا فقط تاريخ البنك الدولي وعلاقته مع المغرب.

ولكن للأسف هاذو باحثين لجزوا، الأمر موجه للقضاء فعلا ولكن توجهوا لكم واستقبلتهم وطلبوا وما درتو حتى حاجة.

كاين 9 ديال (les notes techniques) اللي توجهوا لكم وحتى شي حاجة ما درتوهاش.

طلبوا لجنة تحقيق، ما دارتش، طلبوا لجنة دولية للتحكيم، ما دارتش.

الإشكالية اللي تطرح مع هذا المشكل هو احنا هاذ التقارير هاذي المغلوطة، واللي الناس احتجوا على أسمائهم تدرج، هذا لأنه نزهاء، ما بغاوش أسمائهم تدرج في إطار دراسة تم تزوير نتائجها.

هاذ الناس هاذو غيورين على الوطن وما بغاوش أن هذه التقارير المغلوطة تُبنى عليها سياسات اقتصادية واجتماعية، وتقام على إثرها مشاريع بتمويل غالبا ما يكون دولي في إطار المديونية اللي تحدثوا عليها زملائي قبيلة.

وللأسف المشاريع بناء على تقارير مغلوبة، بطبيعة الحال ما غادي تكون إلا فاشلة، ولكن للأسف الشعب المغربي سيضطر لأداء الديون، للأسف ماشي فاشلة، الديون ملزمة راه الأجيال ديالنا تتخلصها بناء على تقارير مغلوبة، واحنا تنشوفو كل السياسات اللا اجتماعية واللا شعبية واللي تتبنى على هاذ التقارير دهاذ المؤسسات، وندرجو هنا مسألة صندوق النقد الدولي والوصفة ديالو السحرية ديال الصندوق المغربي للتقاعد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

إذن، الكلمة الآن لكم، السيد الوزير، إذا كان عندكم شي تعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أنا ما ابغيتش ندخل فهاذ الجدل، لأن الموضوع أمام القضاء.

وراه المؤسسات لابد تتحترم القضاء المغربي، راه كاين فصل السلط.

ولكن ملي تكلمتو علي مباشرة غادي نقول لك، جاو عندي هاذ الناس، اقربتي التقرير ديالهم أنه مصلحة المغرب.. أودي الله يهديكم، أنا ما ابغيتش ندخل فهاذ الشي.

أسيدي ما ابغيتش ندخل، أش غادي تدخلي، تدخلي فالتخريب،

الآن، اسمحو لي ختاماً، أتقدم لكم بالشكر الجزيل إسوة بزملائكم
على مساهمتكم القيمة، السيد الوزير، في هذه الجلسة.
وأشكر الجميع.
ورمضان مبارك سعيد مرة أخرى.
ورفعت الجلسة.

تدخلني في تقارير مدسوسة.

شكراً.

المغاربة عارفيني وعارفينك.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

محضر الجلسة الرابعة والخمسين

التاريخ: الثلاثاء فاتح رمضان 1437هـ (7 يونيو 2016م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس أمام البرلمان برسم سنة 2014.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة المحترمون،

أعلن عن افتتاح الجلسة، التي نعقدها للحظة تطبيقاً لأحكام الفصل 148 من الدستور، وخاصة الفقرة الأخيرة منه، وعلى إثر إيداع السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات للتقرير السنوي لهذا المجلس برسم سنة 2014، وبعد تقديمه لعرض حول أعمال المحاكم المالية خلال الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان يوم الأربعاء 4 ماي 2016.

وعملاً بأحكام المادة 279 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، والتي تنص في فقرتها الأخيرة على أن تجرى المناقشة داخل كل مجلس على حدة بين أعضائه والحكومة.

يعقد مجلس المستشارين هذه الجلسة العامة لمناقشة هذا العرض، تفعيلاً كذلك لقرار مكتب المجلس المؤرخ في 30 ماي 2016، وبناء على الترتيب المتفق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد في 31 ماي 2016، بعد التنسيق طبعاً مع مجلس النواب على توزيع القطاعات التي ستشملها المناقشة، حسب خصوصية كل مجلس على حدة.

وعليه، أود أن ألفت انتباهكم إلى أن المناقشة في هذه الجلسة، ستنصب على قطاعات:

- الداخلية؛

- السكنى وسياسة المدينة؛

- التربية الوطنية والتكوين المهني؛

- الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- ثم الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة.

وستخصص لهذه المناقشة حصة زمنية إجمالية، قدرها 170 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، بمعدل 85 دقيقة لكل منهما.

وأذكر بأنه، طبعاً، لمكونات المجلس كما للسيدة والسادة الوزراء الحرية الكاملة في استعمال الحصص الزمنية المخولة لهم وتوزيعها كما يشاؤون بين المناقشة والتعقيب.

وأود أخيراً أن ألفت انتباهكم إلى أن وقائع هذه الجلسة لن يتم بثها على التلفزيون مباشرة، وقد جرى الاتفاق مع المسؤولين على التلفزيون بأن يتم بث هذه الجلسة ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم غد، لأسباب مرتبطة بالبرمجة.

والآن، إذا سمحتم لي، أفتح باب المناقشة، وأعطي الكلمة لأول متدخل في هذه الجلسة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في حدود 16 دقيقة، وزعها كما تشاء، السيد الرئيس، بين المناقشة والتعقيب، 16 دقيقة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الأخوات المستشارات،

إخواني المستشارين،

يسعدني أن أتناول الكلمة اليوم، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، للمساهمة في مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

ولا يفوتني بهذه المناسبة، وباسم الفريق الاستقلالي، أن أتمنى للجميع رمضان مبارك سعيد، وهو اليوم البداية، نتمنى أن يكون بداية خير وسلامة وصحة على الجميع، وخاصة على حامي هذا الوطن ورمز وحدته، جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

السيد الرئيس،

لا يفوتني بهذه المناسبة دون أن أسجل، باسم الفريق الاستقلالي، وبكل فخر واعتزاز، المجهودات التي يبذلها المجلس الأعلى للحسابات وكذا المجالس الجهوية للحسابات، كما نوجه الشكر الجزيل والتقدير للسيد الرئيس الأول وقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية على العمل الجاد الذي يضطلعون به في أدائهم لمهامهم النبيلة.

كما أود بهذه المناسبة التنويه بمنهجية التقرير، الذي لا يكتفي برصد الاختلالات المالية فقط، بل يشكل أرضية مهمة لإثراء النقاش

التي كشفت عنها الاستشارات الانتخابية السابقة.

وفي هذا الصدد، نؤكد على محدودية عمل اللجنة المكلفة بتتبع العملية الانتخابية وعدم الاستجابة لشكايات المنتخبين في أغلب الأحيان، وهو ما يجعل مطلب حزب الاستقلال بإسناد مهمة الإشراف على الانتخابات إلى هيئة مستقلة، طالبنا بها ولا زلنا، ولها راهنتها الآن. الآن لا زلنا ننتظر—ونحن على مرمى حجر من الانتخابات المقبلة— لازلنا ننتظر لوائح صالحة وشفافة، لوائح تخرج منها الموتى وتخرج منها جميع الشوائب التي تعكر الديمقراطية في هذا البلد، لا زلنا نلح على ضرورة البطاقة الوطنية كأساس للانتخابات وضمان الديمقراطية الشاملة.

إننا اليوم ندق ناقوس الخطر على بعض الحالات التي نلاحظها في جل الجهات، وهي تدخل جهات أساسية، جهات نافذة في التشويش على الديمقراطية، على الديمقراطية التي ناشدها المغرب في دستوره 2011، وكنا نسعى أن نكون بلدا ديمقراطيا حسب التوجه الملكي السامي في هذا الصدد.

إننا ندق ناقوس الخطر على التشويش والتحكم وإرغام الناخبين على اختيار لون من الألوان، هذا سوف لن يخدم مصلحة المغرب في شيء، بقدر سيرجع بنا إلى ما لا نُحمد عقباه، فلمصلحة من يتم هذا التدليس؟ فلمصلحة من هذه الشياطين الانتخابية تتحرك في هذه الإبان بالذات؟

ويخصوص الإدارة العمومية، فلا غرو أن التقرير قد نجح إلى حد كبير في الكشف عن الأعراض المرضية التي تتخبط فيها الإدارة العمومية، فرغم الالتزام الحكومي بإصلاح الإدارة وتحديثها وتخليقها، غير أن الأداء الحكومي في هذا المجال يبقى متواضعا إن لم نقل ضعيفا.

واعتبارا لكون اللحظة الزمنية المخصصة للفريق في 16 دقيقة، فسوف لن يسعفني الكلام لأتعمق في كل صغيرة وكبيرة، إذ المناقشة لا تسعفنا في استجلاء كافة الأعطاب، أعطاب الإدارة العمومية، فإننا سنركز على البعض منها، خاصة تلك التي أثارها التقرير فيما يتعلق بإشكالية مراجعة النظام العام الأساسي للوظيفة العمومية وإصلاح نظام التقاعد والاختلالات التي يعرفها تدبير القطاعات: التعليم والسكن والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فضلا على المشاكل المرتبطة بالتدبير المفوض لبعض الخدمات والمرافق.

لأننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على أن المدخل الأساسي للرفع من المنتوج وفعالية السياسات العمومية في مختلف القطاعات الحيوية العمومية يمر عبر إقرار إصلاح حقيقي للنظام العام والأساسي للوظيفة العمومية، يأخذ بعين الاعتبار المبادئ، مبادئ الكفاءات والاستحقاق والشفافية في ولوج الوظيفة أو الوظائف العمومية وفي إسناد مناصب المسؤولية، فضلا عن إقرار منظومة جديدة للأجور وتحسين الأوضاع الاجتماعية للموظفين والمستخدمين في الإدارات العمومية والجماعات

العمومي حول التدبير الحكومي لمختلف الملفات الأساسية المرتبطة بالشأن العام والوقوف على فعالية ونتائج السياسات العمومية وعلى الاختلالات والصعوبات التي تكتنفها.

ونظرا لتعدد المجالات التي أبدى فيها المجلس ملاحظاته وتحذيراته من مخاطر تفاضي الحكومة على اتخاذ التدابير المناسبة لتدارك بعض الاختلالات، التي من شأنها أن تؤثر على الأداء الحكومي، فإن لدينا في هذا المجلس الموقر القطاعات التي ذكرتموها، السيد الرئيس.

وسأبتدئ بقطاع الداخلية، ومنها هذا القطاع الحيوي الذي يشكل اللبنة الأساسية لاستقرار وهدنة واطمئنان الشعب المغربي. وهنا أوجه جزيل الشكر والتنويه لجهز الأمن والداخلية بأصنافها على هذه النعمة التي نتوفر عليها، ونحمد الله سبحانه وتعالى عليها، وهي نعمة نُغبط عليها من طرف الأعباء، كما نحسد عليها من طرف الخصوم.

وعلى الشعب المغربي وعلينا جميعا، كطبقة سياسية، أن نحرص كل على أن يستمر هذا الاستقرار وهذا الأمن في ربوع المملكة، حيث منه منطلق لكل التنمية والتنمية الدائمة والمستدامة واللازمة.

السيد الرئيس،

إن هذه الوضعية التي يعيشها المغرب يجب أن ننوه بجميع المجهودات التي تبذل وببذلها الجميع، خاصة أطر وزارة الداخلية، غير أن لدينا بعض الملاحظات فيما يخص تنزيل الجهوية المتقدمة، الذي مازال يعرف تعثرا ملحوظا بسبب عدم صدور النصوص التطبيقية للقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، إذ أن تفعيل أغلب المقترضات القانونية يخضع اليوم لدوريات ومذكرات صادرة عن وزير الداخلية وبصفة مؤقتة، كما هو الشأن بالنسبة لتدبير المصالح الإدارية للجماعات وكذا التدبير المالي وغيرها.

إن هذه الوضعية غير السليمة تزداد تعقيدا في غياب صدور نصوص تنظيمية أخرى، كما هو الشأن بالنسبة للنصوص المؤطرة لوضعية رؤساء الجماعات الترابية وكذا التعويضات الممنوحة لأعضاء المكاتب وفق السياق السياسي والتراخي الجديدين، مما يؤثر على تفعيل عدد من الصلاحيات الموكولة للجماعات الترابية، سواء تلك الواردة في الوثيقة الدستورية أو في القوانين التنظيمية.

وفي ظل وضعية الغموض هاته، مازالت الوزارة لم تفرج بعد عن النتائج الرسمية التفصيلية للانتخابات الجهوية والجماعية وانتخابات مجلس العمالات والأقاليم التي عرفتها بلادنا خلال شهر شتنبر 2015، وهو أمر لا يعزز من مصداقية العملية الانتخابية وشفافيتها ونتائجها، بل إنه يتعارض مع حق أساسي ورئيسي، كرسه الدستور في الفصل 27 منه، وهو الحق في الوصول إلى المعلومة.

إن الإعداد والتحضير للاستحقاقات الانتخابية المقبلة يفرض بالضرورة استثمار التراكمات الإيجابية واستحضار التراكمات السلبية

اليوم، وشكون اللي غادي ببحث إلى ما بحثش السيد الوزير؟ إنها كارثة، ولدي الملفات، المحاضر مزورة، والشخص استفاد ثم استفاد... ليس له الحق، وشكون اللي يقدر يهضر؟ الموظفين كلهم اللي رفضوا التوقيع موقفين، ياريت نعرفو علاش توقفوا. هاذ الشيك لو كيقوع هنا في الجهة ديال الرباط اللي قريبة لكم. إلى كان هاذ السيد ما تيقيسو حد أو عندو شي ركيزة-كيف تنقولو في الدارجة - كتحميه فما تيمكن لهاش تحميه على خراب الملك العام، على تشريد الأسر، على ضياع المال العام وأولاد الشعب كلهم الآن تضيعوا، واحنا في حاجة لترشيد النفقات السيد الوزير.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

استنفذتم الوقت المخصص للفريق.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

أتمنى أن يصل صوتي وصراخي إلى آذان المسؤولين في وزارة التربية الوطنية، عساهم أن يستيقظوا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس في حدود 15 دقيقة، يحق لك طبعاً أن تتصرف فيها كما تشاء.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدة الوزيرة المحترمة،

بداية، لا بد من تتمين هذه اللحظة الدستورية، والتي دأب المجلس الأعلى للحسابات ومجلسي البرلمان على الانتظام في مناقشة التقرير الذي يقدمه الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسي البرلمان كل سنة.

فلا يمكنني إلا التنويه، أولاً، بعمل المجلس الأعلى وكذلك التنويه بانتظام هاذ الآلية الدستورية لمراقبة العمل الحكومي وكذلك لتقييم السياسات العمومية، وهذا مكسب لبلادنا ومكسب للمغاربة كاملين.

بداية، بغيت نسجل جوج ديال الملاحظات شاملة عامة حول التقرير الذي تقدم به السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

الملاحظة الأولى: يتعلق الأمر بواحد الأمر أفقي، يعني يخترق جميع

الترابية.

وأمام العجز الحكومي على إنجاز كل هذا، وفي ظل التغييب الكلي للنقابات والهيئات الاستشارية المعنية، ابتدعت الحكومة، ومع كامل الأسف، إجراءات ترقية تروم تفكيك منظومة الوظيفة العمومية، يبقى أخطرها على الإطلاق الإجراء القاضي باستحداث آليات التقاعد الوظيفي والنظامي للإجهاز على ما تبقى من حقوق ووضع الموظفين في ظل تعطيل الحوار الاجتماعي، تعطيل الحوار الاجتماعي القاتل، وهو ما يهدد الإدارة بسكتة قلبية أخرى.

أما بالنسبة لحق الإضراب، فإذا كان الدستور قد ضمن هذا الحق، فإن القرارات، قرارات الاقتطاع من أجور الموظفين المضربين يعد خرقاً سافراً لأحكام الدستور، وبرهن على الفهم الغير السوي والأحادي لسلطة الإدارة في الحفاظ على استمرارية المرافق والخدمات العمومية.

السيد الرئيس،

إننا نجد في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نجد أنفسنا مجبرين من جديد، على التعبير على استيائنا الكبير من سياسة فرض الأمر الواقع التي تنهجها الحكومة واستقوائها في محاولة تحييد الشركاء الاجتماعيين عن ملف إصلاح نظام التقاعد، ضداً على مقتضيات الدستور ذات الصلة، وخاصة الفصل 13 منه، الذي ينص على ضرورة تفعيل مؤسسات التشاور الاجتماعي وإشراك الفاعلين الاجتماعيين فيما يخص بلورة وتنفيذ السياسات العمومية.

إن منطق الإصلاح بهذه المنهجية المختلة لن يفي إلا إلى نصوص مشوهة وحلول ترقيعية ونتائج عكسية، لذلك فنحن في الفريق الاستقلالي ننضم إليكم، السيد الرئيس الأول، في دعوة الحكومة وباقي الفاعلين إلى حوار من أجل إصلاح متوافق عليه، لا يقتصر على الحبوب المهدئة، المتمثلة في الإجراءات المقياسية المقترحة والتي جاء في التقرير غير كاف، تعكس الرؤية القصيرة المدى لإدارة ملف بطبيعته ذا بعد استراتيجي وطويل الأمد.

فيما يخص الجانب التعليمي، إن الجانب التعليمي يبقى النقطة السوداء في تقرير المجلس، لأننا كما يبدو أن التقرير قد غيب الحقيقة الأساسية، وهي العبث، العبث بمصالح الدولة، حيث أنا نرى صفقات، السيد الوزير المحترم، نرى صفقات مشبوهة ومغلوبة وأن وزارة التربية الوطنية ينقصها الحكامة الجيدة والتدبير المعقلن، ويجب تشييب هذه الوزارة بكفاءات واعدة، ذات غير وطنية، والدليل لدينا في جهة الرباط - القنيطرة - الخميسات - زمور إلى آخره، انعدام صفقات الطهي، انعدام الصفقات ديال المواد الغذائية، منين كياكلوا هاذ الداخليات؟ كيف جابوا هاذ الفلوس؟ عندنا صفقة فيها 12 مليار تقريباً، 10 ديال المليار وشوية - عفوا - 10 ديال المليار، هاذي مازالة موقفة، واللي اخذا الصفقة ما تيسحقهاش، مرتب هو الرابع، هو الرابع في الترتيب، واخذا هاذ الصفقة، وبعدما فطنت وزارة المالية راه كل شي موقف

اللي اليوم راها محطوطة في مجلس المستشارين، وبالتالي فينبغي ونحن بإزاء واحد التقرير ديال مؤسسة دستورية موضوعية، لا يمكن لأحد منا أن ينعث المجلس الأعلى للحسابات على أنه مع هاذ الطرف أوداك، فهو مع المصلحة العليا للبلد وللمغاربة.

إذن، فالسيد الوزير، من خلالك الحكومة يعني إحكام العقل وباركة من ذاك شدان الجبل وأغانان والمعاندة مع الحركة النقابية وشد لي نقطع لك، نتصنولهاذ الرئيس، السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، ورجعوا للحوار، رجعوا للحوار لأنكم ما غتخلوش المشكل، لأنكم غتغرقوا البلاد في أزمت أخرى، لأنه هاذ الإصلاح-كيف ما قال السي ادريس جطو-هاذ الإصلاح جزئي، ما غيحلش المشكل، أجبوا نجلسو للأرض ونحلو المشكل، وأكد بدكائنا الجماعي، حركة نقابية، فاعلين اجتماعيين، اقتصاديين، حكومة وأحزاب، وحوار اللي مرزن وجالسين وكنسمعل لبعضنا مزيان، غنلقاوا الحل للمغاربة في هاذ المشكل اللي هو مهم كل المغاربة اللي هو ديال التقاعد، لأنه المشكل عندو جوج ديال الأبعاد:

البعد الأساسي هو أن أنتما باغيين تصلحو الصندوق المغربي للتقاعد، في حين أن الأزمة تشمل جميع أنظمة التقاعد، كغنديرو نحلو هاذ المشكل هذا؟ هنا فين كتتمثل الجزئية ديال المنظور والمقاربة ديال الحكومة.

ثانيا وأهم، 70% ديال المغاربة ما عندهم التقاعد، 70% ديال الساكنة النشيطة ما عندهم التقاعد.

بهاذ الإصلاح، الحكومة، السيد الوزير، ما غتزيدوش توسعوا القاعدة ديال المشتركين والمستفيدين، ونحن نطمح بحالنا بحال شعوب العالم أي مواطن كيتزاد فوق هذه الأرض الطيبة خاص التقاعد ديالو يكون مضمون، غير كيتزاد خاصو يكون مضمون، هذا هو الإصلاح، يقدر يتطلب لنا شوية ديال الوقت، ولكن ما خراش هاذ الزربة دابا اللي كتدير الحكومة الحالية اليوم هي غتزيد تعمق المشكل أكثر، ونترزنو ونلقاوا حل على المدى البعيد.

على كل حال، نحن لدينا الكثير من المقترحات في هذا الباب، سنعرضها في إبانها خلال مناقشة هذه المشاريع اللي كتنمناو وكنأملو تسحبها الحكومة وترجع إلى طاولة الحوار.

فيما يتعلق بالوظيفة العمومية، أنا عندي واحد السؤال، السيد الوزير، ابغيتك تجاوب عليه، التقرير خلاص، يسجل التقرير على أن مستوى الخدمات العمومية المقدمة لا يزال "بعيدا عن معايير الحكامة التي وضعها الدستور"، هاذ "بعيدا عن معايير الحكامة" -كما قلت- في كل شي ماشي غير هنا، حيث تكررت بزاف في التقرير، "حيث لا يزال المواطن، خاصة في المجال القروي والمناطق النائية يواجه صعوبات في الولوج للمرفق العمومي"، "المبادرات الإصلاحية ظلت متفرقة ومفتقدة للاستمرارية"، "غياب إستراتيجية واضحة لإصلاح الوظيفة العمومية".

القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، هي أنه بلادنا اليوم لم نتمكن من الاقتراب، أقول "من الاقتراب" من الحكامة ومن الشفافية ومن المحاسبة، لازلنا بعيدين، يعني هاذي خلاصة عامة أي واحد يقرا التقرير ويستمع كذلك للعرض ديال السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات كيخرج بهاذ الخلاصة، اللي هي هامة وخطيرة جدا، علاش؟ لأنه بلادنا ما يمكن لناش نتقدمو في كل مجالات الحياة العامة إلا بتفعيل الحكامة الجيدة في تديرنا لشؤوننا، وهذا الأمر، مع الأسف، هاذ الحكومة وهاذ الشئ التقرير ينطق، هاذ الحكومة ولا خطوة واحدة تجاه الحكامة الجيدة، الفساد مستشري، الفلوس كتضيع، ومازال غنجي نتذاكر على القطاعات، المحاسبة ما كينا، اللي دايرين الجرائم ينفلتون من العقاب.

إذن فنحن لازلنا بعيدين بعد مرور خمس سنوات على هاذ الحكومة اللي رفعت شعارها المركزي "محاربة الفساد والاستبداد"، ومن طبيعة الحال ركزت كثير على أنها ستطبق مبادئ وقيم الحكامة الجيدة في تدير الشأن العام، لازلنا بعيدين باعتراف التقرير.

الخلاصة الثانية: الخلاصة الثانية ديال التقرير على أن المالية العمومية اليوم في البلاد كتعيش اختلالات بنيوية عميقة جدا، بالرغم من أن السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أشاد بأن الحكومة قد تمكنت أخيرا من تخفيض عجز الميزانية في حدود، ولكن على كل حال لن يسعفي الوقت لمناقشة هذا الأمر ولدحض هاذ التفاؤل الزايد.

لم نتمكن حقيقة من تخفيض عجز الميزانية بعوامل متينة واستنادا إلى بناء مقومات اقتصاد وطني قوي قادر على الصمود أمام التحولات الإقليمية والدولية وكذلك التحولات المناخية، وذلك ما حصل هذا العام، ها احنا غاديين إلى نسبة النمو أضعف خلال هاذ العقود من الزمن.

فاسمحوا لي ما غاديش نجي قطاع بقطاع، هناك بعض الأمور اللي كتخترق كل القطاعات اللي تذاكرت عليها، ولكن باغي نركز على بعض القضايا التي تبدولنا، في فريق الأصالة والمعاصرة، ذات أهمية في هاته المرحلة بالذات، وسأبدأ بالتقاعد.

هذا، الإخوان، التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، ما هو تقرير ديال النقابات، ما هو تقرير ديال المعارضة. التقرير انتصر لموقف الحركة النقابية، وانتصر لموقف المعارضة، بأن الإصلاح اللي جات به أو مشروع الإصلاح اللي جات به الحكومة هو مشروع جزئي، إصلاح جزئي، هاذ الإصلاح الجزئي أش كيدير؟ يؤجل الأزمة فقط. إلى إمتى كياجلها؟ كياجلها ل 2028 في أحسن الأحوال، بل قد يؤجلها إلى فقط 2024، وغتخوى هاذ الصناديق عاود ثاني، بل الصندوق المغربي للتقاعد علاش كنتذاكرو، غيخوى هاذ الصندوق في 2024، وإلى طبقت الحكومة الإجراءات والتدابير اللي جايباه من خلال مشاريع القوانين

عندي واحد السؤال، لأنه التقرير أش كيقول؟ كيقول اختلالات في المكتب ديال تنمية التعاون.

هاذ الاختلالات واش درتوا شي مجهود؟ خاصة شكون اللي كيستافد من هاذ مكتب تنمية التعاون؟ كيستافدوا منو المواطنين البسطاء، وخصوصا الفلاحة، وكيقولها التقرير، كيقول أودي من بين النواقص ديال هاذ الوزارة هي ما استطعاتش توسع التعاون أو تنمية التعاون خارج القطاع الفلاحي، بقت في حدود القطاع الفلاحي، هاذ العجز، هاذ عدم القدرة على التوسع والامتداد في باقي القطاعات فين كاين الهشاشة، فين كاين الفقر من النقائص المسجلة للحكومة الحالية وللحكومات المتعاقبة من طبيعة الحال.

غنخلي ذيك 35 ثانية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية. تفضل، السيد الرئيس المحترم، في حدود 10 دقائق.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتدخل اليوم، باسم فريق العدالة والتنمية، في إطار مناقشة التقرير السنوي الذي قدمه الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس أمام البرلمان، طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

كما ننوه بهذه المناسبة بالأدوار المهمة التي يضطلع بها هذا المجلس طبقا لمقتضيات الفصل 147 من الدستور من أجل تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية.

وإننا إذ نسجل بإيجاب جملة من الملاحظات والتوصيات المهمة التي تضمنها هذا التقرير، فإننا نريد أن نتوقف عند بعض النقائص المرتبطة خصوصا بالسياق السياسي والاقتصادي العام الذي جاءت فيه هذه الحكومة، والذي لا يمكن إغفاله في عملية تقييم التدبير الحكومي في جملة من القطاعات التي تناولتها أعمال ومهام المجلس.

ولعل من الأمور التي لا ينبغي إغفالها في هذا المجال هو أن هذه الحكومة جاءت في مرحلة اتسمت بمسار انحداري، يهدد بفقدان

ولكن عندي واحد السؤال، ما نقول لكش علاش ما قديتوش تصلحوها، لأن المسؤولية ماشي فقط ديال هذه الحكومة، واحد المبلغ صادم، أنا صدمني باغي نفهم بحالي بحال المغاربة، صرفتوا- ماشي أنتما، الحكومات المتعاقبة-9.6 مليار درهم على الإصلاح ديال الوظيفة العمومية، شحال كتجي هاذ 9.6؟ كتجي 960 مليار أشنودرتوا بها؟ يالاه درتوا اعتماد الامتحان في التوظيف، 960 مليار، فين مشات؟ فين مشت؟ شكون اللي اخذاها؟ أش درتوا بها؟ هاذ 960 مليار عطاتها لكم البنك الإفريقي للتنمية، البنك الدولي والاتحاد الأوربي، هاذ الشي المذكور في التقرير ماشي أنا اللي كنعولو، أنا غير باغي نفهم مع المغاربة فين مشاوا هاذ الفلوس؟ الإدارة هي هي، البيروقراطية هي هي، الفساد هو هو، استحالة الولوج هي هي، كل شي هو هو. في تقدرينا، ليس هناك أي تدابير جديدة اللي ممكن نتفاءلومستقبل الإدارة.

إصلاح منظومة الأجور مهم جدا لأنه واحد العدد ديال الموظفين والموظفات متضررين، والتقرير هاذ الشي كيجي في التقرير دائما، ماشي المعارضة اللي كنعولو، ماشي حزب الأصالة والمعاصرة اللي كيقول، أن الموظفين متضررين من كون أن الراتب الأساسي يبقى ثابتا ويتم تحريك فقط التعويضات، وهاذ الشي مرتبط بالأنظمة الأساسية ديال الموظفين، هاذ الأنظمة الأساسية لم تعرف أي إصلاح منذ 1973، يعني هاذي على هاذي اشحال؟ 43 سنة، والكل كان ينتظر من هذه الحكومة أنها تدير شي بادرة في هذا الاتجاه.

التربية الوطنية، التربية الوطنية حتى هي عندي فيها سؤال، عندي فيها سؤال، السيد الوزير، واحد 8.9 ديال المليار ديال الدرهم علاش ما بغاوش يعطيوها لكم باش تحلوا المشاكل لعباد الله؟

المقاولات فلست، السيد الوزير، واحد العدد ديال العمال والأسر مشردة، السيد الوزير، الاقتصاد الوطني تمس بهاذ الإجراء ديال عدم الأداء ديال المتأخرات اللي على عاتق الأكاديميات الجوية، قولوا لنا علاش ما بغاوش يعطيوها الفلوس؟ واش ما عندهومش؟ لا أعتقد، لأنه خفضوا عجز الميزانية، جمدوا 90 مليار من الموارد المرصدة للحسابات الخصوصية، جمدتوا 4 ديال المليار ديال الدرهم- كنهضر بالدرهم دايا ماشي بالسنتيم- ديال صندوق التماسك الاجتماعي، جمدتوه باش تخفضوا ذيك العجز اللي تذاكرنا عليه وقلنا احنا ما متفاءلينش، علاش ما متفاءلينش؟ لأن جمدتوا 4 ديال المليار، جمدتوا 90 مليار، لأن اعطاكم الفلوس من الخليج ماشي ديالكم، لأن رحلتوا الاعتمادات، ما كتصرفوهاش في السنة اللي خاصكوم تصرفوا وتديروا الاستثمار، وكترحلوها إلى السنة اللاحقة، هاذ الشي باش خفضتوا، ولكن ماشي على حساب الاقتصاد ديال البلاد، ماشي على حساب المصالح ديال المقولة الوطنية، ماشي على حساب الأوضاع الاجتماعية ديال واحد العديد من العمال في بلادنا، اللي اليوم هما مشردين نظرا لهاذ الإجراء الغير الشعبي والغير الوطني، لأنه يمس بتنافسية الاقتصاد الوطني.

الصناعة التقليدية، الأستاذة، أنا عندي، السيدة الوزيرة المحترمة،

أما في مجال السكنى وسياسة المدينة، فإننا نثمن الجهود التي تم بذلها بتخفيض العجز السكني عبر البرامج السكنية المعتمدة من طرف الحكومة، لكن رغم الجهود المبذولة في هذا القطاع، فإنه مازال يواجه تحدي استمرار هذا العجز من خلال استمرار أحياء الصفيح، الشيء الذي كان له انعكاس سلبي على مدننا اجتماعيا واقتصاديا وحضرنا، كما يجب إعادة النظر في مجموعة من البرامج التي لم تحقق نتائجها رغم المبالغ المالية الكبيرة المخصصة لها، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد حل لمجموعة من المشاريع العالقة لدى شركة العمران، خصوصا المدن الجديدة التي تتطلب مواكبة خاصة حتى تحقق أهدافها.

أما على مستوى التربية الوطنية والتكوين المهني، فإننا نشيد أو نثمن المجهود المبذول في الجانب الاجتماعي والالتزام بنتائج الحوار الاجتماعي، وكذا المقاربة التشاركية حول سبل إصلاح المنظومة التربوية وإقرار الرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

كما ندعو إلى مواجهة مشكل الاكتظاظ وضعف البنيات الأساسية والتأطير، خاصة في العالم القروي، فرغم أهمية الميزانية المرصودة وعدد المناصب المالية المعتمدة، مازالت المردودية والجودة تشكل تحديا حقيقيا، وفي ذات الوقت نرفض الصورة السوداوية التي يروج لها لمآرب شتى ولتمير مخططات جديدة قديمة.

أما على مستوى الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، فإننا نتوقف بإيجابية عند الإصلاحات الكبرى المرتبطة بالإدارة العمومية من خلال المنظومة الجديدة للتعيينات، من خلال إرساء ولوج الوظيفة العمومية على أساس الشفافية والمساواة والكفاءة وتكافؤ الفرص، من خلال مكافحة الفساد عبر المجهود المبذول على مستوى منظومة الصفقات العمومية وكذا إجراءات إحالة ملفات المجلس الأعلى للحسابات على القضاء وغيرها من الإجراءات الأخرى.

كما أننا نسجل أن التقرير لم يقدم مقترحات واضحة بخصوص الإصلاح الشامل والهيكلية لمنظومة التقاعد، بعد حديثه عن محدودية الإصلاح الذي بادرت به الحكومة، والذي اعتبره التقرير مستعجلا وضروريا.

ونود أن نؤكد، من جهة أخرى، أن التقرير بقي سجين ملاحظات جزئية مرتبطة بقطاعات يعينها دون تجاوزها إلى وضع خلاصات كبرى يمكن أن تساهم في تدعيم مسار التدبير الحكومي، نستحضر منها على شكل عناوين، نظرا لضيق الوقت:

أولا: التأكيد على الرفع من فعالية الاستثمارات العمومية، وهو أمر مرتبط بمجموعة من القوانين والمؤسسات التي جاءت في البرنامج الحكومي؛

ثانيا: التأكيد، ثانيا، على تحسين مناعة الاقتصاد الوطني، من خلال العمل على تقليص آثار الظرفية الخارجية؛

السيادة الوطنية على القرار الاقتصادي، هذا الزيف كان واضحا في عجز ميزان الأداءات وعجز الميزانية العامة وتدني احتياط العملة الصعبة وتفاقم المديونية بمعدل 4 نقط كل سنة منذ 2009.

ولقد تحملت الحكومة مسؤوليتها في استعادة عافية المالية العمومية، حيث تبنت سياسة إرادية جريئة لتحقيق التوازنات الماكرواقتصادية، حسنت من مستوى الموازنة العامة، وحدت من وتيرة تفاقم المديونية، وهي السياسة التي أفضت إلى عدد من النتائج الإيجابية التي تنطق بها عدد من الأرقام والمعطيات والمؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وقد كان للشجاعة في إصلاح صندوق المقاصة دور مهم وأساسي في التحسن الحاصل في الموازنة العامة للدولة، وذلك بتسجيل تراجع ملحوظ في نفقاتها.

كما تمكنت الحكومة من إطلاق ورش العدالة الاجتماعية وسياسة الحماية الاجتماعية، عبر سلسلة من الإجراءات الدالة في هذا المجال على مستوى التغطية الصحية والتعويض عن فقدان الشغل وتأمين التقاعد والتعويض عن حوادث الشغل واستهداف الفئات الهشة داخل المجتمع.

أما على مستوى قطاع الداخلية، فنحني الحكومة على جهودها الرامية إلى استكمال الصرح الديمقراطي والمؤسسي ببلادنا وتنزيل المقترحات الدستورية المتعلقة بالجهوية المتقدمة، من خلال إجراء انتخابات أعضاء مجالس الجهات ومجالس الجماعات والمقاطعات والعمالات والأقاليم، إلى جانب انتخاب أعضاء الغرف المهنية وممثلي المأجورين وكذا انتخاب أعضاء مجلس المستشارين في أجواء إيجابية، طبعتها في العموم الشفافية والنزاهة.

كما نتفق مع الدعوات الموجهة للحكومة لمواكبة الجماعات الترابية، خاصة مجالس الجهات بالدعم المالي والبشري والتكويني، مع شرط احترام مبدأ التدبير الحر المخول لمجالس الجهات، كما نص على ذلك الدستور، حتى تساهم هذه المجالس في تنزيل الجهوية المتقدمة وتفعيل الحكامة الترابية وتحقيق التنمية المنشودة، إلا أننا نتفق مع ما ورد في التقرير بشأن تأخر اعتماد الميثاق الوطني للامركز الذي وعدت به الحكومة في برنامجها.

وفي مجال سلامة وأمن المواطنين، نشيد بأداء الأجهزة الأمنية في توفير الأمن للمواطنين ومحاربة الجريمة والتطرف والإرهاب بإتباع إستراتيجية استباقية، مع مراعاة المقترحات القانونية.

وفي مجال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نشيد بالمنجزات المحققة، إلا أننا نؤكد في ذات الوقت على ضرورة معالجة بعض الاختلالات المسجلة في بعض المشاريع كغياب المردودية والفاعلية أو الاستغلال السياسي لبعض المشاريع من طرف بعض المنتخبين والجمعيات المحسوبة عليهم.

متميزة، في تشخيص ومراقبة عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وبمنهجية علمية تعدت التشخيص إلى وضع بدائل وخطط استشرافية، ستساهم-لا محالة-في توجيه بوصلة صانعي القرار العمومي بالمغرب، تفاديا للانزلاقات المحتملة التي قد تنتج غالبا عن غياب رؤية توقعية عقلانية أثناء صياغة القرارات السياسية أو الإدارية أو غيرها.

وفي هذا السياق، نجدد الإشادة بمضامين التقرير الموضوعاتي الذي يستهدف مهام تقييم المشاريع والسياسات العمومية، متوخيا الإستعمال الأمثل للأموال العمومية في تدبير مختلف القطاعات العمومية، كما ننوه بعمل قضاة وأطر المجلس، وعلى رأسهم السيد الرئيس الأول للمجلس.

السيد الرئيس،

إذا كانت قوانين المالية أداة مركزية وجوهرية في أعمال السياسات العمومية والعامية، فإن التقرير المتواجد أمامنا أظهر بوضوح الاختلالات المالية، سواء تعلق الأمر بطريقة التدبير أو التسيير للعديد من المؤسسات العمومية، أو من خلال الوضعية التي رافقت المنظومة الضريبية، من تهاون في الأداء الضريبي أو من خلال غياب التأطير القانوني بخصوص الإعفاءات، حيث أكد التقرير على أن النسبة الإجمالية للتحصيل لم تتعد نسبة 92% من توقعات قانون المالية لسنة 2013، وهو ما شكل تراجعا ملحوظا مقارنة مع سنة 2012، التي سجلت نسبة تحصيل ناهزت 104%، وهو ما يجعلنا نطالب بتكثيف الجهود وتعزيز الموارد البشرية لكي يكون التحصيل في المستقبل في مستوى التطلعات.

السيد الرئيس،

إن المالية العمومية تواجه بعض المعوقات، خاصة على مستوى الدين العمومي المرتفع والغير القار، حيث بلغت المديونية العمومية 5.63% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 6.59% خلال السنة الفارطة، مما يحيلنا إلى ضرورة التفكير في توجيه الدين الخارجي للاستثمار الذي يذر فوائد مهمة لتغطية الديون والالتزام باتخاذ سياسة حذرة تجاه المنحى التصاعدي الذي يعرفه الدين العمومي والأخذ بعين الاعتبار التراكمات للحكومات السابقة.

السيد الرئيس،

فيما يخص قطاع التعليم الذي نعتبره دائما في الفريق الحركي القضية الوطنية الثانية بعد قضية الوحدة الترابية والرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، نود أن نشير إلى ما جاء في التقرير حول توقيف جزء من الإمدادات التي تمنح للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بمبلغ إجمالي وصل إلى 9.8 مليار درهم عند نهاية سنة 2015، مما أصبحت معه هذه المؤسسات عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها إزاء الموردين والمتعاقدين معها، ويحكم على عدد كبير من المقاولات بالإفلاس، وقد بلغ إلى علمنا أن الحكومة شرعت في صرف

ثالثا: التأكيد على الحاجة إلى جيل جديد من الإصلاحات وتقوية النموذج التنموي لبلدنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي في حدود 8 دقائق، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان الديرسي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2014، هذا التقرير الذي يندرج في سياق تطوير التواصل المؤسسي وفاعلية الرقابة على السياسات العمومية في مجال مراقبة الميزانيات وصرف المال العام وإبداع آلية جديدة وفعالة لحكامة جيدة في تدبير المالية العمومية، ومن منطلق مبني على الرصد والتتبع بآليات متسمة بالموضوعية.

وفي البداية نود أن ننوه بهذه المبادرة الهامة التي نعتبرها محطة دستورية هامة، تطبيقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، والتي من خلالها تستطيع السلطات التشريعية الإطلاع على عمل المجلس والمساعدة على القيام بأدوارها الدستورية، إعمالا لقواعد الشفافية والنزاهة في تدبير المال العام.

وهي مبادرة أيضا تساهم في تعزيز التفاعل الإيجابي بين المؤسسات الدستورية والتشريعية منها والتنفيذية والرقابية، وتفتح المجال للسياسيين للخروج من النظرة الضيقة التي تحكم علاقة الفاعل السياسي بتقارير المجلس الأعلى للحسابات، والتي كانت مختصرة في الأفعال القضائية وتحريك المتابعات، استثمار هذه التقارير من أجل بلورة برنامج عمل تشاركي مع مختلف المؤسسات الدستورية، وتحديدًا في قطاعات إستراتيجية مالية، اقتصادية، اجتماعية وحقوقية، وهو ما من شأنه أن يساهم في حكمة تشريعية قد تضيء على هذه المؤسسات لمسات إيجابية.

السيد الرئيس،

إن هذا التقرير المتواجد بين أيدينا يتسم بالغنى في شقيه القيبي والكبي، خاصة لما تضمنه من ملاحظات وتوصيات، صيغت باحترافية

الفلاحية، مما يستلزم من الحكومة السهر على إقامة هذا التنسيق وتكثيف الجهود في هذا المجال.

إننا في فريقنا نثمن مجهود الحكومة الرامي إلى تخصيص اعتمادات مهمة لإستراتيجية القطاعات، خصوصا في الفلاحة والصناعة والسياحة والبناء والتعمير والتشغيل، إلا أننا ننبه الحكومة إلى الظروف الصعبة التي تمر منها العديد من القطاعات والمقاولات التي تدهورت.. شكرا، نعم أسيدي.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت السيد المستشار.. شكرا السيد المستشار على تفهمك. أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 7 دقائق، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد الكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه لمن دواعي السرور أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة عرض السيد إدريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات في لحظة اعتبرها تاريخية بكل المقاييس، لحظة تؤرخ للدينامية التي تعرفها بلادنا على درب إرساء دولة الحقوق والحريات والمؤسسات، والذي يجسده المبدأ الدستوري الذي ناضلت من أجله كل القوى الحية في بلادنا، وهو ريبط المسؤولية بالمحاسبة.

في هذا الإطار، جاءت الفقرة الأخيرة من الفصل 148 من الدستور، والتي أسست لتقديم عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات ومناقشته من طرف البرلمان.

وبعد تمعننا في مضامين هذا التقرير، الذي لا يسعنا إلا أن ننوه به وبمضمونه، كما أنه لا يعطينا من إبداء بعض الملاحظات عليه، من خلال صياغته بالشكل الذي يحفظ حقوق وذمة الغير.

إن التضخيم الإعلامي الذي صاحب إعداد هذا التقرير بعد صدوره وضع مجموعة من المنتخبين والمسؤولين في قفص الإتهام، علما أن منهم من لم يمد يده إلى المال العام بل اتهم فقط في ذمته المالية، الشيء الذي نتأسف له، لأنه يسيء إلى الأشخاص، خصوصا الزهاء منهم والذين يشتغلون بكل صدق ووطنية في تدبير الشأن العام.

ومما يفسر ذلك العدد الضئيل لهذه الملفات ذات الصبغة الجنائية، والتي أحالتها النيابة العامة للمجلس الأعلى للحسابات على السيد وزير العدل والحريات، والتي لم تتجاوز ملفين اثنين، لذا نلتمس من السيد

هذه المتأخرات، وعليه فإننا نطالب بتسريع هذه العملية وإعمال مبادئ النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص بين المقاولات ذات الإستحقاق.

السيد الرئيس،

أما على مستوى الجماعات الترابية، فقد تم رصد عدة اختلالات من حيث تدبير الموارد البشرية والمالية، مما نتج عنه قصور وضعف في البرامج وتتبع الأشغال وتنفيذها وعدم احترام النصوص التنظيمية المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية وسوء تدبير حظيرة العربات، مع العلم أن بعض تقارير المجلس في هذا الإطار لا تراعي خصوصيات الجماعات المحلية والإكراهات الموضوعية التي تواجهها، النجاعة والمساواة والشفافية.

كما أن نظام الجبايات المحلية بدوره لم يسلم من هذه النقائص، من حيث تعدد الرسوم والضرائب وضعف الإدارة الجبائية المحلية وغياب الرؤية المندمجة بين النظام الجبائي الوطني والمحلي، إضافة إلى قلة الموارد البشرية وضعف تكوينها في المجال الضريبي والمعلوماتي، مما ينتج عنه ضعف المداخيل الجبائية وتراكم المبالغ غير المستخلصة التي أصبحت تأخذ منحى تصاعديا، وبالتالي فإن الجماعات المحلية ستبقى في ظل هذا الخصاص محكوم عليها بالانتظار بما ستجود به الدولة عليها من تحويلات مالية، الشيء الذي يؤثر سلبا على استقلالها المالي والإداري في أفق إيجاد حلول ناجعة لهذه الصعوبات المزمنة، خصوصا وأن بلادنا اختارت السير على خطى الدول التي جعلت من الجهوية واللامركزية المحلية السبيل الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إننا في الفريق الحركي نعتبر أن إصلاح نظام الجبايات المحلية يعد من العوامل الأساسية للارتقاء بالمالية المحلية حتى يتسنى لها مواجهة تحدي التنمية وتلبية حاجيات المواطنين والمقاولات، خصوصا على مستوى التبسيط وتحقيق الانسجام والتركيز على النجاعة والمساواة والشفافية، وتوضيح الرؤية لدى الخاضعين للضريبة.

أما نظام التدبير المفوض الذي تم اعتماده من أجل ضمان استمرارية الخدمات العمومية وتحسين جودتها، فإننا نؤكد على أن التجربة الحالية أبانت على اختلالات كبيرة أيضا من حيث عدم احترام المفوض إليه لالتزاماته التعاقدية وضعف المراقبة والموارد البشرية، مما جعل هذا النظام لم يرق إلى ما كان متوخيا منه، سواء من حيث جودة الخدمات ولا من حيث أسعار هذه الخدمات المقدمة، والتي تظل فوق طاقة المستهلك، لذا لا بد من أخذ كافة هذه الملاحظات التي تم رصدها بعين الاعتبار، أملى أن تتكاثف جهود الجميع في حدود الإمكانيات المتاحة لإيجاد حلول ناجعة لها حتى يتسنى تقديم خدمات في مستوى طموح الجميع.

السيد الرئيس،

إن غياب التنسيق بين وزارة الفلاحة ووكالة التنمية الفلاحية ومكتب التعاون أثربشكل سلبي على متابعة مستوى نشاط التعاونيات

بمستوى أداء المرفق العمومي، الذي لازال يعاني، منوهين بالإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، مطالبين الحكومة بضرورة إقرار النظام العام للوظيفة العمومية، عبر توحيد منظومته في كافة الوظائف والاستمرار في محاربة مختلف مظاهر المحسوبية والزيونية والحزبية الضيقة في التعيين في المناصب العليا، مع إعطاء الفرصة للكفاءات والطاقات المنتجة وطردها كل الموظفين الأثباش، منوهين بالعمل الحكومي في هذا الباب، الذي أوقف صرف حوالي 700 أجرة موظف وموظفة.

مجهودات لا ينكرها إلا جاحد، لكن على الحكومة أن تسرع في إعادة انتشار الموظفين بما يسمح بخلق توازن بين مختلف الجهات، ذلك أن الجهات البعيدة تفتقر اليوم إلى الكفاءات والأطر المكونة القادرة على الإبداع والابتكار ومواكبة مختلف الأوراش، كما يجب أن تسرع كذلك في حل مشكلة الأطر والموظفين العالقة بعد تنزيل مشروع التقسيم الإداري الجديد للأكاديميات، والذي لاءم التقسيم الجهوي الجديد للجهات، بحيث إن هناك أطرا متوقفة ولا تشتغل ولا تعلم إلى اليوم مصيرها.

قطاع الإسكان:

يعاني هذا القطاع اليوم ركودا كبيرا، المنعش العقاري رغم كل ما يقال عن التحفيزات والإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها قطاع العقار، لازال يعاني، الشيء الذي يتطلب وضع دينامية جديدة من خلال توفير العقار، عبر الإسراع في معالجة قانونية لأراضي الجموع ومختلف الأراضي التي تعرف منازعات، الشيء الذي يفرض على الحكومة بذل مجهودات جبارة لتطهير العقار ووضع رهن إشارة المستثمرين لتوفير عرض سكني لائق وحسب إمكانيات كل مواطن على حدة.

أما بخصوص مشروع تامسنا، فإننا نزكي ما تضمنه التقرير، حيث وقفنا عن أن هذا المشروع عرف عدة اختلالات، جعلت المشاريع السكنية تتوقف فيه، الشيء الذي أضر على المواطن والمواطنة الذي لازال ينتظر إنجاز مشاريعه السكنية في غياب للجودة، مما طرح تساؤلات عريضة حول منتج مؤسسة العمران.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت السيد الرئيس المحترم، شكرا.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

نعطيوك هاذ التقرير.

السيد الرئيس:

شكرا.

الرئيس الأول للمجلس الأعلى الأخذ بعين الاعتبار ذلك أثناء صياغة هذه التقارير، والتي تجعل الكل في سلة واحدة، وعلى الإعلام كذلك الاعتماد على التحري والبحث والتدقيق، دون الزج بشرف الناس، لأن ذلك سيجعلهم يتعدون عن تدبير الشأن العام أكثر فأكثر.

كما أن هذه المناقشة تستدعي منا التطرق إلى طريقة اشتغال المحاكم المالية على الصعيد الجهوي، وخصوصا في مراقبتها لتدبير الجماعات الترابية.

وأمام ضيق الوقت، وبالنظر إلى أهمية المواضيع ومختلف القطاعات التي تطرق لها التقرير، سأكتفي بمناقشة ما تضمنه التقرير حول القطاعات التالية:

أولا، المالية العامة:

على مستوى المالية العامة، فإن ما تضمنه العرض فهو مطابق للتقرير الذي جاء في التصريح العام بمطابقة حسابات المحاسبين الفرديين للحساب العام للمملكة، والذي تضمن نفس الملاحظات على الوضعية المالية للبلاد في سنة 2011-2012 والاحتقان الذي وصلت إليه، حيث بلغت نسبة العجز إلى حدود 7%، إضافة إلى ضعف تنفيذ الميزانية، الشيء الذي فرض على الحكومة وقتها القيام بإجراءات صارمة وصعبة في نفس الوقت كالزيادة في ثمن المحروقات وتوقيف حوالي 15 مليار درهم من الاستثمارات للخروج من تلك الضائقة المالية.

إنها مناسبة لكي ننوه بعمل وزارة الاقتصاد والمالية في هذا الباب، ونحن اليوم نقطف ثمار تلك الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي صاحبت هذه الضائقة من خلال إصلاح صندوق المقاصة وتحرير أسعار المحروقات وإقرار القانون التنظيمي للمالية، حيث تمكنا، ولله الحمد، من تسجيل نسبة عجز لم تتجاوز 4%، وتمكنا من الحفاظ على الأمن المالي لبلادنا، إلا أنه لا بد أن نؤكد على أن مجهود الإدارة في تنفيذ مجموع النفقات المنجزة يبقى ضعيفا ولا يرقى إلى مستوى الطموحات، خصوصا في الشق المرتبط بالاستثمار، ذلك أن نسب إنجاز الميزانية يبقى مرتفع، كله في التسيير مع نسب ضعيفة في الاستثمار، والتي لم تتجاوز 30%.

نفس الأمر ينسحب إلى الحسابات الخصوصية التي لم تتعد 17% ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والتي لم تتجاوز نسبة 1%، الشيء الذي يعكس باللموس ضعف تنفيذ الميزانيات المرتبطة بالاستثمار، وهو ما يحيلنا إلى مبدأ الحكامة في التسيير والتدبير، وي طرح إشكالية تؤثر على الاستثمار العمومي على وضعية المواطن، خصوصا في القطاعات المرتبطة بالصحة والتعليم والسكن وفك العزلة الذي يتطور بشكل بطيء.

السيد الرئيس،

بالنسبة لموضوع الحكامة يحيلنا على موضوع قطاع الوظيفة العمومية. هناك، حقيقة، مجهودات جبارة تبذل في سبيل الارتقاء

الوطنية لديناميتها، لما في ذلك من آثار إيجابية على رفع وتيرة النمو وإحداث فرص الشغل.

ونعتبر ما طرحه المجلس الأعلى للحسابات من ملاحظات جوهرية، تخص الظروف الصعبة التي تعيشها المقاول، وإشكالية الولوج إلى التمويل الذي لا يتناسب وحجم انتظارات المقاولين وطبيعة أنشطتهم.

لهذا ندعو الحكومة إلى أخذ تلك الملاحظات بعين الاعتبار وإيجاد حلول مناسبة لها.

وفي هذا السياق، نعتبر أن أحد مداخل الإصلاح لمعالجة معضلة التمويل، التي تعتبر أكبر كايح لنمو المقاول يتجلى في إصلاح القانون المتعلق بأجال الأداءات وتسديد مستحقات المقاولات على المؤسسات والإدارات العمومية، (ونحن هنا، إذ نشكر السيد الوزير المكلف بالميزانية على الجهود التي ما فتئ يبذلها من أجل تسوية هذا الملف، فإننا نتساءل عن سبب تأخير هذا المشروع على عرضه على مساطر المصادقة) ومعالجة كذلك إشكالية تمويل المقاول من خلال تسهيل وولوجها إلى التمويل.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

فتح الإصلاح الدستوري الذي باشره المغرب بتصويته على دستور 28 يوليوز 2011 آفاقا جديدة للإصلاح الشامل، ومنها إصلاح الإدارة العمومية وعصرنتها وتأهيل حكمة التدبير العمومي بشكل عام، خصوصا في الجانب المتعلق بتدبير المرافق العمومية. غير أن "مستوى الخدمات العمومية المقدمة لا يزال بعيدا عن معايير الحكامة التي وضعها الدستور"، هنا أفرد النص كما جاء في التقرير.

ونحن نتفق تماما مع التشخيص الذي أتى به المجلس الأعلى للحسابات من كون كل المبادرات الإصلاحية ظلت مفتقدة للاستمرارية، نظرا لغياب إستراتيجية واضحة، مما جعل النتائج المحققة لحد الآن دون الحد المطلوب من حيث مستوى الفعالية والنجاعة.

وفي هذا السياق، نشدد على أهمية إقرار إستراتيجية وطنية لإصلاح نظام الوظيفة العمومية، تنطلق من المداخل التالية:

- تقوية أسلوب عدم التركيز الإداري وتخفيف العبء على الإدارات المركزية وتحويل البعض منها للمصالح اللامركزية على المستوى الجهوي؛

- تبسيط المساطر الإدارية التي تتسم بالتعقيد، مما يؤثر على جودة الخدمات العمومية التي تقدمها الإدارة للمرتفقين؛

- تقوية الإدارة الإلكترونية واعتماد أساليب حديثة ومتطورة، مما سيكون له بالغ الأثر على جودة الخدمات العمومية التي تقدمها الإدارة؛

- رابعا، تطوير النظام المالي والجبائي بهدف الوصول إلى مرحلة

الكلمة الآن في حدود 6 دقائق لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لإبداء الرأي ومناقشة العرض الذي تقدم به السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات، طبقا للفصل 148 من الدستور.

ونظرا لضيق الحيز الزمني المخصص لفريقنا، فلن أتوقف عند كل القطاعات الواردة في التقرير، بل سأقدم بعض المقترحات حول بعض منها فقط.

وقبل ذلك، اسمحوا لي في البداية أن أشير إلى أهمية تكريس هذا التوجه الدستوري المؤطر بنهج تعزيز المراقبة وتقييم السياسات والممارسات وتقييم الاختلالات التدبيرية، في سعي أكيد نحو إقرار حكمة المرفق العمومي.

فالمقتضيات الدستورية الجديدة الخاصة بتقديم مجموعة من الهيئات والمؤسسات الوطنية تقاريرها السنوية أمام البرلمان، هي آلية من الآليات الأساسية لتعزيز هذا التوجه الدستوري الذي اختارته بلادنا، القائم على ربط المسؤولية بالمحاسبة وعلى فصل السلط وتكاملها.

ولإيفاء هذه التقارير ما تستحقه من أهمية، كان الأجدي أن تتم مناقشتها داخل اللجان المختصة أولا، قبل الجلسة العامة، من أجل التغلب على إكراه الوقت، إذ لا يعقل أن نناقش محاور من مثل: التوازنات الاقتصادية والمالية والجوانب الأساسية لتطور المالية العمومية وأنظمة التقاعد وتدبير المنازعات القضائية للدولة ومنظومة الوظيفة العمومية والجبائيات المحلية، فضلا عن الأنشطة المتعلقة بالرقابة القضائية للمجلس الأعلى للحسابات وغيرها.

فكيف لنا أن نناقش هذه المحاور وغيرها في بضع دقائق؟

السيد الرئيس،

لقد أشار السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات في عرضه أمام البرلمان يوم 04 ماي الماضي للظروف الصعبة التي تمر منها العديد من القطاعات والمقاولات الصغرى والمتوسطة، من حيث تراجع إقبالها على التمويل البنكي وتدهور قدرتها على الاستثمار وخلق فرص الشغل بنسب غير معهودة، وأوصى بملاءمة وتحيين الاستراتيجيات القطاعية، بهدف ضمان مردودية أكبر للمجهود المالي للدولة واستعادة المقاول

التدبير الناجع للمالية العمومية والحكامة الجيدة:

- مباشرة عمليات التوظيف على أساس برنامج توقعي للوظائف والكفاءات.

لا يسعني في ختام هذا التدخل إلا أن أؤوه بالمجهود الذي ما فتئ المجلس الأعلى للحسابات يبذله في مجال مراقبة المالية العمومية، كما نسجل بارتياح كبير وتيرة تصاعد التقارير التي تنتجها المجالس الجهوية للحسابات في كل الجهات، وذلك بهدف تقييم تدبير عمل مختلف هذه الجماعات والوقوف على الإكراهات والنقائص التي تعاني منها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

وبالمناسبة، النظام الداخلي لمجلس المستشارين يسمح لرؤساء الفرق باستدعاء السادة الوزراء إلى اللجان الدائمة لمناقشة المواضيع التي يشرفون على تدبيرها.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

تفضل، السيد الرئيس المحترم، في حدود 5 دقائق.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم الفريق الاشتراكي أفف اليوم أمام مجلسنا الموقر من أجل تداول وتطرح الرؤى والأراء بخصوص العرض الذي ألقاه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات في جلسة مشتركة بالبرلمان يوم 4 مايو المنصرم.

هذا العرض لا يمكن للمرء إلا أن يصفق له بحرارة، نظرا لما يتضمنه وما يفسحه من إمكانيات للتداول في القضايا التي لامسها والتي تمس جوهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي، وانطلاقا من قناعاتنا المتمثلة في العمل على ترسيخ قيم الديمقراطية وتفعيل روح الدستور لما يمثلان هذان المبدآن من مداخل أساسية في بناء الوطن بشكل ديمقراطي حديث، ينبني على الحكامة والمحاسبة، فإننا نؤكد على تقديرنا للمجهودات الذي يبذلها المجلس الأعلى للحسابات في تفعيل مراقبة المالية العمومية بالتوازي مع حماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة، ومرد هذا التقدير يرجع إلى الطبيعة الموضوعية والمجردة، التي تحكم كل تقارير المجلس الأعلى للحسابات وباقي المؤسسات الدستورية.

السيد الرئيس،

إن التقرير الذي بين أيدينا وكذا العرض الذي قدمه السيد الرئيس الأول أمام البرلمان يظهران باللموس واقع الأزمة التي تتخطب فيها السياسات المالية العمومية للحكومة، وهاته الأزمة تم إثباتها من خلال أرقام من خلال معطيات تضمنها عرض السيد الرئيس الأول، وهي تبقى معطيات قائمة ما دامت الحكومة لحد الساعة لم تعدد إلى دحضها.

إننا في تفاعلنا اليوم مع هذا التقرير، نجد أنفسنا أمام حكومة بعيدة كل البعد عن امتلاك رؤية اقتصادية إستراتيجية، قادرة على النهوض بالبلد والعبور به إلى مصاف الاقتصاديات الصاعدة.

فرغم تراجع أسعار النفط وتراجع أسعار المنتجات الغذائية، بالإضافة إلى مستوى الصادرات الجيد لمبيعات المكتب الشريف للفوسفات واستمرار نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، هذه الظروف كان بالإمكان استغلالها واستغلال هذه الظرفية بشكل أكثر فاعلية وبمنطق إيجابي من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ومن أجل التصدي للمشاكل الداخلية، وهذا شيء لم يتم بالشكل المطلوب.

السيد الرئيس،

إن المنطق الاقتصادي السليم يقوم على جدلية مؤداها ارتباط القرار الاقتصادي الوطني بانعكاساته على المستوى الاجتماعي، مما يعني ظهور العلامات التنموية من رقي اجتماعي ومستوى تعليمي ووضعية صحية متقدمة ومقاولات مواطنة قادرة على المنافسة وأنظمة تقاعد عادلة، لكن هذا كله لازال يقبع في مستويات كاشفة لغياب الرؤية والتصوير المتكامل، فتقرير المجلس الأعلى للحسابات وباقي المؤسسات الوطنية المهتمة بالجانب المالي لازال ينبه إلى ضرورة الالتزام بسياسة حذر إزاء تواصل المنحى التصاعدي للدين العمومي والخارجي بجميع مكوناته، وهو ما قد يرهن الدولة وقراراتها السيادية لدى مؤسسات الاقتراض وشروطها المجحفة.

وإننا أذ نثير هذه الوضعية السياسية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، نكون إلى جانب المجلس الأعلى للحسابات، محتكمين إلى الغيرة الوطنية وحملا بمغرب قادر على التأثير في محيطه الدولي والجهوي والإقليمي، والذي لا يمكن أن يكون ذا جدوى في غياب وطن باقتصاد قائم الذات ومستقل ومتحرك نحو المستقبل، جالبا للاستثمار.

وهذا نسجل غياب إستراتيجية وطنية لدى الحكومة، اللهم إلا تبني سياسات ظرفية عاجزة عن جلب الاستثمارات الكبرى.

وهنا نؤكد كفريق اشتراكي داخل مجلس المستشارين على ضرورة إشراك الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين من أجل إعادة النظر في الوضعية المالية، مما سيسمح...

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

من الأجور وتجريم ممارسة الحق النقابي بموجب الفصل 288.

بالنسبة لما أثير في التقرير حول كتلة الأجور، فلا بد من الإشارة بأن القطاع العمومي في المغرب لا يوظف سوى 9% من الساكنة النشيطة، في حين يبلغ هذا المعدل في دول أخرى ما بين 16 و20، والنسبة المغربية هي أضعف النسب في شمال إفريقيا، ومن ثم ضرورة الرفع من الناتج الداخلي الخام الذي يعاني من الضعف نتيجة السياسات الحكومية، وليس نتيجة ارتفاع كتلة الأجور.

بالنسبة كذلك للأنظمة الداخلية، الدولة هي المسؤولة عن تعدد الأنظمة في إطار الالتقائية التي تنهجها، وفق المقاربة المعمول بها في التعويضات التي أصبحت تطغى عن الأجر الأساسي، ومن ثم ضرورة توحيد الأنظمة الداخلية للفئات وكذلك الأنظمة الأساسية للمؤسسات العمومية على قاعدة طابعها الإداري أو التجاري أو الصناعي. بالنسبة لملف التقاعد نحن.. (nous sommes confortés dans notre position) لأن نفس الملاحظات ديالنا هي اللي جا بها التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، حيث اعتبر الإصلاح المقياسي الجزئي والتجزئي الذي تحاول الحكومة الحالية تمريره خارج مؤسسات الحوار الاجتماعي على حساب الأجراء والمنخرطين لن يحل الأزمة لمنظومة التقاعد ولن يضمن ديمومتها ونجاحها، تماما كما جاء في عرضه، وهو بالضبط الشيء الذي ما فئ الاتحاد المغربي للشغل يؤكد عليه، باعتبار أن المقاربة المحاسبانية التي تتعامل بها الحكومة مع هذا الملف المجتمعي لن يكون من شأنها سوى تأجيل العجز الحالي ومفاقمته في المستقبل، فلا بديل ولا مناص من الإصلاح الشمولي العادل والمنصف من خلال بلورة منظومة القطبين، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة المساهماتية للأجراء للحفاظ على قدرتهم الشرائية وتوفير معدل تعويض صافي، يضمن مستوى عيش كريم عند الإحالة على التقاعد.

قد كان رئيس المجلس مصيبا في دعوته للتوافق عبر الحوار الاجتماعي على هذا الملف، ومن ثمة يجدد الاتحاد المغربي للشغل دعوته للتفاوض والتوافق حول هذا الملف المجتمعي في إطار مؤسسة الحوار الاجتماعي.

بالنسبة لقطاع التربية والتكوين، طبعا الأعطاب معروفة، وبالرغم من الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع كتنقى الحلول طبعا هي ترقية وجزئية.

وفي نظرنا السبب الرئيسي هو عدم إشراك الفاعلين الأساسيين.

السيد الرئيس:

التمييز الإيجابي، في إطار تدابير التمييز الإيجابي. كمي، كمي.

المستشارة السيدة أمال العمري:

(Donc) من بعد عندنا قطاع ارتباطا بقطاع التربية والتكوين، بغيت نشير لقطاع التكوين المهني وضرورة نهج سياسة أو إستراتيجية وطنية في

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

وسوف أسلم لكم باقي التقرير مكتوبا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، شكرا على تفهمك.

الكلمة الموالية لفريق الاتحاد المغربي للشغل في حدود 5 دقائق، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

بداية، باسم الاتحاد المغربي للشغل، أشكر الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات وكافة أطره على عملهم المؤسساتي، الذي يساهم في العمل البرلماني ويعتبر دعامة في مجال تقييم السياسات العمومية ومراقبتها.

هاذ العرض ديال السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات أتى في مرحلة سياسية جد دقيقة وفي مناخ اجتماعي متوتر، نتيجة الهجوم على مكاسب وحقوق الطبقة العاملة وعموم الشغيلة المغربية واعتماد سياسة تركز النهج الليبرالي المتوحش والزيادة المتتالية في الأسعار والإجهاد على نظام المقاصة وتحرير المواد البترولية والرفع من قيمة الضرائب الغير المباشرة التي تمس غالبية الشعب المغربي الكادح ومعالجة الاختلالات وضعف الحكامة وسوء التدبير على حساب الأجراء، ولا أدل على ذلك من المخطط الانفرادي التراجعي في تدبير ملف أنظمة التقاعد.

وقد أبانت هذه السياسات عن فشلها في القطاعات الاجتماعية، حيث إفلاس منظومة التربية والتعليم، العجز الهيكلي في مجال الصحة، غياب سياسة تحد من ارتفاع نسب المعطلين، الضعف المهول في البنية التحتية الخاصة إلى ما ذلك من تمظهرات الفشل.

غادي نضطر باش نقول فقط بعض التعاليق على مستوى بعض القطاعات، محور هاذ المداخلة:

بالنسبة لقطاع الوظيفة العمومية، نؤكد على فشل المبادرات الإصلاحية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة بما فيها الحالية، في غياب رؤية شمولية من أجل إصلاح حقيقي يساهم في إعادة الثقة بين الإدارة والمواطن والاستجابة لانتظاراته في الرفع من جودة الخدمات المقدمة له وتبسيط المساطر ودعم سياسة القرب، وكذلك التعاطي مع قطاع الوظيفة العمومية والجماعات الترابية بصفة انفرادية، الدليل على ذلك كمثال هو تغييب الحوار الاجتماعي في قطاع الجماعات المحلية والإصرار على تحضير نظام أساسي خارج النقابات وخارج كل حوار اجتماعي، أضف إلى ذلك التضيق عن الحريات النقابية عبر الاقتطاع

مقاربة إشكالية التكوين المستمر، لا تنحصر في القطاع الخاص، ولكن كذلك تشمل القطاع العمومي والقطاع شبه عمومي.
بالنسبة للمقاربة..

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة، شكرا.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.. غير موجود.

الكلمة الموالية لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود 4 دقائق، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المبارك الصادي:

طيب، شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

رمضان كريم، ومن خلالكم إلى كل المغاربة.

يشرفني أن أخذ الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة عقد الجلسة المخصصة لتقرير الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

إننا نسجل بارتياح الدور الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات لمساعدة البرلمان في المجالات المتعلقة بالمالية العمومية، وفقا للفصل 148 من الدستور، ونعتبر مناقشة هذا التقرير من أهم اللحظات المرتبطة بالحوار حول السياسات العمومية، تكريسا لتعزيز المسار الديمقراطي.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن المجالات التي تطرق إليها التقرير هي في غاية الأهمية، إلا أنه نظرا لضيق الوقت ستختصر في مناقشة موضوعين. الأول يتعلق بنظام المعاشات المدنية، وذلك لكونه أضغى موضوع الساعة من خلال النقاش العمومي الذي فتح في شأنه، والثاني بهم منظومة الوظيفة العمومية.

نسجل ما وقف عنه تقرير المجلس من قصور في مقاربة الحكومة لمعالجة ملف التقاعد وإصرار الحكومة على تمرير هاته المشاريع والتي تهم نظام المعاشات المدنية وحده دون غيره من باقي أنظمة المعاشات، خارج كل إطار تشاركي، وهذا يؤكد نزوع الحكومة إلى الاستفراد بالقرار في هذا المجال، وينبها إلى عدم نجاعة الإصلاحات المقياسية ويوصي ب..

هذا المجلس الأعلى للحسابات، وهاذ الشيء كحركة نقابية وكمركزية نقابية قلناه في كل الحوارات مع الأسف للحكومة، لكن نعتبر اليوم أن المجلس الأعلى هو مؤسسة دستورية محايدة، ويقول ما قالته الحركة

النقابية من قبل، ويوصي ب:

- تجاوز الإصلاحات المقياسية واعتماد الإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد؛

- ضرورة انخراط جميع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين ضمن رؤية شمولية ومندمجة في ورش الإصلاح؛

- مراعاة القدرة الشرائية للمنخرطين والمتقاعدين وظروف اشتغال العمال والموظفين.

غير أن التقرير - في نظرنا - أغفل التطرق إلى العوامل الأخرى التي عمقت أزمة نظام المعاشات المدنية، ونذكر من بينها:

- ضعف التعريف المطبقة في احتساب الحقوق بسبب عدم أداء الدولة (أي المشغل والجماعات الترابية) الحصة المعمول بها عالميا وفي باقي صناديق التقاعد؛

- إثقال كاهل ميزانية الصندوق بسبب قرار المغادرة الطوعية في الوظيفة العمومية؛

- تدبير بعض توظيفات الأموال التي قام بها الصندوق ومراقبة المعاشات؛

- تناقص عدد المساهمين بقرار سياسي بعدم التشغيل في الوظيفة العمومية.

إن موضوع إصلاح أنظمة التقاعد ليس بالأمر الهين، بل يعد ملفا صعبا ومثيرا للجدل، لذلك نراهن على إعادة هذا الملف إلى طاولة الحوار الاجتماعي، وبالتالي نرى في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ضرورة إرجاع المشروع المقدم من طرف الحكومة إلى طاولة الحوار الاجتماعي، على اعتبار أنه لا يمكن ولا إصلاح للصندوق المغربي للتقاعد على حساب الموظفين والموظفين وعموم الأجراء، ولا بديل عن الإصلاح الشمولي..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت.

المستشار السيد المبارك الصادي:

زيدني غا اشوية، نتطرق مباشرة لمنظومة الوظيفة العمومية، خاص أ السيد الرئيس، راه بحضور تبقى تعطينا الوقت، كايين اللي حاضر 100% وكناخذو آخر توقيت.

السيد الرئيس:

منين ياخذ المكتب هاذ القرار يكون في جدول أعمال المكتب.

مسألة أخرى كذلك، مستوى الخدمات وتدنيها، الخدمات العمومية وتدنيها فصل فيها المجلس الأعلى للحسابات.

المسألة الثانية استفحال ظاهرة الغياب بشكل غير مسؤول في الوظيفة العمومية، مما يؤكد افتقاد المبادرة الإصلاحية.

والمسألة الرابعة تتعلق في الاختلال بالتوزيع العادي للموارد البشرية، مع اعتماد نظام المساواة أو على الأقل شبه المساواة عندما يتعلق الأمر بالخصوص في الأماكن النائية.

وأخيرا يتعلق الأمر بتحديث الإدارة وتجديد هياكلها.

كذلك أصر المجلس الأعلى للحسابات على أن يحك هذه المسألة، لأنه مسألة خطيرة إذا لم تنبه، لا يمكن بهاذ (les retouches) التي كنسمعوها الآن، كثرة الدراسات، وسمعنا الأرقام المخصصة لهاذ الموضوع وبدون أن ننتبه إلى عمق وجوه المشكل.

وعلينا أن نبحث في العلاقات الضرورية لمختلف الاختلالات المرتبطة بأنماط الحكامة الإدارية المتعددة، خصوصا وأنا نبي جهة متقدمة وموسعة، وأعتقد بأن مما يساهم-لا محالة-في تعزيز حكمة إدارية رائدة ومؤسسة للبننة من لبنات البنينات التدريجي والتحديثي لدولة قوية، دولة عصرية تسعى إلى أن تطلع إلى مستوى الدول الصاعدة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إلى اسمحتو، الآن ننتقل لإعطاء الكلمة للسادة الوزراء حسب الترتيب وحسب الحصة الزمنية المخولة لكل وزير، وفقا للمراسلة التي صفط لنا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني. الكلمة للسيد وزير الداخلية.

السيد محمد مبدع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

السيد وزير الداخلية تعذر عليه الحضور، وكلفني بعرض كلمته أمامكم.

السيد الرئيس:

تفضل السيد الوزير، تفضل إلى المنصة في حدود 15 دقيقة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (نيابة عن السيد محمد حصاد، وزير الداخلية):

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا، إذن التوصية وصلت، شكرا السيد المستشار المحترم.

وأخر كلمة عندي في برنامج هاذ الشطر الأول من الجلسة لمجموعة العمل التقدمي، في حدود 4 دقائق، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

.. كون كنتي كريم، السيد الرئيس، واحنا ابغيناك تكون كريم.

السيد الرئيس:

لو كان جيتي انتيا نكون كريم، درت تداير التمييز الإيجابي لفائدة زميلتك.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

رمضانكم كريم وصيامكم مقبول.

مجموعتنا لا ترى التطرق إلى كل ما ورد في التقرير، ونظرا للوقت المخصص لها سأذهب مباشرة إلى مسألة نعتبرها في مجموعتنا أساسية، تتعلق بالوظيفة العمومية، الوظيفة العمومية (la fonction publique) التي عندها عمق فلسفي وعمق سياسي كبير.

هاذ الإدارة أداة لتنفيذ السياسة العمومية، بدون إصلاح حقيقي للإدارة لا يمكن الحديث عن إصلاحات وعن سياسات عمومية.

الإشكالية فيما كشف عنه المجلس الأعلى للحسابات ليس جديدا وليس مبتكرا، سبق له أن اكتشفه وورد في تقاريره سابقة، ولكن الشيء الذي يؤرقنا هو أن المسألة تتعقد، وأصبح إشكال الإدارة ذا طابع بنيوي من خصوصيات طبيعة الدولة المغربية فيما دواليب مختلفة، هذا يشتكي منه رئيس الحكومة بنفسه في عدة مناسبات.

لا بد أن نعلن بأنه كفى، لا بد من الإصلاح الحقيقي للإدارة حتى تكون في مستوى تنفيذ السياسات العمومية تنفيذا حقيقيا، فالمجلس الأعلى للحسابات أشار إلى هذا بشكل قوي جدا لما تحدث عن غياب الحكامة، إشارة منه إلى أنه لا يمكن الحديث عن تحديث الإدارة وبناء دولة عصرية بدون الانتباه إلى إزالة هذا العيب الخطير الذي موجود في هشاشة أو في دواليب هذه الدولة، من المسؤول؟ عدة تدخلات، عدة قطاعات إلى آخره، دولة داخل دولة هذا يجب أن يزول، فتوقف عند كتلة الأجور مثلا، العجز التام عن إيجاد حل لمنظومة الأجور، الإخوان شاروا لهاذ الشيء، إلى درجة التفاقم، 16% من المداخل الجبائية، 63% من التحملات دون التحملات الاجتماعية، هذا شيء لا بد سيثقل الإدارة ويجعلها لن تتحرك من موقعها.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رمضان مبارك سعيد.

وعيا منه بأهمية الوقاية من المخاطر، انخرط المغرب منذ عدة سنوات في مسلسل تحسين سياسته في هذا المجال، مسجلا بذلك تقدما ملحوظا بفضل تضافر جهود جميع الشركاء من قطاع عام وخاص ومجتمع مدني، دون إغفال مساهمة الباحثين ومؤسسات البحث العلمي.

وينبغي التذكير في هذا السياق بأنه غداة الزلزال الذي شهدته مدينة الحسيمة في 24 فبراير 2004 كان صاحب الجلالة، نصره الله وأيده، قد ذكر في خطابه السامي ليوم 25 فبراير 2004 أن المغرب ليس مستعدا كما ينبغي لمواجهة الكوارث الطبيعية وتبدير الأزمات، فأعطى، حفظه الله، تعليماته السامية للسيد وزير الداخلية، آنذاك، حول التفكير في إحداث خلية أو وحدة إدارية، يعهد إليها بتبدير الأزمات وتنسيق تدخلات جميع الأطراف، بغية تحقيق الفعالية المرجوة في ظرف وجيز، وقد تم بالفعل إحداث "مركز اليقظة والتنسيق" سنة 2007 الذي شرع العمل به في فبراير 2008.

ومنذ ذلك الحين بات مركز اليقظة والتنسيق يضطلع بمهمة تبدير الأزمات، على غرار ما هو معمول به في المراكز المماثلة لدى الدول المتطورة التي أشار إليها تقرير المجلس الأعلى للحسابات ك (le COGIC) بفرنسا و (le COBRA) ببريطانيا.

وفي إطار المهام المنوطة به، يسهر مركز اليقظة والتنسيق بشكل يومي على:

أولا: تتبع وتقييم حالات الاضطرابات الجوية بتنسيق مع كل من مصالح الأرصاد الجوية وهندسة المياه وإشعار السلطات المحلية حسب الحالات لاتخاذ الإجراءات الاحترازية والاستباقية عند الضرورة؛

ثانيا: تعبئة كل الطاقات وتسخير الآليات والمعدات على مستوى التدخل وتحت إشراف السادة الولاة والعمال من أجل الحفاظ على سلامة السكان وممتلكاتهم والحد من حجم الخسائر المادية؛

ثالثا: تحسيس المسؤولين المحليين بضرورة الاستعداد الميداني لتبدير الأزمات بحسب طبيعتها؛

رابعا: تبدير الكوارث الطبيعية والمخاطر والحد من الأضرار الناجمة عنها.

وفي هذا السياق، ينبغي أن نشير إلى أن المشجع المغربي قد وضع آليات قانونية لتفادي مخاطر الفيضانات من خلال قانون الماء وقانون التعمير، للذان نصا بصفة صريحة على منع البناء على ضفاف الأودية وبالمملك العمومي البحري وكذا قرب الأراضي المنخفضة أو القابلة للانجراف، كما حددت ضوابط التعمير وتصاميم التهيئة مقتضيات

¹ Centre Opérationnel de Gestion Interministérielle des Crises

ملزمة تمنع إقامة التجزئات السكنية بالمناطق المهددة بالفيضانات.

وفي هذا الصدد، فقد قامت كل عمالات وأقاليم المملكة منذ 2006 بوضع خرائط تحدد المناطق المعرضة للفيضانات داخل نفوذها الترابي. وتجدر الإشارة فيه في هذا الإطار إلى أن كلا من وزارة التجهيز والنقل ووزارة البيئة، سابقا، الوزارة المكلفة بالماء، حاليا، قد أعدتا في إطار مخطط وطني لمكافحة الفيضانات دراسة تقنية شاملة حول تحديد النقاط السوداء بالمدن والمراكز الحضرية، حيث رصدت 390 موقعا مهددا بالفيضانات.

وتفعيلا للمخطط المذكور، فقد تم بشراكة مع الجماعات المحلية ومؤسسات عمومية أخرى، إنجاز شطر أول من المنشآت الفنية قصد حماية المدن الكبرى المهددة كطنجة وأكادير والدار البيضاء ووجدة والمحمدية وبعض المراكز الحضرية والقروية، هذا بالإضافة إلى مخططات أخرى قطاعية ومتخصصة، تم إعدادها، لها علاقة بالتقليص من المخاطر، ويتعلق الأمر بمخطط محاربة المخاطر الفلاحية والمخطط المدير للوقاية ومكافحة حرائق الغابات والمخطط الوطني لمحاربة اجتياح الجراد والمخطط العام لتنظيم الإغاثة وبرنامج إعادة هيكلة الأحياء المهددة بالانهيار، وبرنامج القضاء على مدن الصفيح، والبرنامج الوطني لمواجهة آثار موجة البرد وكذا الإستراتيجية الوطنية لتبدير المستعجلات الطبية والمخاطر الصحية المرتبطة بالكوارث.

أما على المستوى الميداني، فقد قامت المديرية العامة للوقاية المدنية، بإحداث مراكز جهوية تتوفر على مخزون احتياطي هام من الأغذية والخيام والأسرة، يتم تخصيصها عند الحاجة لفائدة الساكنة المتضررة من آثار الكوارث الطبيعية، فضلا عن تكوين وحدات خاصة للتدخل، أنيط بها دعم الفرق الإقليمية تحسبا لأي طارئ.

على مستوى تبدير المخاطر:

إن التبدير الناجع للمخاطر يقتضي اعتماد مقاربة استشرافية، قوامها الوقاية والاستباقية وملاءمة توظيف الوسائل البشرية والمادية حسب الاحتياجات والحالات، بهدف حماية الأرواح والممتلكات.

وفي هذا الإطار، تعمل وزارة الداخلية بمعية القطاعات الوزارية المعنية على بلورة إستراتيجية شاملة ومندمجة للوقاية من المخاطر وتبديرها بشكل أنجع، ترتكز على تحسين مستوى الربط والتنسيق بين مختلف المتدخلين في الميدان وتقوية القدرات في مواجهة الكوارث الطبيعية.

وفي هذا السياق، تم إحداث صندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية، بمقتضى قانون المالية لسنة 2009، خصص لتبدير حالات الطوارئ، ترصد له الدولة 200 مليون درهم سنويا.

إن بلادنا تتجه اليوم بخطوات ثابتة نحو ترسيم سياسة عمومية للوقاية من المخاطر وتبديرها، من خلال أعمال برنامج التبدير المندمج

السيد محمد نبيل بنعيد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

يسرني أن أتناول الكلمة بمناسبة انعقاد هذه الجلسة المخصصة للتفاعل مع تقرير المجلس الأعلى للحسابات وأن أتناول المواضيع المرتبطة بمؤسسة العمران، خاصة فيما يتعلق بشركة "العمران تامسنا"، أي الشركة التي تعنى بهذه المدينة الجديدة التي أطلق مشروعها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله، سنة 2006.

ومن الملاحظات الأولى التي تأتي في هذا التقرير أن هناك سوء تفاعل مع ضرورة تطهير هذه المدينة على المستوى القانوني، أي الإطار القانوني الذي من الضروري أن يوضع لتأطير المدن الجديدة، وفعلا ليس هناك إلى يومنا هذا أي قانون يؤطر هذه المدن الجديدة، وعملنا في وزارة السكنى في هذه التجربة الحكومية على وضع مشروع بعثنا به إلى الأمانة العامة للحكومة، وهو اليوم في دوائر النقاش الداخلي للحكومة قبل أن يُدرج، إن شاء الله، في القريب العاجل على مجلس الحكومة لنتمكن من عرضه بعد ذلك على مجلسكم الموقر وعلى مجلس النواب كذلك.

فيما يتعلق بالتدبير المباشر لمدينة "تامسنا" التي تعد من المدن الأربعة التي تشرف عليها وزارة السكنى من خلال مؤسسة العمران، فيما يتعلق بتدبير مدينة تامسنا على وجه الخصوص، فعلا هناك عدد من النقاط الإيجابية التي يتعين تسجيلها، اليوم تامسنا تضم ما يفوق 30.000 نسمة، اليوم تامسنا تحتضن كثيرا من الفئات التي كانت تعيش والأسر التي كانت تعيش في مدن الصفيح، لكنها كذلك تحتضن عدد من الأسر التي تأتي من الفئات المستضعفة وكذلك من الفئات الوسطى.

لم تعرف كل النجاح الذي كنا ننتظره بالنظر إلى عدد من العوائق فعلا، والتقرير يقف على البعض منها، لكن من الضروري أن نؤكد على كل ما تم القيام به طيلة هذه السنوات التي مرت.

بداية، تم إنجاز كل شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة والطرق وقنوات الماء الصالح للشرب والكهربة والهاتف وذلك بنسبة 100%، باستثناء الجزء المحتل، والتقرير يشير إلى ذلك من طرف الهي الصفيحي "SODEA"³، بمعنى أن كانت هناك ضيعة تابعة لشركة "SODEA"، وهذه الضيعة اليوم أصبحت مسكونة من قبل عدد من الأسر، وتشكل فيها حي صفيحي، نجد صعوبات إلى يومنا هذا من أجل إعادة إسكانها، وأتمنى أن نجد الحل في القريب العاجل.

تجدد كذلك الإشارة إلى أنه قبل انطلاق أي عملية، يتم إعداد مخطط مالي مرتقب، وهو ما تم القيام به بالنسبة لمدينة تامسنا، لكن

للمخاطر والكوارث الطبيعية وتحسين قدرة البلاد على مواجهتها، وهو البرنامج الذي سيتم تمويله من طرف البنك الدولي في إطار قرض قدره 200 مليون دولار.

ويطلب من وزارة الداخلية والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE²) بإنجاز دراسة حول حكامه سياسات تدبير المخاطر الكبرى بالمغرب، أشرف عليها خبراء دوليون، اعتمدوا في منهجيتهم على تجارب مماثلة سبق العمل بها في كل من فرنسا وإيطاليا واليابان، وقد تم تقديم خلاصات هذه الدراسة خلال شهر مايو المنصرم.

وهنا أود التأكيد على أن وزارة الداخلية عاقدة العزم على بلورة إستراتيجية وطنية مندمجة لتدبير المخاطر بدعم من البنك الدولي، تستمد أسسها من:

أولا: التوصيات المنبثقة عن الدراسة الميدانية المعدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛

ثانيا: الخبرة التي راكمها مركز اليقظة والتنسيق التابع للوزارة؛

ثالثا: الدروس المستخلصة من المشاريع التي سيتم اختيارها للوقاية من المخاطر على الصعيد الوطني في السنوات المقبلة والمدعمة من طرف صندوق آثار الكوارث الطبيعية.

ويبقى إعداد قانون الإطار أو مدونة خاصة بالوقاية وتدبير المخاطر كفيل بتحسين آليات التنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين وخلق انسجام أكبر داخل المخططات والاستراتيجيات القطاعية المتعددة في هذا الشأن، فالاشتغال على المقاربة القانونية الشاملة سيعزز -لا محالة- القدرة على الشفافية والمسؤولية والحكامة الجيدة لنظام تدبير الكوارث الطبيعية.

وفقنا الله لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وأقر عينه بولي عهده صاحب السمر الملكي الأمير مولاي الحسن، وشد أزر جلالته بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وبسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

أعطي الكلمة الآن للسيد وزير السكنى وسياسة المدينة في حدود 15 دقيقة.

³ Société de Développement Agricole

² Organisation de Coopération et de Développement Économiques

من إضافة هذه المشاريع الجديدة.

ويمكن الإشارة على هاذ المستوى إلى كل ما استطعنا القيام به، من ضمن ذلك ملحقة ديال المدرسة العليا، أولا، إدخال جزء من الجامعة المغربية، الملحقة ديال المدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، مدينة العلوم والابتكار، وهناك اليوم جزء أو قطع أرضية مخصصة لاحتضان جزء من هذه الجامعة، جامعة محمد الخامس، وأعتقد أن هذا الأمر يشكل مدخل أساسي بالنسبة لإنجاح هذه المدينة.

كذلك هناك عدد من المرافق الثقافية اللي عملنا على إدخالها في إطار مخطط الإقلاع، ومرافق تربوية ومرافق مرتبطة بالشبيرة والرياضة وكذلك مسجد كبير، من الضروري أن نتحدث عن ذلك، هذا المسجد هو ثاني أكبر مسجد في المغرب، أتمنى أن يتم تدشينه في غضون هذا الشهر ديال رمضان، وهو معلمة حقيقية اللي غتكون في هذه المدينة، ناهيك على المشاريع الطرقية اللي تكلمت عليها، التي تربط المدينة بالرباط، بتمارة، بسيدي يحيى، أي أننا بذلك كنفكو العزلة تماما على هذه المدينة، ونعطي لها جاذبية جديدة، عسى أن نتجاوز بعض الصعوبات المرتبطة بكون أن هذه المدينة لا يمكن أن تحتضن كل قاطني مدن الصفيح في المدن المجاورة، أي أن تحتضن مدن الصفيح ديال سيدي يحيى وديال تمارة وديال عين عتيق وديال مرس الخير وغير ذلك.

إذا قمنا بذلك سيكون مآل هذه المدينة الفشل، لأن باقي الفئات الاجتماعية لن تقبل بالسكن في هذه المدينة إذا وصلنا إلى 10.000، 15.000 أو 20.000 سكن مخصص لمدن الصفيح فقط أو لساكني مدن الصفيح في هذه المدينة، وهو ما نعمل اليوم على تجاوزه من خلال الدفع بمشاريع جديدة موجهة كذلك للفئات الوسطى.

هناك كذلك ملاحظات قُدمت فيما يتعلق بالتدبير المالي وبتدبير الموارد البشرية بالنسبة لهذا المشروع.

بالنسبة للتدبير المالي حقا هناك صعوبات، صعوبات مرتبطة بهذا التأخر، صعوبات مرتبطة كذلك بكون أن كل هذه المشاريع لم تنجز في وقتها، مع الأسف، مع ضرورة انتظار مخطط الإقلاع، الشركة شركة "العمران تامسنا" تلاقي بعض الصعوبات على هذا المستوى، لأن السيوالة الضرورية غير موجودة بالنظر لتأخر كل هذه المشاريع التي تكلمت عنها، ومن الطبيعي أن يقف التقرير الذي أنجزه المجلس الأعلى للحسابات على كل هذه النقائص.

فيما يتعلق بالموارد البشرية، هناك كذلك عدد من الملاحظات، وهي ملاحظات موجهة لمؤسسة العمران، سواء تعلق الأمر بمؤسسة العمران الأم أي الهولدينغ أو بالمؤسسات التابعة، أي كل الشركات التابعة لمؤسسة العمران، هناك كلام منذ مدة، وهذا الأمر كذلك بالنسبة لمجلس الرقابة الذي سينعقد بالصدفة بعد أسبوعين، أعتقد

المخطط المالي يكون مخطط مبني على توقعات وليس على ما يمكن أن نلاقيه من صعوبات عند بلورة المشاريع على أرض الواقع.

كذلك، تم ربط المدينة بالشبكة الطرقية الخارجية من جميع الجهات، وسأعود لأتكلم عن مخطط الإقلاع الذي قمنا به في إطار هذه الحكومة، الذي كرس أكثر ووطد أكثر هذا الموضوع.

تم ربط كذلك المدينة بالطريق السيارة بشكل نهائي، ومن يمر من هذه المنطقة يعلم بأن هناك الآن ممر يأتي من خرجة أو خروج عين عتيق.

ربط كذلك مدينة تامسنا بمدينة الرباط، الأشغال انتهت بالشطر الأول وانطلقت بالشطر الثاني بينما الشطرين 3 و4 فهما محل دراسة بعد مصادقة المندوبية السامية للمياه والغابات على المسار النهائي بتاريخ 13 نونبر 2015، كان هناك صعوبة، بحيث أنه من أجل الربط النهائي كان من الضروري أن نمر على الحزام الأخضر من داخل الحزام الأخضر، واليوم استطعنا أن نتجاوز هذا الإكراه.

ربط المدينة الجديدة بمدينة تمارة، كذلك مشروع اليوم في طور الدراسة.

ربط مدينة تامسنا بجماعة سيدي يحيى، ومن يذهب إلى عين المكان يلاحظ المجهود المبذول على هذا المستوى، علما بأنه من أجل القيام بذلك، نواجه كذلك عدد من الأحياء الصفيحية التي يتعين التغلب عليها.

بالنسبة للمساحات الخضراء، كان مقررا أن تكون 120 هكتار من المساحات الخضراء، اليوم 30% من هاذ المساحات أنجزت، كان مقررا كذلك إنجاز 50.000 وحدة سكنية من بينها 10.000 وحدة سكنية تكلفت بها شركة العمران، العمران أنجزت تقريبا النصف يعني 5.000 وعدد من الشركات الأخرى أنجزت جزء لا يستهان به، لكن وجدنا صعوبات، بدون شك أنكم تعلمون أن بعض الشركات الأجنبية منها ولكن كذلك الوطنية واجهت أولم تكمل المشاريع التي التزمت بها، ووجدنا صعوبة حقيقية إلى يومنا هذا من أجل استرجاع ملكية الأراضي المعنية وإكمال هذه المشاريع، وهو ما نقوم به اليوم، سواء تعلق الأمر بالمشروع الماليزي أو المشروع الفرنسي الأصل ثم المغربي اليوم، أي مشروع "هداية" ومشروع "General Contractor".

أما فيما يخص المرافق العمومية المسجلة في تصميم الهيئة وعددها 145 مرفق، أنجزت شركة العمران 39 مرفق حيوي، 26 تم الشروع في استعمالها و13 سيتم استغلالها في أقرب الأجال، وذلك في إطار كذلك هاذ المخطط ديال إقلاع اللي عملنا على تدشينه بتاريخ 20 مارس 2013، وهاذ المخطط هذا اللي تشاورنا فيه مع مختلف القطاعات المعنية، سواء تعلق الأمر بوزارة التجهيز أو وزارة التعليم أو وزارة الشبيرة والرياضة أو وزارة الثقافة أو وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أو وزارة الداخلية أو غيرها من الوزارات من أجل أن تتمكن

وابتداء من سنة 2010 اعتمدت وزارة المالية منهجية جديدة تقوم على الربط بين التزويد بالسيولة والحاجيات الفعلية من الأداءات، اعتمادا على ميزانية الخزينة التي تأخذ بعين الاعتبار رصيد حساب الأمرين المساعدين بالصرف والأمرين المساعدين التابعين لهم وكذا مبالغ الأداءات المتوقعة دوريا.

وخلال سنة 2015 تم صرف كل السيولة المحولة لحسابات الأكاديميات 4.4 مليار درهم، وخصص مجملها لتصفية جزء من ديون السنوات السابقة، التي تناهز 8 مليار درهم عند نهاية سنة 2014.

وقد توصلت الأكاديميات ب 300 مليون درهم من الاعتمادات الإضافية في نهاية 2015، وقد أعطيت الأولوية لتسديد جزء من المصاريف المرتبطة بشكل مباشر بالعملية التربوية.

وخلال سنة 2016 عملت الوزارة على تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير ووضع الآليات المتعلقة بهذه المرحلة من أجل إرساء سلس للأكاديميات وفق التقسيم الجهوي الجاري به العمل حاليا، وخاصة منها ميزانية الأكاديميات الجهوية المؤشر عليها والقابلة للتنفيذ:

- تزويد حسابات الأكاديميات بالسيولة بعد فتح حساباتها؛

- صدور مرسوم الحلول؛

- تعيين مراقبي الدولة والخزينة المكلفين بالأداء والمحاسبين المفوضين على مستوى الأكاديميات والمديريات الإقليمية؛

- إعداد نماذج ملاحق العقود الملحقة؛

- صدور مقرر وزير الاقتصاد والمالية بتاريخ 14 أبريل 2015 القاضي بتنفيذ المادة 5 من مرسوم الحلول.

إذن هذه مجموعة من الإجراءات التي كان من اللازم القيام بها بعد اعتماد الجهوية الموسعة، والتي تعتبر مكتسب كبير قصد التمكن في نهاية المطاف من أداء ديون الأكاديميات.

أما بالنسبة للنقطة الثانية التي تتعلق بالموارد البشرية وتأمين الزمن المدرسي والإداري، فقد ساهم حل العديد من الملفات على استقرار المنظومة التربوية، مما أدى إلى انخفاض عدد الإضرابات بشكل ملحوظ مقارنة مع السنوات الماضية، كما حرصت الوزارة على تطبيق المساطر القانونية والمراقبة الإدارية من أجل التصدي للغيابات الناتجة عن الشهادات الطبية والوهمية، مما أدى إلى تقليص ملحوظ في الغيابات.

وفي نفس السياق عملت الوزارة على تفعيل مبادرة تتعلق بتأمين الزمن المدرسي والإداري، يهدف إلى صيانة حق التلميذ والتلميذة في الاستفادة الكاملة من الغلاف الزمني السنوي وترسيخ ثقافة الالتزام والمسؤولية والسلوك المهني في التعامل مع الزمن الإداري، وذلك عبر 4 مداخل متكاملة، تتضمن إرساء آليات الشفافية ورصد وتتبع وتسجيل

يوم 27، مجلس الرقابة الذي ينعقد سنويا، كل دورة تكون مناسبة للوقوف عند هذه الاختلالات أي كتلة الأجور التي وصلت إليها مؤسسة العمران وكذلك تدير الموارد البشرية والنظام المخصص إلى ذلك، نفس الشيء ينطبق على مؤسسة "العمران تامسنا" التي بدورها تجتهد من أجل تجاوز هذه الوضعية بارتباط مع الشركة الأم.

هناك كذلك ضرورة تصفية العقار المرتبط بشركة تامسنا، فعلا الجزء الأساسي من العقار تم تصفيته، ولكن هناك بعض العقارات التي تدخل في إطار دائرة المدينة التي يسكنها أسر صفيحية بمعنى الأسر التي تسكن في مدن الصفيح، وهذا الأمر تطلب إلى يومنا هذا عدد من المجهودات من أجل الحصول على الملكية النهائية، والأمر يتعلق بعشرات الهكتارات ليس أكثر من ذلك، وهناك مجهودات التي تبذل من أجل تسجيل هذه العقارات بشكل نهائي في الوعاء العقاري المخصص للمدينة بشكل رسمي.

أعتقد أن أساس الملاحظات التي قدمت كانت تتمحور حول هذه النقطة، وعلى أي حال سنعمل على تتبع كل هذه الملاحظات وعلى الأخذ بها وعلى ضرورة تصحيح ما يمكن تصحيحه، علما بأن جزء كبير من هذه الملاحظات سبق لا مؤسسة العمران ولا لوزارة السكنى أنهم استجابوا لها وأجابوا المجلس الأعلى للحسابات حولها، وسنواصل - كما قلت لكم - الاجتهاد من أجل الأخذ بها.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني في حدود 5 دقائق.

السيد خالد برحاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

في الوزارة لدينا بعض التوضيحات بخصوص النقطتين الواردتين في تقرير السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، الأولى تتعلق بالإمدادات التي تمنحها الدولة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وأداء مستحقات المقاولات والمتعاقدين.

فبخصوص هذه النقطة، إلى حدود سنة 2009 كانت الأكاديميات تتوصل بالسيولة بتطابق مع مجموع الاعتمادات المرصودة لها كاملة خلال نفس السنة المالية.

للمجلس الأعلى للحسابات والمتعلقة بقطاع الوظيفة العمومية.

النقطة الأولى، نظام التقاعد: لقد أثار عرض السيد الرئيس الأول مجموعة من الملاحظات والاقتراحات تتعلق بالخطورة التي يشكلها اختلال توازن أنظمة التقاعد على المالية العمومية، وغياب تفعيل توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد لسنة 2007 وبعدم كفاية الإصلاحات المقترحة من لدن الحكومة لتجاوز العجز الذي يعاني منه نظام المعاشات المدنية، فضلا عن ذلك، فقد تم اعتبار في هذا التقرير أن أسباب تفاقم أزمة الصندوق المغربي للتقاعد ترجع بالأساس إلى عنصرين اثنين: تراجع العامل الديموغرافي وارتفاع الأجور داخل القطاع العام.

إن ما تضمنه عرض السيد رئيس المجلس بخصوص إصلاح أنظمة التقاعد يقتضي تقديم بضع التوضيحات:

أولا، تعتبر الحكومة إصلاح نظام المعاشات المدنية ورشا مستعجلا ومصيريا لإنقاذ هذا النظام من الإفلاس وضمان حقوق المنخرطين فيه، وهو الطابع الاستعجالي الذي أكدت مجموعة من الدراسات والتقارير عليه، لا سيما تقرير المجلس الأعلى للحسابات ل 2013 وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ل 2014.

حضرات السيدات والسادة،

إن اختلال التوازن المالي لنظام المعاشات المدنية يرجع بالإضافة إلى العنصرين اللذين ذكرهما السيد رئيس المجلس الأعلى إلى أسباب أخرى، نعتبرها أكثر أهمية ولا سيما تلك المرتبطة، أولا، باحتساب المعاش بناء على آخر أجر للموظف، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التعويض في المغرب أو في النظام المغربي للتقاعد إلى 83%، وفي بعض الحالات قد يفوق مبلغ المعاش مبلغ آخر أجر، حيث قد يصل إلى 110%، وتعتبر هذه النسبة جد مرتفعة مقارنة مع الدول الأخرى كفرنسا 50%، كندا 44%، تركيا 65% والبرتغال 53%.

ثانيا، عدم توازن التعريف المطبقة مقابل الحقوق التي يضمنها النظام، أي أن المعاش الممنوح لكل موظف يساوي ضعف مجموع الاقتطاعات والمساهمات المحيطة.

ثالثا، ارتفاع معدل سن التوظيف، حيث انتقل من 23 سنة إلى 28 سنة، وتطور أمد الحياة، حيث انتقل بعد 60 سنة من 18.8 سنة إلى 21 سنة حاليا.

حضرات السيدات والسادة،

كما تعلمون، أعدت الحكومة مجموعة من مشاريع القوانين، استنادا إلى مسلسل التشاور في إطار عمل اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد، واستئناسا بتقرير المجلس الأعلى للحسابات وبالرأي الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 30 أكتوبر 2014 بخصوص هذا الموضوع، وتتضمن هذه المشاريع مجموعة

التغييرات والمعالجة البيداغوجية الناجمة عن هدر الزمن المدرسي والمعالجة القانونية لحالات التغيب.

هذه المداخل المعتمدة تتمثل في إرساء آليات الشفافية، ثم آلية ضبط وتسجيل الغياب، ثم المعالجة البيداغوجية ثم المعالجة الإدارية، وكل هذه التدابير تم اعتمادها عبر نظام معلوماتي متطور يمكن من التدبير الإيجابي لهذه المداخل.

ومن أجل ترشيد وعقلنة توزيع الموارد البشرية فقد أصدرت الوزارة مذكرة غير مسبوقة لتدبير الفائض والخصاص من الأطر التربوية، مكنت هاذ العملية من إعادة انتشار وكسب أكثر من 7.000 أستاذ وأستاذة، وتعتمد هذه الآلية على إعطاء جدول حصص كاملة وتفادي عمل الأساتذة بأنصاف جداول الحصص.

أما بالنسبة لأطر العاملة في مقرات الأكاديميات والمديريات الإقليمية، فقد اغتنمت الوزارة فرصة الجهوية المتقدمة لإعادة انتشار الموظفين العاملين بهذه الوحدات، وذلك مراعاة للحاجيات الحقيقية لهذه الوحدات، وأيضا لحاجيات المؤسسات التعليمية من الأطر الإدارية والتقنية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن للسيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، مكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

السيدة الوزيرة كانت طلبت مني أن أتدخل في الأخير، ولكن ربما ألم بها ألم وتعتذر.

السيد الرئيس:

إذن أعطي الكلمة لك، السيد الوزير، وزير الوظيفة العمومية، في حدود 15 دقيقة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني أن أتقدم أمامكم بهذا التدخل الذي يتضمن بعض التوضيحات بشأن الملاحظات التي وردت في عرض السيد الرئيس الأول

فيما يتعلق بمعدل التغطية حاليا، فيقدر بـ 16 موظف لكل ألف نسمة على الصعيد الوطني، ويسجل هذا المعدل أعلى نسبة بالجهة الجنوبية: جهة العيون-الساقية الحمراء مثلا فيها 31 موظف لكل ألف نسمة، وجهة الداخلة-وادي الذهب 23 موظف لكل ألف نسمة.

فيما يخص تركيز الموظفين، فيمكن الجزم بأن توزيع أعدادهم بين مختلف جهات المملكة الاثنتي عشر يعرف تفاوتاً ملحوظاً، بحيث أن 4 جهات فقط تستقطب أكثر من 60% من مجموع الموظفين، وهي: جهة الرباط - سلا - القنيطرة بـ 21% وجهة الدار البيضاء- سطات 16% وجهة فاس- مكناس بـ 12% وجهة مراكش - أسفي بـ 11%، في حين أن 8 جهات مجتمعة تضم أقل من 40% من مجموع الموظفين.

وفي هذا الإطار، وسعياً إلى معالجة هذه التفاوتات في توزيع الموظفين، سواء على المستوى الجغرافي أو بين مختلف القطاعات وإدارات الدولة والجماعات الترابية، فقد عملت الحكومة على إحداث آليات تسمح بحركية الموظفين من قبيل مرسومين في سنة 2014، هم الإلحاق والوضع رهن الإشارة، وتمت المصادقة مؤخراً في 2015 على مرسوم يسمح بنقل الموظفين المنتميين إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات ما بين الإدارات العمومية أو الجماعات الترابية، وذلك إما بطلب من الموظف أو تلقائياً من الإدارة، ومهم هذا المرسوم أزيد من 260.000 موظف، فيما 125.000 بالإدارات العمومية و134.000 بالجماعات الترابية، وقد بدأ العمل بهذا المرسوم بداية من منتصف هذه السنة.

فيما يخص التغيب عن العمل، كنقطة وردت في التقرير، فظاهرة الغياب بالوظيفة العمومية ظاهرة ملحوظة، ولا بد من التنكير بأن في 2012 صدر منشور للسيد رئيس الحكومة لاتخاذ عدة تدابير وإجراءات عملية في هذا الشأن من بينها: اعتماد تدابير وقائية يومية دائمة لمراقبة الحضور اليومي للموظفين، كما تم اتخاذ إجراءات دورية تتعلق بالمراقبة السنوية لحضور الموظفين.

ولابد من الإشارة إلى أن تطبيق هذه الإجراءات أسفر عن ضبط 2628 حالة غياب خلال سنوات 2012 حتى ل 2015، وهو تغيب غير مشروع وتم اتخاذ إجراءات اللازمة في حق المتغيبين، أي الفصل عن الوظيفة العمومية. من هؤلاء المتغيبين تم ضبط 1330 حالة على صعيد قطاع التربية الوطنية.

فيما يخص كتلة الأجور، وهي ملاحظة وردت كذلك في التقرير، حيث جاء بارتفاع كتلة الأجور خلال الفترة 2008-2015 بنسبة 47%، مقابل تزايد أعداد الموظفين بنسبة 8.5%.

أشير إلى أن هناك عوامل محددة ساهمت في هذا الارتفاع، أذكر منها:

أولاً، تم توظيف أو إحداث مناصب تناهز 170.000 منصبا ماليا ما بين سنتي 2007 و2015، وهو ما تطلب غلفا ماليا إجماليا تناهز 17 مليار درهم، بمعدل سنوي يبلغ 2.25% من كتلة الأجور.

من الإصلاحات ومن الإجراءات لإصلاح نظام المعاشات المدنية، وهم بالأساس المقاييس التالية:

- سن الإحالة على التقاعد؛

- نسبة احتساب المعاش؛

- الأجر المرجعي لحساب المعاش؛

- ونسبة الاشتراكات.

إن الإصلاح المقياسي الذي تقترحه الحكومة لا يشكل إلا مرحلة أولى وأنية ذات طابع استعجالي في مسلسل الإصلاح، سيتلوه إصلاح شمولي، سيتضمن توحيد أنظمة التقاعد في قطبين، قطب عمومي يجمع منخرطي نظام المعاشات المدنية والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، وقطب خاص بهم أجراء القطاع الخاص والمهنيين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن إذ نتفق مع ما جاء في تدخل السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات من حيث أن المقاييس المقترحة مراجعتها سوف لن تحل إشكالية التقاعد بصفة نهائية، فإننا نرى أنها ستمكن من تأجيل نظام أزمة المعاشات المدنية لمدة قد تصل إلى 10 سنوات، وهو وقت كاف لكي تبادر الحكومة إلى وضع قانون إطار وخارطة طريق لإصلاح شامل لأنظمة التقاعد.

وفي الأخير فيما يخص هذه النقطة، لا يسعني إلا أن أثنى الدعوة التي وجهها السيد الرئيس لجميع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين إلى ضرورة الانخراط في ورش إصلاح أنظمة التقاعد والإنكباب على معالجة إشكالياته بكل مسؤولية وباعتماد إصلاحات جوهرية تقدم حلوها ناجعة وفعالة على المدى المتوسطي والطويل، وتمكن من الحفاظ على ديمومة منظومة التقاعد، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للمنخرطين والمتقاعدين.

فيما يخص النقطة الثانية، توزيع الموظفين: ورد في عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أن أكثر من 90% من الموظفين تتركز في قطاعات التعليم والداخلية والصحة والعدل والمالية.

في هذا الإطار أشير إلى أنه بالفعل إن 6 إدارات عمومية تستقطب ما يناهز 90% من مجموع الموظفين، وهي التربية الوطنية والتعليم العالي والصحة والداخلية والعدل والمالية، وذلك نظرا لاعتبارات طبيعية بالنظر إلى عدة عوامل، أهمها على سبيل المثال:

ارتباط هذه القطاعات بأهم المرافق الحيوية التي تقدم الخدمات الاجتماعية الأساسية لمختلف شرائح المواطنين، فلا بد من الإشارة إلى أن نسبة لا تتركز الموظفين على الصعيد الوطني تقدر بأزيد من 93% مقابل 7% فقط على صعيد المصالح المركزية؛

ومشاريع، أذكر منها فقط:

- مشروع اعتماد نظام للاستقبال والإرشاد؛

- اعتماد مشروع ميثاق المرافق العمومية؛

- تدعيم سياسة اللاتمركز الإداري، حيث يوجد اليوم على المستوى الجهوي أزيد من 317 إدارة لا ممرضة من مستوى مديريات ومندوبيات ومفتشيات، وعلى المستوى الإقليمي أزيد من 1138 وحدة إدارية.

وفيما يخص الملاحظة الواردة في العرض المتعلقة بكون المبادرة الإصلاحية ظلت متفرقة ومفتقدة للاستمرارية، نظرا لغياب إستراتيجية واضحة ومحددة النتائج وانعدام الجدولة الزمنية لتتبع تنزيلها، فلا بد من التذكير بأنه في إطار تفعيل برنامج الحكومة أعدت الوزارة برنامج عمل برسم 2014-2016 يسعى إلى تأهيل المرافق العمومية وتعزيز قدراتها التدييرية ويقوم على محاور ثلاثة:

أولا: تثمين الرأسمال البشري؛

ثانيا: تحسين علاقة الإدارة بالمواطنين أو بالمرتفق والحكامة والتنظيم، لا يسع الوقت لأن أغوص فيها.

المحور الثالث والأخير، وهو دعم تحديث الإدارة، فعلاقة بحصيلة برنامج دعم إصلاح الإدارة العمومية التي تم الجزم ضمن عرض المجلس الأعلى للحسابات بأنها لم تحدث التغيير المنشود داخل الإدارة العمومية المغربية، باستثناء تعميم المباراة للتوظيف وأن باقي الإجراءات لم تجد طريقها نحو التطبيق.

هنا أذكر أن البرنامج تم إعداده سنة 2002، تضمن هذا البرنامج مجموعة من الإجراءات، 37 إجراء يهتم تحسين تدبير الموارد المالية، 31 إجراء يتعلق بتحسين تدبير الموارد البشرية و14 إجراء يهتم التحكم في كتلة الأجور وفق نسق تصاعدي، ويخضع لتتبع مستمر.

وفي هذا الإطار أيضا نشير إلى أنه قد تم:

- إنجاز الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات؛

- إصدار النصوص المتعلقة بالترقية وتقييم الأداء والتكوين المستمر؛

- تجميع الأنظمة الأساسية؛

- حذف الدرجات المرتبة في السلالم 1 إلى 5؛

- إصدار مرسوم يتعلق بإعادة هيكلة الإدارات اللامركزية.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أؤكد أنه بالنظر إلى الاختلالات والصعوبات والمقاومة التي تعرفها الإدارة العمومية، فقد تم خلال السنوات الأخيرة اعتماد مجموعة من الإصلاحات الهامة، ساهمت في تحسين أداء المرافق العمومية، علما أنه يجري العمل حاليا على استكمال هذا المسلسل الإصلاحي من خلال العمل على اعتماد المراجعة

إلى جانب التوظيف هناك الترقية، حيث تقدر التكلفة السنوية للترقية، سواء تعلق الأمر بالترقية في الرتبة أو الترقية في الدرجة، بحوالي 2.7% من كتلة الأجور سنويا وتلقائيا.

النقطة الثالثة التي أثرت في كتلة الأجور نتائج الحوارات الاجتماعية منذ 2008 حتى اليوم، حيث اتخذت الحكومة تنفيذا للالتزامات الحوار الاجتماعي خلال الفترة المشار إليها في تقرير المجلس الأعلى للحسابات من 2008 حتى 2015، عددا من الإجراءات لفائدة موظفي الدولة والجماعات الترابية، حيث بلغت التكلفة الإجمالية لهذه الحوارات 32 مليار درهم، 32 مليار درهم.

ونتيجة لهذه الحوارات فقد ارتفع معدل الأجر من 5333 درهم إلى 7381 درهم، مع العلم أن متوسط الأجر الشهري الصافي ..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

انتهى الوقت، وبالإمكان موافاة الرئاسة بمدخلتكم لتوزيعها على الفرق والمجموعات.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

يضمن لي نستغل الوقت ديال الزملاء ديالي اللي...

السيد الرئيس:

طبعاً، طبعاً ممكن، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

نتائج الحوارات الاجتماعية-كما قلت-ارتفع معدل الأجر من 5000 درهم إلى 7000 درهم، مع العلم أن متوسط الأجر الشهري الصافي ببلادنا يمثل 3.1 أضعاف الناتج الداخلي الإجمالي الفردي، 3.1 أضعاف الناتج الداخلي الإجمالي الفردي، وفي فرنسا يمثل 1، في إسبانيا 1.2 وفي تونس 1.4 وفي تركيا 1.6.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

فيما يتعلق بالخدمات العمومية المقدمة للمرتفق، الذي وردت الإشارة إليه في عرض السيد الرئيس الأول للمجلس، بحيث جاء في التقرير "إنه لا يزال بعيداً عن معايير الحكامة التي وضعها الدستور، وأن المواطن خاصة في المجال القروي والمناطق النائية لا يزال يواجه صعوبات في الولوج للمرفق العمومي". هنا يجب التأكيد على أنه من بين أهم المشاريع التي تمت بلورتها في هذا الشأن انطلاق عدة إجراءات

ملاحق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة

أولاً: مداخلات الفرق والمجموعات النيابية:

1) مداخلة السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه لمن دواعي السرور أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع لوطي للأحرار لمناقشة عرض السيد إدريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات في لحظة اعتبرها تاريخية بكل المقاييس، لحظة تؤرخ للدينامية التي تعرفها بلادنا على درب إرساء دولة الحقوق والحريات والمؤسسات، والذي يجسده المبدأ الدستوري الذي ناضلت من أجله كل القوى الحية في بلادنا، وهو ربط المسؤولية بالمحاسبة.

في هذا الإطار جاءت الفقرة الأخيرة من الفصل 148 من الدستور والتي أسست لتقديم عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات ومناقشته من طرف أعضاء البرلمان، وبعد تمعننا في مضامين هذا التقرير الذي لا يسعنا إلا أن ننوه به وبمضمونه، كما أنه لا يعطينا من إبداء بعض الملاحظات عليه، من خلال صياغته بالشكل الذي يحفظ حقوق وذمة الغير.

إن التضخيم الإعلامي الذي صاحب إعداد هذا التقرير بعد صدوره وضع مجموعة من المنتخبيين والمسؤولين في قفص الاتهام، علما أن منهم من لم يمد يده إلى المال العام بل اتهم فقط في ذمته المالية، الشيء الذي نتأسف له، لأنه يسيء إلى الأشخاص، خصوصا النزهاء منهم والذين يشتغلون بكل صدق ووطنية في تدبير الشأن العام. ومما يفسر ذلك العدد الضئيل لهذه الملفات ذات الصبغة الجنائية، والتي أحالتها النيابة العامة للمجلس الأعلى للحسابات على السيد وزير العدل والحريات، والتي لم تتجاوز ملفين اثنين، لذا نلتمس من السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى الأخذ بعين الاعتبار ذلك أثناء صياغة هذه التقارير، والتي تجعل الكل في سلة واحدة.

وعلى الإعلام كذلك الاعتماد على التحري والبحث والتدقيق، دون النزج بشرف الناس، لأن ذلك سيجعلهم يتعدون عن تدبير الشأن العام أكثر فأكثر.

كما أن هذه المناقشة تستدعي منا التطرق إلى طريقة اشتغال المحاكم المالية على الصعيد الجهوي، وخصوصا في مراقبتها لتدبير الجماعات الترابية.

وأمام ضيق الوقت، وبالنظر إلى أهمية المواضيع ومختلف

الشاملة للنظام الأساسي العام للتوظيف العمومية، وهو الورش الذي تم الانتهاء من إعداده، وهو الآن في التنقيحات الأخيرة على مستوى الأمانة العامة للحكومة، ميثاق اللاتمرکز الإداري والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومتابعة مشروع تبسيط المساطر لتسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية وتيسير الاستثمار.

السلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

أود أن أخبركم بأني توصلت للتوجهات مكتوب من طرف السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وسوف أحرص على موافاتكم به لاحقا.

استوفينا الآن التعقيبات ديال السادة الوزراء.

أعتقد أن جميع الفرق والمجموعات البرلمانية استنفذت الرصيد ديالها من الوقت، فيما عدا فريق الأصالة والمعاصرة اللي مازال عندك في الرصيد ديالك، السيد الرئيس، بضعة ثواني، ما عرفتش بالضبط غادي بيان الآن، تفضل.

تاخذ الكلمة؟ تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

جوج ديال الأمور:

الأمر الأول، التفاعل الحكومي مع التقرير أنا كنعتهرو غير إيجابي، تفاعل كنعتهرو ما جاوبش على الإشكالات الحقيقية المثارة في التقرير.

المسألة الثانية، هو عافاكم، السادة الوزراء المحترمون، ما تبقاوش تقارنونا بـ Japon وفرنسا، دابا 3 ديال المرات اليوم في هاذ المجلس الموقر، لأنه في هاذ المقارنة لا قياس بوجود الفارق، زعما صراحة يثير الغثيان.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

وفقا للمراسلة اللي وردتنا من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان لا يزال في حوزة السادة أعضاء الحكومة 20 دقيقة من الوقت، هل من إضافة؟

إذن، شكرا لمساهمتمكم.

ورفعت الجلسة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

موضوع الحكامة يحيلنا على قطاع الوظيفة العمومية، هناك حقيقة، مجهودات جبارة تبذل في سبيل الارتقاء بمستوى أداء المرفق العمومي، الذي لازال يعاني، منوهين بالإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، مطالبين الحكومة بضرورة إقرار النظام العام للوظيفة العمومية، غير توحيد منظومته في كافة الوظائف والاستمرار في محاربة مختلف مظاهر المحسوبية والزنوبونية والحزبية الضيقة في التعيين في المناصب العليا، مع إعطاء الفرصة للكفاءات والطاقات المنتجة وطرده كل الموظفين الأشباح، منوهين بالعمل الحكومي في هذا الباب، الذي أوقف صرف حوالي 700 أجرة موظف وموظفة.

مجهودات لا ينكرها إلا جاحد، لكن على الحكومة أن تسرع في إعادة انتشار الموظفين بما يسمح بخلق توازن بين مختلف الجهات، ذلك أن الجهات البعيدة تفتقر اليوم إلى الكفاءات والأطر المكونة القادرة على الإبداع والابتكار ومواكبة مختلف الأوراش، كما يجب أن تسرع كذلك في حل مشكلة الأطر والموظفين العالقة بعد تنزيل مشروع التقسيم الإداري الجديد للأكاديميات، والذي لاءم التقسيم الجهوي الجديد للجهات، بحيث إن هناك أطرا متوقفة ولا تشتغل ولا تعلم إلى اليوم مصيرها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قطاع الإسكان قطاع يعاني اليوم ركودا كبيرا، المنعش العقاري، رغم كل ما يقال عن التحفيزات والإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها قطاع العقار، لازال يعاني الشيء الذي يتطلب وضع دينامية جديدة من خلال توفير العقار، عبر الإسراع في معالجة قانونية لأراضي الجموع ومختلف الأراضي التي تعرف منازعات، الشيء الذي يفرض على الحكومة بذل مجهودات جبارة لتطهير العقار ووضع رهن إشارة المستثمرين لتوفير عرض سكني لائق وحسب إمكانيات كل مواطن على حدة.

أما بخصوص مشروع تامسنا فإننا نزكي ما تضمنه التقرير، حيث وقفنا عن أن هذا المشروع عرف عدة اختلالات، جعلت المشاريع السكنية تتوقف فيه، الشيء الذي أثار على المواطن والمواطنة الذي لازال ينتظر إنجاز مشاريعه السكنية في غياب للجودة، مما طرح تساؤلات عريضة حول منتج مؤسسة العمران.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

القطاعات التي تطرق لها التقرير، سأكتفي بمناقشة ما تضمنه التقرير حول القطاعات التالية:

- المالية العمومية خصوصا في سنة 2011 و2012؛

- الوظيفة العمومية؛

- مؤسسة العمران، (تامسنا)؛

- مؤسسة حقوق المؤلفين؛

- الجماعات الترابية؛

- إشكالية التقاعد.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

على مستوى المالية العامة، فإن ما تضمنه العرض فهو مطابق للتقرير الذي جاء في التصريح العام بمطابقة حسابات المحاسبين الفرديين للحساب العام للمملكة، والذي تضمن نفس الملاحظات على الوضعية المالية للبلاد في سنة 2011 و2012 والاحتقان الذي وصلت إليه، حيث بلغت نسبة العجز إلى حدود 7% إضافة إلى ضعف تنفيذ الميزانية، الشيء الذي فرض على الحكومة وقتها القيام بإجراءات صارمة وصعبة في نفس الوقت كالزيادة في ثمن المحروقات وتوقيف حوالي 15 مليار درهم من الاستثمارات للخروج من تلك الضائقة المالية.

إنها مناسبة لكي ننوه بعمل وزارة الاقتصاد والمالية في هذا الباب، ونحن اليوم نقطف ثمار تلك الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي صاحبت هذه الضائقة من خلال إصلاح صندوق المقاصة وتحرير أسعار المحروقات وإقرار القانون التنظيمي للمالية، حيث تمكنا، ولله الحمد، من تسجيل نسبة عجز لم تتجاوز 4%، وتمكنا من الحفاظ على الأمن المالي لبلدنا، إلا أنه لا بد أن نؤكد على أن مجهود الإدارة في تنفيذ مجموع النفقات المنجزة يبقى ضعيفا ولا يرقى إلى مستوى الطموحات، خصوصا في الشق المرتبط بالاستثمار، ذلك أن نسب إنجاز الميزانية يبقى مرتفع، كله في التسيير مع نسب ضعيفة في الاستثمار، والتي لم تتجاوز 30%.

نفس الأمر ينسحب إلى الحسابات الخصوصية التي لم تتعد 17% ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والتي لم تتجاوز نسبة 1%، الشيء الذي يعكس باللموس ضعف تنفيذ الميزانيات المرتبطة بالاستثمار، وهو ما يحيلنا إلى مبدأ الحكامة في التسيير والتدبير، وي طرح إشكالية أثر الاستثمار العمومي على وضعية المواطن، خصوصا في القطاعات المرتبطة بالصحة والتعليم والسكن وفك العزلة الذي يتطور بشكل بطيء.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

وفي الأخير، لا بد أن أعرج على موضوع التقاعد، مؤكداً داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على أن بلادنا اليوم في حاجة ماسة لهذا الإصلاح، الذي بادرت إليه هذه الحكومة بكل شجاعة، والتي نحييها بالمناسبة على تحملها لمسؤولياتها، مبرزاً أن غياب البدائل لدى النقابات في معالجة هذا الملف، والذي تحاول تبريره بعرقلة مرور المشاريع وفق المساطر الدستورية المعمول بها داخل مجلسنا الموقر ضداً على الدستور وضداً على أغلبية السادة المستشارين، يبقى أمراً لا يمكن القبول به، لأنه يكون جديداً في عالم السياسة وهو مبدأ "ديكتاتورية الأقلية"، الشيء الذي يفرض علينا جميعاً تحمل مسؤوليتنا في الإسراع في إخراج هذه القوانين إلى حيز الوجود إما بالقبول أو بالرفض.

كانت هذه هي مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة تقرير السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، والتي اعتمدنا فيها على منهج الاعتدال والموضوعية في إعطاء كل ذي حق حقه، مؤكداً أن الحوار والنقاش الهادئ والمسؤول هو السبيل الوحيد لحل كافة خلافاتنا وأن الاحتكام إلى الديمقراطية بالاعتماد على مبدأ التصويت هو عين الحكمة والصواب، والذي تذهب إليه كافة الأعراف والتقاليد الديمقراطية، لأنه لا يمكن أن نتوافق دائماً على كل القضايا التي تهم شعبنا كل من موقعه، ويبقى له دائماً الحسم عند حلول أجل الاستحقاقات الانتخابية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لإبداء الرأي ومناقشة العرض الذي تقدم به السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات، طبقاً للفصل 148 من الدستور، ونظراً لضيق الحيز الزمني المخصص لفريقنا، لن أتوقف عند كل القطاعات الواردة في التقرير، بل سأقدم بعض المقترحات حول بعض منها فقط.

وقبل ذلك، أسمحوا لي في البداية أن أشير إلى أهمية تكريس هذا التوجه الدستوري الذي اختارته بلادنا، المؤطر باختبار نهج تعزيز المراقبة وتقييم السياسات والممارسات وتقويم الاختلالات الإدارية، في سعي أكيد نحو إقرار حكمة المرفق العمومي، فالمقتضيات الدستورية الجديدة الخاصة بتقديم مجموعة من الهيئات والمؤسسات الوطنية تقاريرها السنوية أمام البرلمان هي آلية من الآليات الأساسية لتعزيز هذا التوجه الدستوري القائم على ربط المسؤولية بالمحاسبة وعلى فصل

بالنسبة لمؤسسة المكتب المغربي لحقوق المؤلفين هي مؤسسة عمومية وطنية، أحدثتها الحكومة منذ زمان لضمان حقوق المؤلفين، وهي مؤسسة ذات صبغة اجتماعية محضة ليستفيد منها المبدعون المغاربة، تحت مسؤولية وزارة الاتصال، إلا أن أبرز ملاحظات أثارها تقرير المجلس الأعلى للحسابات تتجسد في غياب كلي للحكومة، بحيث أن المبدعين المغاربة وعلى رأسهم الفنانين والممثلين لا يستفيدون منها، بحيث نجد أن حجم الاستفادة ضعيف جداً وفيه محسوبية كبيرة، بحيث تبين أن حقوقهم تضيع بشكل فاضح ومكشوف، فلولا الرعاية الملكية السامية التي نراها تتدخل في كل مناسبة للتكفل بأوضاع الفنانين والممثلين لكانت الكارثة، بحيث المطلوب اليوم من الحكومة التدخل العاجل لإرساء أسس حكمة جيدة لهذا المكتب ووضع تحت المجهر من أجل الحفاظ حقوق المبدعين المغاربة الذين يعانون ويفتقرون جلهم إلى أبسط الحقوق، على الرغم من مجهودات الحكومة في إقرار قانون الفنان وتنظيم القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الجماعات الترابية، إن الوقت والمجال لا يتسعان لسرد كل المعاناة التي يعانيها المنتخبون في مختلف جماعاتهم، أبرزها قلة الإمكانيات وضعف الموارد البشرية وعدم قدرة هذه الموارد على بلورة المخططات الإستراتيجية لهذه الجماعات.

ومما فاقم هذه الوضعية، الصلاحيات الواسعة التي أعطتها القوانين التنظيمية للجماعات الترابية حديثاً لها، حيث لم تستطع بعد الجماعات الخروج من قوقعة التدبير السابق في غياب التكوين الذي وعدت به الحكومة للمنتخبين وموظفي الجماعات الترابية، الشيء الذي يتطلب الإسراع في فتح أورش التكوين وإخراج المراسيم التطبيقية المرتبطة بالتدبير الجماعي لنظام المنتخب وللموظف الجماعي كذلك، مؤكداً على أن التقارير الجهوية للمحاكم المالية أبانت عن محدوديتها، حيث إنها لم تراعى طريقة وظروف اشتغال الموظفين في معالجة بعض القضايا الآنية والمستعجلة وكذلك بعض المشاريع ذات البعد الاجتماعي، على اعتبار الجماعة اليوم في العالم القروي يتوسع مجال تدخلها لتشمل وتجسد القرب الحقيقي من المواطن، لذا أصبح من الواجب على قضاة المجلس الأعلى للحسابات مستقبلاً إعادة النظر في طريقة افتحاصهم لمالية الجماعات، بما يضمن حقوق المنتخبين ويحافظ على كرامتهم ومصداقيتهم على اعتبار أن بعض التسريبات تكون لها عواقب وخيمة تظلم في غالب الأحيان مجموعة من المنتخبين المعروفين بنزاهتهم ومصداقيتهم ويحاول الخصوم توظيف ذلك سياسياً، خصوصاً في ظل تنامي ظاهرة تردي الخطاب السياسي الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السلط وتكاملها.

وفي هذا الإطار، يعد حضور الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان لتقديم تقريره السنوي، حدثا ذا دلالة كبيرة، يهمننا أن نشدد عليه ونرسخه كتقليد برلماني لتطوير الحكامة البرلمانية، من منطلق أن المجلس الأعلى للحسابات هو الهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية، الذي خول له الدستور الجديد مهام تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، فضلا عن مهامه في تقديم مساعدته للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة، ويجب عن الأسئلة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم المتعلقة بالمالية العامة.

ولإيفاء هذه التقارير ما تستحقه من أهمية، كان الأجدى أن تتم مناقشتها داخل اللجان المختصة، أولا، قبل الجلسة العامة، من أجل التغلب على إكراه الوقت، إذ لا يعقل أن نناقش محاور من مثل: التوازنات الاقتصادية والمالية والجوانب الأساسية لتطوير المالية العمومية، أنظمة التقاعد، تدبير المنازعات القضائية للدولة، منظومة الوظيفة العمومية، الجبايات المحلية، فضلا عن الأنشطة المتعلقة بالرقابة القضائية للمجلس الأعلى للحسابات وغيرها. فكيف لنا أن نناقش هذه المحاور وغيرها في بضع دقائق؟

السيد الرئيس،

لقد أشار السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات في عرضه أمام البرلمان يوم 04 مايو الماضي، للظروف الصعبة التي تمر منها العديد من القطاعات والمقاولات الصغرى والمتوسطة، من حيث تراجع إقبالها على التمويل البنكي وتدهور قدرتها على الاستثمار وخلق فرص الشغل بنسب غير معهودة، وأوصى بملاءمة وتحيين تلك الاستراتيجيات القطاعية، بهدف ضمان مردودية أكبر للمجهود المالي للدولة واستعادة المقاول الوطنية لديناميتها، لما في ذلك من آثار إيجابية على رفع وتيرة النمو وإحداث فرص الشغل.

ومن المهم التأكيد على أن المقاولات تعد لبنة أساسية في النسيج الاقتصادي الوطني ومصدرا رئيسيا لخلق الثروات ومناصب الشغل، غير أنها تواجه تحديات كبيرة وعديدة على مستوى تحسين مردوديتها وتنويع إنتاجاتها، مما ينعكس سلبا على فعاليتها، ويحد من دورها في الاستثمار والتنمية ومناصب الشغل وخلق الثروة.

ونعتبر ما طرحه المجلس الأعلى للحسابات من ملاحظات جوهرية تخص الظروف الصعبة التي تعيشها المقاولات وإشكالية الولوج إلى التمويل الذي لا يتناسب وحجم انتظارات المقاولين وطبيعة أنشطتهم، على الحكومة أخذ تلك الملاحظات بعين الاعتبار وإيجاد حلول مناسبة لها.

وفي هذا السياق نعتبر أن أحد مداخل الإصلاح لمعالجة معضلة التمويل، التي تعتبر أكبر كايح لنمو المقاولات يتجلى في:

- إصلاح القانون المتعلق بأجال الأداء وتسديد مستحقات المقاولات على المؤسسات والإدارات العمومية، (ونحن، إذ نشكر السيد الوزير المكلف بالميزانية على الجهود التي ما فتئ يبذلها من أجل تسوية هذا الملف، فإننا نتساءل عن سبب تأخير هذا المشروع على عرضه على مساطر المصادقة)؛

- معالجة إشكالية تمويل المقاولات من خلال تسهيل وولوجها إلى التمويل.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

فتح الإصلاح الدستوري الذي باشره المغرب بتصويته على دستور 28 يوليوز 2011 آفاقاً جديدة للإصلاح الشامل، ومنها إصلاح الإدارة العمومية وعصرنتها وتأهيل حكمة التدبير العمومي بشكل عام، خصوصا في الجانب المتعلق بتدبير المرافق العمومية.

غير "أن مستوى الخدمات العمومية المقدمة لا يزال بعيدا عن معايير الحكامة التي وضعها الدستور"، كما جاء في التقرير.

ونحن نتفق تماما مع التشخيص الذي أتى به المجلس الأعلى للحسابات من كون كل المبادرات الإصلاحية ظلت مفتقدة للاستمرارية، نظرا لغياب إستراتيجية واضحة، مما جعل النتائج المحققة لحد الآن دون الحد المطلوب من حيث مستوى الفعالية والنجاعة، إذ لا تزال الإدارة المغربية عموما تعاني من اختلالات عديدة، تتجلى في تعقيد المساطر وكثرة الوثائق الإدارية وعدم قدرة الإدارة على التحكم في تضخم هياكلها وسوء توزيع موظفيها إداريا وجغرافيا، بالإضافة إلى المركزية التي لازالت تطبع مسارات اتخاذ القرار الإداري، وتقف حاجزا أمام مبدأ تقريب الإدارة من المواطنين وتحسين خدماتها اتجاه المستثمرين، وبالتالي لا بد من السهر على التقليل من كلفة تسيير المرافق الإدارية وتحسين مستوى أدائها والاهتمام بتلبية الحاجيات اليومية المتزايدة للمواطنين، من أجل الرفع من مستوى عقلانية العمل الإداري وفعاليتها لتكون إدارة أكثر جودة وأكثر قربا.

وفي هذا السياق، نشدد على أهمية إقرار إستراتيجية وطنية لإصلاح نظام الوظيفة العمومية، تنطلق من المداخل التالية:

1- تقوية أسلوب عدم التركيز الإداري وتخفيف العبء على الإدارات المركزية وتحويل البعض منها للمصالح اللامركزية على المستوى الترابي؛

2- تبسيط المساطر الإدارية التي تنسم بالتعقيد، مما يؤثر على جودة الخدمات العمومية التي تقدمها الإدارة للمرتفقين؛

3- تقوية الإدارة الإلكترونية واعتماد أساليب حديثة ومتطورة، مما سيكون له بالغ الأثر على جودة الخدمات العمومية التي تقدمها الإدارة؛

4- تطوير النظام المالي والجباي بهدف الوصول إلى مرحلة التدبير

مماثلة- عن تقديرنا للمجهود الذي يبذله المجلس الأعلى للحسابات في تفعيل مراقبة المالية العمومية بالتوازي مع حماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة، ومرد هذا التقدير يرجع بالأساس إلى الطبيعة الموضوعية والمجردة، التي تحكم كل تقارير المجلس وضدا على كل التوجهات التي تحاول عمدا وعن سبق إصرار وترصد أن تشيطن مضمون هذه التقارير والعاملين عليها، والتي لا تقف عند تقارير المجلس الأعلى للحسابات، بل كل تقارير المؤسسات الدستورية الوطنية، من قبيل المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب، ومحاولين التشويش عبر صبغ هذه التقارير بصبغة التأمر وخدمة أجندات مجهولة.

السيد الرئيس،

إن التقرير الذي بين أيدينا وكذلك العرض الذي قدمه السيد إدريس جطو رئيس المجلس الأعلى للحسابات أمام الغرفتين يظهران باللموس واقع الأزمة التي تتخبط فيها السياسات المالية العمومية للحكومة الحالية، رغم أن التقرير ورغم هذه الأزمة حاول اختيار كلمات منمقة وملطفة ولبقة، لا تعكس واقع الأزمة على عكس التقرير السابق لسنة الماضية، إلا أنه حافظ على منحنى التوجيه وإثارة مكان الوهن والضعف والتخبط رغم مخاطرها على الاقتصاد الوطني وانعكاساته الاجتماعية.

إننا في تفاعلنا اليوم مع هذا التقرير، نجد أنفسنا في البداية أمام حكومة بعيدة كل البعد عن امتلاك رؤية اقتصادية إستراتيجية، قادرة على النهوض بالبلد والعبور به إلى مصاف الاقتصاديات النامية.

فرغم- حسب التقرير- أن الظرفية الاقتصادية العالمية جد مواتية، من خلال الوضع العالمي لسعر النفط الذي يعرف تراجعا واضحا لا سابقة له في التاريخ وكذا تراجع أسعار المنتوجات الغذائية، بالإضافة إلى مستوى الصادرات بالأداء الجيد لمبيعات المكتب الشريف للفوسفات والمهن العالمية للمغرب (السيارات المواد الفلاحية..) واستمرار نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، بالموازاة مع تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي أثرت بشكل إيجابي في تنفيذ قانون المالية لسنة 2015، كان بالإمكان استغلال هذه الظرفية بشكل أكثر فاعلية وبمنطق إيجابي قصد النهوض بالاقتصاد الوطني ومشاكله الداخلية، وهو ما لم يتم بالشكل المطلوب، مما دفعنا إلى إجهاد الممكن الواقعي والمكوث في سياق التمني والدعاء والتودد للمطلوب التاريخي.

السيد الرئيس،

إن المنطق الاقتصادي السليم يقوم على جدلية مؤداها ارتباط القرار الاقتصادي الوطني بانعكاساته على المستوى الاجتماعي، بما يعني ظهور العلامات التنموية من رقي اجتماعي ومستوى تعليمي ووضعية صحية متقدمة ومقاولات مواطنة قادرة على المنافسة وأنظمة تقاعد عادلة، إلا أن كل هذا لا زال يقبع في مستويات متدنية كاشفة لغياب الرؤية والتصور المتكامل.

الناج للمالية العمومية والحكامة الجيدة:

5- مباشرة عمليات التوظيف على أساس برنامج توقي للوظائف والكفاءات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لا يسعني في ختام هذا التدخل إلا أن أنوه بالجهد الذي ما فتئ المجلس الأعلى للحسابات يبذلها في مجال مراقبة المالية العمومية.

كما نسجل بارتياح كبير وتيرة تصاعد التقارير التي تنتجها المجالس الجهوية للحسابات في كل الجهات، وذلك بهدف تقييم تدبير عمل مختلف هذه الجماعات والوقوف على الإكراهات والنقائص التي تعاني منها.

ونتمنى أن تعزز المحاكم المالية بالأطر الكافية لتضطلع بالاختصاصات الموكولة إليها في مجال مراقبة الميزانية وصرف المال العام وإبداع آليات جديدة وفعالة لحكامة جيدة في تدبير المالية العمومية.

(3) مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

نقف اليوم كما جرت العادة ومن داخل مؤسستنا التشريعية وبالضبط غرفة مجلس المستشارين للتداول وتطرح الرؤى والأراء بخصوص العرض الذي تقدم به السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات المحترم، السيد إدريس جطو، وهو العرض الذي لا يمكن للمرء إلا أن يصفق له بحرارة، نظرا لما يتضمنه ونظرا لما يفسحه لنا من إمكانيات للتداول في القضايا المعروضة في التقرير، والتي تمس جوهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

إنها لحظة دستورية بامتياز، كما حددها دستور المملكة لسنة 2011 في فصله 148، كما أنها لحظة للاستعراض بكل أريحية وبمنطق سياسي وطني للمواقف والتصورات التي لن تخرج عن سياقاتها الوطنية، متجاذلة ومتفاعلة مع ما جاء به التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2014، حيث منح المجلس بمنهجية العلمية المحترمة الزمن للفاعلين السياسيين والنقائبيين والاقتصاديين المشكلين لغرفتنا قصد الاطلاع المبكر، حتى نستطيع الإلمام بشكل كاف بمحتوى التقرير بهدف بلورة نقاش واع وهادف يبتعد عن الشعبوية والارتجال.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، وانطلاقا من إيماننا وقناعاتنا الراسختين في تاريخ حزبنا العتيد والمتمثلة جملة وتفصيلا في العمل على ترسيخ قيم الديمقراطية وتفعيل روح الدستور لما يمثلان من مداخل أساسية في بنائنا لوطن ديمقراطي حدائي ينبني على الحكامة والمحاسبة، فإننا نؤكد في البدء- كما أكدناه سابقا وفي لحظات

مطالب عادلة ومحددة، رغم محاولة البعض إصاق تهم التسييس وخدمة أجندات سياسية انتخابية، تم تنفيذها بسرعة بحكم عدالة المطالب رغم واقع التضيق والقمع الذي تعرضت له بشكل غير مبرر.

إن تصاعد وتيرة الحركات الاحتجاجية مرده بالأساس إلى ضعف الحكومة في الاستجابة وفي فتح باب الحوار، وكيف بإمكانها ذلك وهي تنهج بشكل واع سياسة الأذن الصماء حتى مع شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين؟ خارقة بذلك روح الدستور القاضي بالتفاعل الإيجابي معهم ما دام الوطن للجميع والحكومة حكومة الجميع وليست حكومة لأطراف محددة بعينها.

وفي هذا الصدد، عرف موضوع إصلاح أنظمة التقاعد، والذي تحول من موضوع إلى قضية إشكالية، تجاذبا كبيرا بين الحكومة الراغبة في تمرير إصلاحها رغما على أنف الجميع والأطراف الاقتصادية والاجتماعية الراضية له، مما أدى إلى سياق متوتر بين الأطراف المعنية، بتنا معه نعاين مواقف متصلبة، قد لا تخدم المصلحة الوطنية.

لقد كان على الحكومة، وحسب ما جاء في التقرير، أن تضمن الحد الأدنى من التعاطي الإيجابي العلني مع توصيات الهيئة الوطنية لإصلاح منظومة التقاعد لأبريل 2007، مما فوت حسب التقرير إمكانيات لتدعيم احتياطياته، وأدى إلى تدهور وضعيته بشكل ملحوظ.

وهنا نطرح السؤال العريض:

ما القصد من وراء هذا التعنت في تفعيل التوصيات؟

هل نحن أما سياسة تأزيم ما يمكن تأزيمه؟

إن غياب المقاربة التشاركية والارتكان إلى التصورات الأحادية يعبر باللموس-كما قلناه سابقا في عرضنا السنة الماضية-على النهج الإقصائي والتحكيمي، والذي لا يمكن من خلاله مجابهة التحديات والتغلب على المصاعب وإيجاد البدائل، فبإمكاننا إيجاد حلول ناجعة لأنظمة التقاعد، تأخذ في عين الاعتبار التعقيدات التي يعرفها موضوع التقاعد وإصلاحه ويراعي المنهجيات المتبعة في بلورة الإستراتيجية، والتي لا يمكن أن تكون محصورة في المدى القريب، بل تتجاوب مع المدى المتوسط والبعيد، وذلك من خلال الورش الإصلاحية وبمشاركة كل الشركاء وعلى أرضية وطنية تتغلب على الشوفينية في المواقف وتأخذ في العمق مصلحة المستفيدين من أنظمة التقاعد، ورش شعاره مصلحة المواطن فوق كل اعتبار.

لقد وقف تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2014، في تناوله لموضوع منظومة الوظيفة العمومية على منهجية التشخيص الذي حدد بعض مكامن الخلل في الوظيفة العمومية وبالضبط إشكالية توزيع الموظفين، والتي وصفها التقرير أنها لا تستجيب لأي منطق اقتصادي أو ديموغرافي، ولا تستجيب كذلك للتنظيم الجهوي الذي اعتمده المغرب بسنه لجهوية متقدمة، حيث يتركز جل الموظفين في الرباط والجنوب

لقد دبرت هذه الحكومة الشأن المالي والاقتصادي في سياق دولي مساعد-أشرنا إليه سابقا-وفي سنوات مطرية أنعم بها الله علينا وفي ظل دينامية دبلوماسية منقطعة النظير لجلالة الملك، كان من نتائجها جلب الدعم المالي والدبلوماسي والسياسي لبلدنا العزيز. ورغم كل هذا ظل المجلس الأعلى للحسابات كعادته في التقارير السابقة ينبه إلى جانب باقي المؤسسات الوطنية المهتمة بالجانب المالي بضرورة الالتزام بسياسة حذرة إزاء تواصل المنحى التصاعدي للدين العمومي والخارجي بجميع مكوناته، وهو ما قد يرهن الدولة وقراراتها السيادية لدى مؤسسات الاقتراض وشروطها المجحفة، التي من نتائجها المباشرة العصف على المستوى الداخلي بالمؤسسات التابعة للقطاع العام بالتزاماتها المالية والاجتماعية وما يشكله ذلك من تهديد للمالية العمومية.

إننا عندما نثير هذه الوضعية السياسية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، نكون إلى جانب المجلس الأعلى للحسابات، محتكمين إلى الغيرة الوطنية وحلمنا في مغرب قادر على التأثير في محيطه الدولي والجهوي والإقليمي، والذي لا يمكنه أن يكون ذا جدوى في غياب وطن باقتصاد قائم الذات ومستقل ومتحرك نحو المستقبل، جالبا للاستثمار.

وفي هذا السياق، نسجل غياب إستراتيجية وطنية لدى الحكومة اللهم تبني سياسات ظرفية يمينية تنساق لصالح الرأس المال المتوحش، عاجزة عن جلب الاستثمارات الكبرى. وهنا لا بد من الوقوف بشكل موضوعي وبشكل يدفع للافتخار على الجهود الملكية في تبنيه لسياسة انفتاحية على قوى اقتصادية عالمية جديدة، تشكل نماذجا ناجحة على المستوى العالمي، قوى قادرة على ضخ استثمارات عملاقة قادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني وقادرة على امتصاص ظاهرة البطالة المتفشية، في ظل السياسات المنتهجة في ظل هذه الحكومة، وعلى رأسها القرارات التي اتخذتها الحكومة الحالية حسب المجلس الأعلى للحسابات، التي أدت إلى إضعاف المقاولات العمومية والمقاولات الصغرى والمتوسطة، والتي تجلت في تدهور قدراتها على الاستثمار وعلى خلق فرص الشغل.

وهنا نؤكد تبيننا كفريق اشتراكي بمجلس المستشارين إلى جانب المجلس الأعلى للحسابات لمطلب العمل على ضرورة إشراك الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين من أجل إعادة النظر في الوضعية الحالية، مما سيسمح لنا بالوقوف على الصعوبات والعراقيل التي تمنع هذه المقاولات من ضمان مردوديتها واستعادة ديناميتها.

السيد الرئيس،

عاش المغرب في السنوات الأخيرة وفي ظل هذه الحكومة حركات احتجاجية متتالية شملت كل القطاعات الحيوية، وأظهرت هذه الاحتجاجات في نفس الوقت على وعي الفاعلين والمشاركين فيها عن حس ووعي وطنيين، حيث لم تخرج أية منها على سياقها السلمي، رافعة

دون باقي الجهات.

كما تناول التقرير مسألة الغياب في سلك الوظيفة العمومية كمشكلة واقعية عملية، غير أن حصرها في قطاع التعليم يدفعنا للتفاعل بشكل يعيد الكرامة لهذا القطاع، لأن مبررنا في ذلك أنه لا يمكن النهوض بالمسألة التعليمية دون المراعاة بشكل كامل للوضعية المزرية للمعلمين، حيث أنه إذا كانت من بين إشكاليات الوظيفة العمومية تكمن -حسب التقرير- في سوء التوزيع، فإن هذا الإشكال لا ينطبق على التعليم الذي نجد فيه المعلم والإطار التربوي في تضحية دائمة وفي كفاح مستمر من أجل تعليم أبنائنا في أقصى المناطق وفي ظروف تعليمية لا يمكن تصورها في القرن الواحد والعشرين.

وما سلسلة الأفلام المبنوثة على "اليوتوب" والتي لا يتطالع إليها المسؤولين على القطاع لتبرز مدى فداحة هذه الوضعية ومدى تأثيرها على الأداء التعليمي والتلقيني.

إن الأطر التربوية والتعليمية وباقي الموظفين العموميين لمتفقون على ضرورة إصلاح منظومة الوظيفة العمومية حتى تستطيع تجاوز ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات بخصوص جودة الخدمة العمومية المقدمة سواء في المدينة والبادية، والتي لن تخرج في منطقتها الأولى على إصلاح منظومة أجور الموظفين واعتماد مقاربة شمولية وتشاورية مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين في مجال ضبط وبرمجة هذا الإصلاح ودعم الشفافية والنزاهة بقطاع الوظيفة العمومية.

كما أن إصلاح منظومة الأجور يتأتى أساسا عبر إرساء منظومة جديدة للأجور تنبني على مبادئ العدالة والإنصاف والشفافية وإعادة الاعتبار للراتب الأساسي وجعله عنصرا أساسيا في الأجرة.

وكما قلنا، سابقا إن القرار الحكومي له تبعات اقتصادية واجتماعية، وهو ما سنسلط الضوء عليه بخصوص واقع الإسكان من خلال ما عرضه تقرير المجلس الأعلى للحسابات بخصوص مراقبته لشركة العمران "تامسنا" يدفعنا إلى إثارة المغزى من القصور الواضح في الالتزام بالمفاهيم الجديدة، التي أساسها وجوهرها المواطن.

وهنا نستحضر غياب فلسفة ومفهوم المدينة الجديدة في تهيئة وبناء تامسنا، حيث تحولت إلى عبء حقيقي على المواطنين الساكنين بها، كما أن تكليف الجماعة القروية بتسييرها وتديورها في غياب تام للإمكانيات نعتبره بالأساس تهرب حكومي من الالتزامات التي أساسها البحث عن الآليات الناجعة في تسهيل أمور المواطنين، وعلى رأسها عدم ربط المدينة الجديدة بشبكة طرقية ملائمة، مما يسهل الولوج إليها عبر مختلف وسائل النقل.

كما أن الشركاء العموميون لم يوفوا بالتزاماتهم المبرمجة في الاتفاقية الإطار المبرمة بتاريخ 13 مارس 2007 والخاصة بإنجاز المرافق العمومية الضرورية، مما جعلها كجزيرة مفصولة على العالم الخارجي.

فبأي منطق سنشجع المواطن على الانخراط في سياسة الإسكان والتعمير وفي ظل عدم الوفاء بالالتزامات وفي ظل التهرب من المتابعة في العملية التنفيذية اليومية، وهو ما أكدته التقرير، حيث تم التوقيع على اتفاقية إطار بتاريخ 13 مارس 2007 بين وزارة الإسكان (العمران) وخمسة قطاعات وزارية، غير أنه لم يتم الالتزام بنود هذه الاتفاقية، حيث إنه، وإلى حدود 31 دجنبر 2014، تم إنجاز 20 مرفقا فقط من أصل 118 التي تم الاتفاق بشأنها.

أما بخصوص شركة تهيئة الرياض، فإننا نؤكد بالحرف على ما قلناه السنة الماضية وفي هذا المجلس، حيث قلنا أنه وجب التأكيد على أن المسؤولية وتحقيق شعار "مكافحة الفساد" يفترض بالمنطق، أولا، تفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات، وهو ما لم يتم بخصوص شركة تهيئة حي الرياض، حيث التسبب هو سيد الموقف دون رقيب من الوزارة المعنية ودون ردع قانوني.

السيد الرئيس،

نأسف فعلا أن تعمل الحكومة وعلى امتداد سنوات تديرها للشأن العمومي على تعطيل هاته الآلية الدستورية، بل وتنكرها لإرادة من وضعوا ثقتهم في شعارات عصماء بالتخليق ومحاربة الفساد.

ألا يوجد في أجندة هذه الحكومة غير أجراء وتنفيذ إملاءات صندوق النقد الدولي حتى ولو تعلق الأمر بقرارات لا شعبية، تزيد من تفجير الطبقات الهشة والمسحوقة من أبناء هذا الوطن؟

لماذا لا تبادر الحكومة بنفس الحماسة التي تبديها في علاقتها مع مؤسسات النقد الدولي، وتبادر إلى تفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات، وتحيل تقاريره على السلطة القضائية، وهو ما سيكون له بالغ الأثر على ترسيخ مبادئ وآليات الحكامة والتخليق ويحد من نزيف هدر المال العام؟

ثانيا: مداخلات أعضاء الحكومة

جواب السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني حول تقرير الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

سجل القطاع التعاوني المغربي تطورا بفضل تظافر جهود العديد من المتدخلين.

وتعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم 18 ماي 2005 أهم دفعة لتنمية القطاع باستهدافها الفئات الهشة من المجتمع.

ويحتاج هذا القطاع لمزيد من الدعم والمواكبة من طرف كل المتدخلين لتجاوز العراقيل الحالية. وعليه وجب التأكيد على الملاحظات التالية:

- أغلب تدخلات المكتب (الترخيص والتحسيس والتكوين

- الاستنتاج المتعلق بأن كثير من التعاونيات هي في الواقع غير نشيطة لا يتركز على أي أساس علمي، والمكتب بصدد إعداد إحصاء عام للتعاونيات للإجابة بشكل مرقم على هذا المؤشر وإعطاء معطيات أخرى حول القطاع التعاوني.

المعطيات التالية الواردة في التقرير تستدعي بعض التوضيحات:

- المكتب أعد في 2013 المخطط المديرية للإعلاميات، وهو في صدق تنفيذ مقتضياته:

• نظام معلوماتي لتدبير الأنشطة المرتبطة بالتعاونيات لفائدة مكتب

تنمية التعاون:

• برنامج معلوماتي خاص بالتكوين (برنامج مرافقة):

• نظام التدبير الإلكتروني لملفات أرشيف التعاونيات.

- هيمنة التعاونيات الفلاحية على قطاع التعاوني المغربي، هو معطى عالمي لا يقتصر على المغرب وحده، ففي المغرب مازالت إمكانات متوفرة لتثمين العديد من الموارد الطبيعية الفلاحية بواسطة المزيد من التعاونيات.

وفي هذا الإطار فقد وقع مكتب تنمية التعاون والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية اتفاقية شراكة لتضافر جهود الطرفين من أجل تفعيل البرنامج الوطني لتسريع تأسيس 15.000 تعاونية فلاحية جديدة في أفق سنة 2020.

كما تجمع المكتب علاقات قوية بباقي مديريات ومؤسسات وزارة الفلاحة كوكالة التنمية الفلاحية لتسويق منتوجات التعاونيات.

كما وقع المكتب مؤخرا اتفاقية مع مجموعة القرض الفلاحي للمغرب لتمويل التعاونيات الفلاحية والتعاونيات العاملة بالعالم القروي بصفة عامة.

والمراقبة...) تتم مباشرة بواسطة أطر المكتب:

- ضعف موارد المكتب لم تتم الإشارة إليها، حيث أن الميزانية السنوية لا تكفي لسد حاجيات التسيير:

- معدل الموظفين بالمندوبيات هو ثلاث مواكبة أزيد من 1500 تعاونية وتحسيس الساكنة النشيطة بالجهة:

- القانون الجديد للتعاونيات يعتبر فرصة لتجاوز طول مسطرة ترخيص إحداث التعاونيات.

التقرير تضمن العديد من الاستنتاجات تحتاج إلى توضيح:

- انخفاض عام لرأسمال التعاونيات المحدثة راجع إلى تراجع عدد التعاونيات السكنية (الرأسمال الذي يجب أن يفوق 20.000 درهم في حين أن باقي رأسمال التعاونيات يبتدئ من 7000 درهم):

- تزايد عدد المنخرطين لم يواكب الزيادة الملحوظة في عدد التعاونيات، نظرا لاقتران أغلبية التعاونيات الحديثة التأسيس على عدد 7 أعضاء، هذا المعطى لا يعتبر سلبيا لأن تطور عمل التعاونية وانخراطها في برنامج على المدى المتوسط والبعيد هو الذي يضمن نجاحها واستقطاب منخرطين جدد والانضمام إلى اتحاد تعاوني قائم بالمنطقة، علما بأن القوانين المنظمة للتعاونيات عبر العالم تشجع إنشاء تعاونيات ولو بعدد قليل من المنخرطين، والقانون المغربي الجديد 112.12 حدد العدد الأدنى عند التأسيس في 5 أشخاص عوض 7 سابقا:

- بالنسبة لملاحظة ضعف نمو القطاع التعاوني بالمجال الحضري، وجب التأكيد على ضرورة عدم الاختصار في قراءة الحالة الراهنة ومقارنتها مع العدد الإجمالي، بل يجب مقارنة تطور التعاونيات بالمجال الحضري في الخمس سنوات الفارطة، حيث أن إحداث مندوبية للمكتب بالدار البيضاء أثر إيجابيا (مثلا: أحدثت تقريبا 30 تعاونية في المطعمة):

محضر الجلسة الخامسة والخمسين**التاريخ:** الثلاثاء 8 رمضان 1437 هـ (14 يونيو 2016 م).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.**التوقيت:** ثلاث وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة عشر زوالاً.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأمين.

توصل مجلس المستشارين بثلاث (3) قرارات صادرة عن المجلس الدستوري، تتعلق على التوالي بما يلي:

- القرار رقم 16/1006 قضي بموجبه بإلغاء إنتخاب السيد يوسف بنجلون عضواً بمجلس المستشارين، على إثر الإقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2015، في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي غرف الصيد البحر، جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وبتنظيم إنتخاب جزئي لشغل المقعد الشاغر، طبقاً لمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين؛

- القرار رقم 16/1007 قضي بموجبه بإلغاء إنتخاب السيد محمد سعيد كرام عضواً بمجلس المستشارين، على إثر الإقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2015 برسم الهيئة الناخبة لممثلي المجلس الجهوي لجهة سوس-ماسة، وبتنظيم إنتخاب جزئي لشغل المقعد الشاغر، طبقاً لمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

وكذا برفض طلب الطعن الرامي إلى إلغاء انتخاب السيد عبد اللطيف أعمو عضواً بمجلس المستشارين على إثر الإقتراع المذكور.

- القرار رقم 16/1008 قضي بموجبه بإلغاء انتخاب السيد عصام الخمليشي عضواً بمجلس المستشارين على إثر الإقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2015، في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم، جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وبتنظيم انتخاب جزئي لشغل المقعد الشاغر، طبقاً لمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي لمجلس المستشارين.

كما توصل مجلس المستشارين من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة؛

- مشروع قانون رقم 59.13 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات؛

- مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية.

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 14 يونيو 2016 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 14 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 6 أسئلة؛

- عدد الأجوبة: 5 أجوبة.

كما نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد بعد نهاية جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية تخصص لانتخاب المجلس لثلاثة أعضاء بالمحكمة الدستورية.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول موجه لقطاع الشباب والرياضة، وموضوعه "تخليق الحياة الرياضية"، وقد تقدم به كل من الفريق الاستقلالي، فريق الأصالة والمعاصرة، الفريق الاشتراكي والفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

للأسف الشديد عند قرب نهاية البطولة الوطنية لكرة القدم

وتدعيما لإرساء الحكامة وترسيخ الديمقراطية في تدبير الشأن الرياضي، تم إصدار قرار وزاري بشأن النظام الأساسي النموذجي للجمعيات الرياضية تم نشره مؤخرا بالجريدة الرسمية، أي في 19 ماي 2016.

على مستوى تخليق الحياة الرياضية، أعدت الوزارة مشروع قانون لمحاربة المنشطات، وذلك حماية لصحة الرياضيين وضمانا لشفافية المظاهرات الرياضية وتكافؤ الفرص بين المتبارين.

وللاشارة فإن المغرب وافق مبدئيا على اتفاقية مجلس أوروبا حول مكافحة التلاعب في المنافسات الرياضية التي هي اتفاقية دولية، وسيتم التوقيع على هذه الاتفاقية يوم 3 يوليوز 2016.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

كنشكر السيد الوزير على الإيضاحات ديالكم.

احنا ما كنشكوش بأن وزارة الشباب والرياضة كتعمل واحد المجهود كبير، ولكن مع الأسف الشديد وهذا الشيء قلناه في عدة مناسبات، دائما بأن الوزارة بوحدها ما يمكنهاش تحدد من هاذ النوع ديال التلاعبات، إلى ما كانش واحد التضامن حكومي من وزارة الداخلية ووزارة العدل.

مع الأسف الشديد رغم كل هاذ الإجراءات مازال كنسمعو اللي ما سمعناش هاذي 40 سنة، ملي كتسمع فريق تيريج ب 17 ل 1، لأنه كيخصوا 16 إصابة باش يضمن البقاء ديالو.

نعم، هناك قرارات من الجامعة في إطار الزجر وهاذ الأندية، ولكن هاذ المفهوم اللي كيترسخ فالقاعدة ديال كرة القدم، كيفاش غادي يمكن لنا نحاربوه إلى ما كانتش واحد الإرادة فعلا ديال الحكومة مازال كنعولها، ما نقضيوش على هاذ النوع ديال الإجراءات.

ونتمنى من خالص أعماقنا أن تتوقف هذه التلاعبات وأن تتوقف معها ممارسة التحكم، سواء في المشهد الرياضي أو السياسي، خدمة للصالح العام والاستقرار الوطني بقيادة جلالة الملك نصره الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في حدود ثواني معدودة.

السيد وزير الشباب والرياضة:

أولا، كيظهر ليا بأن القطاعات المعنية بالشأن الرياضي كتدخل في الظروف اللي كيخصها تدخل فيها، والدليل على ذلك هو البلاغ المشترك اللي قمنا بإخراجه مع وزارة الداخلية ووزارة العدل.

اللي كنبغي نقول وهو أنه يعني يجب الإقرار في الحقيقة على أن

بمختلف الأقسام تكثر تصريحات مسؤولي الأندية واللاعبين الذين يتبادلون التهم فيما بينهم بوجود تلاعبات في المقابلات، يعني البيع والشراء، الأمر الذي يضر بمصداقية البطولة الوطنية لكرة القدم ويؤثر سلبا على القيم الرياضية والروح الرياضية الذي ينبغي أن تسود المقابلات التي يتابعها الجمهور الرياضي بشغف كبير.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير:

ما هي الإجراءات والتدابير التي تعتمزم الوزارة القيام بها للحد من هذه الممارسات السلبية وتخليق الحياة الرياضية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد لحسن السكوري، وزير الشباب والرياضة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية أشكركم على الاهتمام الذي تولونه لموضوع الممارسة الرياضية ببلادنا بصفة عامة والحرص على تخليق الحياة الرياضية بصفة خاصة.

جوابا على سؤالكم، فإن التصرفات التي أشترتم إليها، السيد المستشار المحترم، والتي ندينها تسيء للمنظومة الرياضية ببلادنا ولمصداقية التباري التزيه وتستوجب السهر والحرص على احترام الشفافية ومصداقية المقابلات الرياضية وتكافؤ الفرص.

وتتولى هذه المهام بالأساس، كما تعلمون، الجامعات الرياضية من خلال أنظمتها الأساسية وقوانينها الداخلية التي تحدد الأجهزة الموكول إليها بدارسة وتتبع كل الشكايات أو التصريحات أو المقابلات الصحفية التي تشير من قريب أو من بعيد إلى المس بجوهر قيم ومبادئ الروح الرياضية المبنية على التنافس الشريف وتقبل نتائج المباريات بروح رياضية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك لجنة التحكيم المستقلة بحكم القانون ومشكلة من حكام دوليين سابقين، وكذلك لجنة الأخلاقيات التي تقوم بمهامها وتتخذ إجراءات عقابية كلما ثبت أن هناك إخلال بالقوانين أو بالأخلاقيات الرياضية.

على مستوى السياسات العمومية والتدابير الإجرائية اللازمة لترسيخ الحكامة وتخليق المجال الرياضي، تعمل الوزارة على:

- تطبيق بنود النظام الأساسي للجامعات ودفتر التحملات؛

- توفير التكوين للأطر الإدارية والتقنية؛

- مواكبة الفرق الوطنية والتتبع الطبي للرياضيين؛

- العمل على ترسيخ القيم ومبادئ الروح الرياضية.

الداخلية راه 33 مليار درهم، هذا بفضل الإجراءات التي كابتة، إجراءات اتخذتها الحكومات الماضية واتخذتها هاذ الحكومة.

من ضمن هاذ الإجراءات وهو أنه العرض ديال " بلادي " اللي هو يتقدم الآن بشكل كبير جدا، وصلنا تقريبا ثلاث دالمحطات اللي هي بشروط مناسبة للمغاربة، وهناك كذلك وجود الطرق السيارة تساهم في السفر ديال المغاربة، هناك كذلك المسألة ديال العطل اللي ولات جهوية، تساهم كذلك في العمل على أنه خلق تنافسية ما بين الفنادق، وإجراءات أخرى اتخذناها في هذا الإطار هذا، بالنسبة لنا السياحة الداخلية مهمة بالنسبة للسياحة العامة.

وشكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد يوسف محي:

السيد الوزير،

لقد أنصتت لعرضكم يعني باهتمام. اللي ابغيت نؤكد عليه، السيد الوزير، هو أن السياحة الداخلية راه عندنا أربعة محاور مهمة، اللي إذا ركزنا عليها غادي نجحو أكثر من هاذ النجاح اللي حققتمو، لأن ما نقولوش ما كينشاي، فعلا كايين.

والحمد لله هاذ العمل ديالكم كيساهم اليوم في قطاع ديال الفنادق ب30%، ولكن السيد الوزير، كنعقول بأنه العرض خاصوي تحسن، كايين العرض وكايين التسويق وكايين البنية التحتية وكايين تشجيع الاستثمار.

بالنسبة للعرض ما يمكنش اليوم مثلا مدينة بحال الراشيدية ولا بحال بني ملال، كل واحدة في شكل ديالها، واحدة في الصحراء واحدة كابتة في منطقة جبلية، ما يكونش عندنا بالديطاي يعني نعرفواش فين يمكن نمشيو؟ ونعملو على هاذ العرض هذا مع الناس المسؤولين في المنطقة، كانوا مهنيين ولا كانوا مسؤولين ديال الدولة، هذا من ناحية العرض.

من الناحية البنية التحتية، السيد الوزير، أنت عارف بالنسبة للطائرات، اليوم عندنا الخيار نمشيو للدخلة ب3000 درهم في السبت والأحد، ولا الجمعة والسبت والأحد، ولا نمشيو لباريس ب1500 درهم ولا نمشيو لبرشلونة ب2000 درهم، يعني الخيار واضح، إلى ما عملناش على واحد يعني (l'offre) واحد العرض في البنية التحتية، يعني خاصتنا شركة جهوية، خاصنا شركة وطنية اللي تخدم الجهات، بالنسبة ل(transport)، وبالنسبة للمواطنين العاديين راهما كيمشيو للعطلة في الكاروكيمشيو في (train) وكيمشيو في السيارات ديالهم.

وكنا طلبناكم، السيد الوزير، على ذلك بطاقة العطل، راكم خدامين عليها، ولكن كنظن بأنه خاص التسريع، خاصنا تسرعوها.

وبغيت نعاود نؤكد، السيد الوزير، أنه هاذ المسألة ديال السياحة الداخلية راه كتوجه لعموم المواطنين، كايين (les 5 étoiles) وكايين راه

هناك مجهودات تبذل من طرف الجميع، وزارة وجمعيات رياضية وإعلام ومجتمع مدني للنهوض بالرياضة ببلادنا.

وأود التذكير على أن الوزارة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت، وشكرا لكم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة. السؤال الثاني موضوعه "تشجيع السياحة الداخلية"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف محي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات المحترمات.

السيد الوزير،

قطاع السياحة الداخلية - كما تعرفون - حلقة إستراتيجية لبناء قطاع سياحي وطني مندمج ومتكامل.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المعتمدة لتقوية العرض السياحي الموجه للمواطن المغربي بجميع شرائحه؟

وكذلك نسائلكم، السيد الوزير عن الخطة التي اتخذتها حكومتكم فيما يخص تقوية جذب بعض المناطق السياحية المغربية التي نرى أنه لازالت مهمشة في هذا الإطار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرح هاذ السؤال.

وبالفعل راه الوجهات الناضجة هي اللي تتكون فيها السياحة الداخلية كتلعب واحد الدور مهم جدا.

راه إلى شفتو اسبانيا ولا فرنسا كتلعب تقريبا 40 حتى 45%، احنا عندنا هدف في إطار الرؤية ديال 2020 أننا نوصلوا لـ 40% من السياحة الداخلية.

كنا في 2012: 25% الآن وصلنا لـ 31%، رقم المعاملات ديال السياحة

خاصنا نشتغل عليها.

بالنسبة لي أنا، المسألة الأساسية اللي الورش اللي خاصنا نشتغلوا عليه جميعا وكذلك مع المجموعة ديال مقاولات المغرب، وهو شيكات العطل، هاذ شيكات العطل هو توفير بالنسبة للعطلة اللي يمكن يساهم فيه المشغل، ويساهم فيه كذلك الناس اللي تيشغلوا، ويمكن لو أنه يعطي واحد الدفعة قوية بالنسبة للسياحة الداخلية، هذا هو اللي أعطى دفعة قوية في إسبانيا وأعطى دفعة قوية في فرنسا، خاصنا كذلك أننا نشتغلوا عليه، ولكن بامتيازات وكذلك بتحفيظات ضريبية بالنسبة للمشغلين باش يمكن لهم يساهموا كذلك في المجهود ديال العطل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، شكرا السيد الوزير.

ونشكره كذلك على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الثالث، موضوعه "تثمين المواقع الأثرية"، وقد تقدم به كل من فريق العدالة والتنمية، الفريق الحركي، فريق التجمع الوطني للأحرار. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الرزمة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يزخر المغرب بمجموعة من المناطق الأثرية التي ترجع لحقب وحضارات مرت على بلادنا، منها على سبيل المثال لا الحصر منطقة "casamar" (دار البحر) بطرفاية، التي تعتبر إحدى أهم المعالم التاريخية بالمنطقة، إضافة إلى "وليي"، ضواحي مولاي إدريس زرهون، و"بناصا" ضواحي مشروع بالقصيري.

هذه المواقع ومثيلاتها المتواجدة بمختلف مناطق المغرب تعرف إهمالا كبيرا، الشيء الذي يحد من تنمية المناطق المحتضنة لتلك المواقع الأثرية.

السيد الوزير،

هل تملك وزارتك برنامجا شاملا للنهوض بهذه المواقع؟

وما هو مستوى التنسيق بين وزارتك ووزارة السياحة لاستقطاب السياح المغاربة والأجانب لاكتشاف تلك المواقع الأثرية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ابغيناهم حتى هما يمشيو، ولو كيمشيو اليوم لمراكز الاصطياف، هما اللي كيوافقوهم من حيث الثمن، من ناحية الكلفة، وهاذوك مراكز الاصطياف كايين عند المجموعات الكبرى، ابغينا يكون شي شكل اللي تكون مراكز الاصطياف ب120 درهم أو 150 درهم لهاد الناس، باش شريجات كبرى ديال المغاربة يمكن يمشيو للعطلة.

ولهذا كندوزو للتشجيع ديال الاستثمار في هذا الإطار، إلى ما كانش تشجيع ديال الاستثمار في إطار مراكز الاصطياف ما غنوصلوش لهاد العرض هذا، وعلى كل حال احنا ما كنعقولوش ما منطلقينش من العدم، راه كايين واحد العمل اللي هو كبير.

كايين كذلك التسويق، السيد الوزير، راك عرفتيه، ذاك الشي ديال الانترنت راه ما خدامش، كنعقولوا على كنوز بلادي، كنوز بلادي ما خدامش التسويق ديالها في الانترنت ما كايينش، بغيينا شي موقع الانترنت اللي يكون في المستوى، نشوف فيه الثمنات ويمكن لنا نديروا فيه الحجز عبر الانترنت.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة:

أنا في الحقيقة، السيد المستشار المحترم، متفق معك.

العرض يتطور، هناك عرض اللي هو الآن مناسب لواحد الشريحة ديال المغاربة من الطبقة المتوسطة في إطار "بلادي"، المحطة ديال "إفران"، ديال "إيبي ودار"، ديال "مهديّة" اللي كنعقولوها ومحطات اللي هي جاية.

ولكن كذلك يجب باش نشوفو في الطبقة اللي هي عندها واحد الإمكانيات محدودة واللي كنعتمشي للمخيمات، إلى غير ذلك، هاد كذلك موجود عرض في هذا الإطار هذا.

غير هو الإشكالية اللي مطروحة بالنسبة لهاد الشريحة، يجب أن نجد واحد العرض اللي هو كيناسب كذلك المستثمرين، واللي يكون مريح بالنسبة للمستثمرين.

غير المسألة اللي كايينة راه بالنسبة للبنية التحتية اللي هي كايينة الآن، هي تشجع بشكل كبير جدا على السياحة الداخلية، راه السياحة الداخلية هي اللي كانت المميز الكبير جدا بالنسبة لأكادير، هي تساهم بمراكش بشكل كبير جدا، ولكن حتى العرض ديال الطيران راه كايين مجهودات، المجهودات اللي قامت بها الجهة، اللي قاموا بها كذلك وزارات متعددة، و (Le ticket) بالنسبة ل (le billet) بالنسبة للداخلية ما شي 3000، راه 2000 درهم، وهذا لأن كايينة مساهمة ديال الجهة وكايينة المساهمة ديال كثير من الفرقاء.

وأنا متفق معك، لدعم السياحة الداخلية يجب أن تكون هناك شركة متخصصة في السياحة الداخلية ديال الطيران واللي تكون بتكلفة قليلة، راه تجارب دولية موجودة في جزر الكناري في دول أخرى

وباسم فرق الأغلبية أردنا طرح هذا السؤال لراهنيتيه، وذلك أن أسباب نزوله تستدعي منكم التدخل العاجل لإنقاذ قلعة "دارالبحر" بطرفاية، والمطار التاريخي، والقصبة التي اشترى زينتها السلطان مولاي الحسن الأول منذ سنة 1894، والتي توجد في وضعية جد مقلقة ومهددة بالانهيار.

السيد الوزير،

وجهننا هاذ السؤال من أجل التدخل الآتي والمستعجل للحفاظ على هذا الموروث الإنساني، وهذا التدخل أردناه داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن يكون بمعيتكم، تفاعلا مع كافة هيئات المجتمع المدني بالمدينة، حفاظا على الذاكرة الجماعية للمغرب، كبلد عريق ضارب بجذوره في أعماق التاريخ، خصوصا وأن مدينة طرفاية لها ما لها من ثقل ومكانة تاريخية عريقة، وتجسد باللموس لعلاقة مدن الصحراء بسلاطين الدولة العلوية والمملكة المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة:

فيما يخص الموقع ديال "باب البحر" أمام طرفاية، الدراسة قمنا بها.

اليوم تيتطلب هاذ الترميم واحد 12 مليون ديال الدرهم، ديال الباب ديال طرفاية، واحنا الآن في اتصال مع وزارة الداخلية ومع الجماعات الترابية أو المديرية العامة ديال الجماعات الترابية، لتمويل هاذ المشروع ديال الترميم ديال "باب البحر"، وربما إلتوفرت هاذ الإمكانيات، يمكن لوللدراسة، حيث هي جاهزة، يمكن لها تنطلق من هاذ السنة، احنا في اتصال مع وزارة الداخلية.

اللي نبغي نؤكد عليه، هو أن وزارة الثقافة اشتغلت من أجل واحد الرؤية وطنية فيما يخص حماية هاذ التراث، وبأن هاذ الرؤية غادي تسمح للتراث باش يلعب واحد الدور أساسي في التنمية الاقتصادية، بشراكة مع الجماعات الترابية، لأن ما يمكنش الجماعات الترابية تهرب من المسؤولية ديالها، ما يمكنش تقول بأن هاذ السور طاح، هاذ الباب ما مرمش.. هاذي مسؤولية ديال وزارة الثقافة، مسؤولية وطنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الوزير، وشكرا لكم لمساهمتم معنا في هذه الجلسة.

شكرا لمساهمة الجميع.

ورفعت الجلسة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

بالفعل المغرب كيتوفر على واحد التراث غني متنوع، تراث مادي تيمشي من الفترات ما قبل التاريخ، إلى الفترات القديمة، إلى عهدنا هذا، وبطبيعة الحال الدولة تتجهد ماشي فقط منذ الاستقلال، ولكن دائما الدولة اجتهدت باش تحمي هذا التراث اللي تيمثل جزء من الذاكرة ديالنا، واللي احنا ملزمين باش ننقله إلى الأجيال اللاحقة.

يمكن نقول لكم بأن وزارة الثقافة تتدخل على عدة مستويات، المستوى الأول الخبرة العلمية التقنية، الخبرة في تأهيل وترميم هاذ المعالم التاريخية، ثم توفير جزء من الميزانية المخصصة لترميم هاذ المآثر التاريخية.

المغرب تيضم 16.000 موقع أثري، اللي قمنا بالجرد ديالو 16.000.

وتتفهموا بأن المسؤولية هي مسؤولية مشتركة، ملي تتكلم على الدولة بأن هناك وزارة الثقافة بطبيعة الحال اللي تتساهم بإمكانياتها المتواضعة، كايين قطاعات عديدة، كايين الجماعات الترابية.

اليوم، وهذا هو اللي حاولنا نوضعوا فهاذ الفترة منذ 2013 واحد الرؤية إستراتيجية اللي تتجعل بأن كل المتدخلين تيشغلوا من أجل حماية هاذ التراث، ماشي فقط لأن تيمثل الذاكرة ديال بلادنا، ولكن اليوم التراث تيمثل واحد رأس مال، كل ما استثمرنا فيه كل ما كايين مردودية فعلية على الصعيد الاقتصادي، على الصعيد السياحي.

هاذ الرؤية متواجدة، ولكن تتطلب تعبئة إمكانيات مالية كبيرة أكثر من ثلاثة دالمليار ديال الدرهم إلى حدود 2020 أولا 2021.

الفترة ديال 2015-2020 تتطلب ثلاثة دالمليار ديال الدرهم، ما عندناش.

تتقومو بالمرافعة، قمنا بالإستراتيجية، قمنا بالدراسات، غادي يجي واحد الوقت اللي المغرب غادي يوعي بالأهمية ديال الحماية ديال التراث ديالو، وبالأهمية ديال الاستثمار في التراث ديالو.

وأنذاك هاذ التراث غادي يكون عندو واحد المردودية أساسية على الصعيد الاقتصادي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الرزمة:

أشكركم، السيد الوزير، على جوابكم اليوم.

وأخبر السيدات والسادة المستشارين المحترمين بأن ملفات الترشيح المتوصل بها بلغ عددها خمسة (5)، همت الفئات التالية:

- الترشيح لعضوية المحكمة الدستورية لمدة ثلاث (3) سنوات: ترشيح واحد؛

- الترشيح لعضوية المحكمة الدستورية لمدة ست (6) سنوات: ترشيح واحد؛

- الترشيح لعضوية المحكمة الدستورية لمدة تسع (9) سنوات: ترشيح واحد؛

- الترشيح دون تحديد فئة من الفئات الثلاث المذكورة: ترشيحان إثنان.

وبعد دراسته لملفات المترشحين لعضوية المحكمة الدستورية المذكورة أعلاه، حصر مكتب المجلس لائحة المترشحين المستوفين للشروط الواردة في الفصل 130 من الدستور والمادة 270 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين كالتالي:

- الترشيح لعضوية المحكمة الدستورية لمدة ثلاث (3) سنوات: يعرض مكتب المجلس ترشيح السيد محمد جوهري، الذي قدم ملف ترشيحه الفريق الحركي؛

- الترشيح لعضوية المحكمة الدستورية لمدة ست (6) سنوات: يعرض مكتب المجلس ترشيح السيد ندير المومني، الذي قدم ملف ترشيحه فريق الأصالة والمعاصرة؛

- الترشيح لعضوية المحكمة الدستورية لمدة تسع (9) سنوات: يعرض مكتب المجلس ترشيح السيد محمد الأنصاري، الذي قدم ملف ترشيحه الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

كما أخبر المجلس الموقر بأن عملية الانتخاب التي سنباشرها بعد قليل سيشرف عليها مكتب أشرف برئاسته، ويتكون من السادة أمعاء المجلس الثلاث: السيد أحمد لخريف، السيد محمد عدال، السيد أحمد تويزي.

وأذكر السيدات والسادة أعضاء المجلس بمقتضيات الفصل 130 من الدستور، الذي ينص على أن التصويت يكون بالاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

وبما أن عدد الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس هو 120 عضواً، فإن صحة الانتخاب تكون بحصول كل مترشح على عدد من الأصوات يساوي أو يفوق 80 صوتاً.

وقبل الشروع في عملية الانتخاب، أستأذنكم لتقديم توضيحات حول الضوابط المنظمة لانتخاب الأعضاء الثلاث بالمحكمة الدستورية وفق عملية التصويت التي ستجري على الشكل التالي:

يجري الانتخاب باعتماد ثلاثة صناديق شفافة للاقتراع، يخصص

محضر الجلسة السادسة والخمسين

التاريخ: الثلاثاء 8 رمضان 1437 هـ (14 يونيو 2016 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة الأربعين زوالاً.

جدول الأعمال: انتخاب ثلاثة (3) أعضاء بالمحكمة الدستورية لأول مرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين:

باسم الله الرحمن الرحيم.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أعلن عن افتتاح الجلسة، جلسة انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، التي نعقدتها طبقاً لأحكام الفصل 130 من الدستور ومقتضيات مواد النظام الداخلي لمجلس المستشارين، والتي - كما سبقت الإشارة - يخصصها المجلس لانتخاب 3 أعضاء بالمحكمة الدستورية لأول مرة.

وقبل أن نمر لعملية الانتخاب، أخبر المجلس الموقر بأن الإجراءات الإعدادية لانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية قد تمت بتنسيق تام ومحكم مع مجلس النواب، وقد أسفر هذا التنسيق على الاتفاق على منهجية موحدة وعلى حزمة من التدابير الإجرائية والمسبورية، في توافق تام مع أحكام الدستور والقانون التنظيمي للمحكمة الدستورية ومقتضيات النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان، مما أسفر على ما يلي:

- تم الإعلان عن فتح باب الترشيحات لانتخاب مجلس المستشارين لثلاثة (3) أعضاء بالمحكمة الدستورية بتاريخ 2 ماي 2016؛

- تم إيداع الترشيحات في الفترة الممتدة من 18 إلى 30 ماي 2016 على الساعة الثالثة زوالاً؛

- تم حصر مكتب المجلس للائحة الترشيحات المستوفية للشروط المنصوص عليها في الفصل 130 من الدستور في فاتح يونيو 2016؛

- تم إدراج موضوع عقد جلسة الانتخاب في جدول أعمال مكتب المجلس بتاريخ 7 يونيو و8 يونيو و13 يونيو 2016؛

- تم توزيع الملفات على جميع أعضاء مجلس المستشارين بتاريخ 8 يونيو 2016؛

- تم ترتيب جلسة الانتخاب من طرف ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 9 و14 يونيو 2016.

9 سنين.

إذن، كذا ذكر السادة الأمناء، اللون البني لفئة 3 سنوات، اللون الأصفر الفاتح لفئة 6 سنوات، اللون الرمادي فئة 9 سنوات.

إلى اسمحتو، الآن أطلب من المجلس الموقر اختيار 3 أعضاء من غير المنتمين للفرق التي قدمت مترشحين، الفرق والمجموعات اللي ما رشحاتش، 3 أعضاء للتوقيع على لائحة المصوتين ومتابعة عملية التصويت برمتها، فمن يتطوع لهذه المهمة؟

تفضل أ الأستاذ، السي نبيل الأندلوسي عن فريق العدالة والتنمية، وهولم يرشح في مجلس المستشارين.

اشكون آخر؟

تفضل أ سيدي، السي محيي الدين.

مستشار أو مستشارة أخرى، تفضلي، السيدة المستشارة المحترمة، السيدة عائشة.

أطلب كذلك من الفرق التي قدمت مترشحين انتداب ممثلين عنها باش يتبعوا معنا العملية ديال التصويت من بدايتها إلى نهايتها.

عن فريق الأصالة والمعاصرة، شكون اللي غيكون؟

أنا قلت الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: السيد المستشار العزري.

الفريق الحركي: الأستاذ يحفظه.

.. عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

الآن أطلب من السادة الأمناء التأكد من تطابق عدد الأظرفة وعدد أوراق التصويت مع العدد الحالي لأعضاء المجلس بتاريخ يومه 14 يونيو وهو 105، على اعتبار أن هناك 15 مقعدا جرى إلغاؤها من طرف المجلس الدستوري.

إذن حسبوا، الله يخليكم، عدد الأظرفة وعدد الأصوات، وقولوا لنا واش هي متطابقة مع اللوائح.

لا، السي تويزي، السي تويزي.

الله يخليكم، هذه الجلسة يديرها رئيس، إلى ابغيتو نريحو اشوية ديال الوقت.. أ السي التويزي، غت حسب عدد الأظرفة وعدد الأوراق، وقل لنا واش هي متطابقة مع اللائحة ديال أعضاء مجلس المستشارين اللي هي 105 عضو.

الأستاذ لخريف: 105، حسبتي الأوراق و(les enveloppes) ياك؟

السي تويزي، السي تويزي: 105؟

السي عدال

كل صندوق لانتخاب فئة من الفئات الثلاث التي تتألف منها المحكمة الدستورية. ولقد تم تمييز كل فئة بلون معين من الأظرفة ومن أوراق التصويت الفردية التي تحمل إسم المترشح وخاتم مجلس المستشارين كما يلي:

• الأظرفة وأوراق التصويت ذات اللون البني تهم فئة 3 سنوات؛

• الأظرفة وأوراق التصويت ذات اللون الأصفر الفاتح تهم فئة 6 سنوات؛

• الأظرفة وأوراق التصويت ذات اللون الرمادي تهم فئة 9 سنوات.

وستتم عملية التصويت عبر إتباع الخطوات التالية:

أ. يتقدم عضو المجلس لدى أمين المجلس المكلف بفئة 3 سنوات، ويتسلم منه، بعد توقيعه في لائحة المصوتين، الظرف وورقة التصويت الفردية الخاصة بهذه الفئة، يدخل عضو المجلس إلى المعزل، ويقوم بوضع ورقة التصويت التي تحمل إسم المترشح الصوت لفائدته عن هذه الفئة في الظرف المخصص لها، وبعد خروجه من المعزل، يعود ليضع الظرف في صندوق الاقتراع الشفاف المخصص لهذه الفئة؛

ب. بعد ذلك، ينتقل عضو المجلس مباشرة لدى أمين المجلس المكلف بفئة 6 سنوات ليوقع على اسمه، ويقوم بوضع ورقة التصويت التي تحمل إسم المترشح المصوت لفائدته عن هذه الفئة في الظرف المخصص لها. وبعد خروجه من المعزل يعود ليضع الظرف في صندوق الاقتراع الشفاف المخصص لهذه الفئة؛

ج. وأخيرا، يتوجه عضو المجلس لدى أمين المجلس المكلف بفئة 9 سنوات ليوقع على اسمه في اللائحة المعدة سلفا، ويقوم بوضع ورقة التصويت التي تحمل اسم المترشح المصوت لفائدته عن هذه الفئة في الظرف المخصص لها. وبعد خروجه من المعزل، يعود ليضع الظرف في صندوق الاقتراع الشفاف المخصص لهذه الفئة.

وللتوضيح، فإنه يعتبر لاغيا كل ظرف فارغ وكذا الأوراق التي لا تحمل خاتم المجلس أو الأوراق التي تحمل بيانات كيفما كانت مكتوبة أو علامة، من شأنها أن تؤثر على مبدأ سرية التصويت.

بعد هذه التوضيحات، أطلب من السادة الأمناء الالتحاق بمقاعدهم المخصصة لهم للإشراف على عمليات التصويت، كل في إطار الفئة المخصصة له:

- الأستاذ أحمد لخريف عن فئة ثلاث (3) سنوات، تفضل من فضلك؛

- الأستاذ محمد عدال عن فئة ست (6) سنوات، تفضل من فضلك؛

- الأستاذ أحمد تويزي عن فئة تسع (9) سنوات، تفضل من فضلك.

إذن، السي لخريف 3 سنوات، السي عدال 6 سنين، السي تويزي

المستشار السيد محمد عدال:

105 أ سيدي.

السيد رئيس المجلس:

إذن، عدد الأظرفة وعدد أوراق التصويت مطابقة للعدد الحالي لأعضاء المجلس، ألا وهو 105 عضوا.

الآن، أستأذنكم لكي أقدم بشكل مركز السيرة الذاتية لكل مترشح، وأشير هنا إلى أن مكتب المجلس قد حرص، طبقا لمقتضيات القانون، على توحيد المعطيات والعناصر التي تضمنتها هذه البطاقة بالنسبة لجميع المترشحين الثلاث، مع العلم أن الملفات ديال المترشحين المتضمنة للمعلومات المفصلة قد تم توزيعها على جميع عضوات وأعضاء المجلس بتاريخ 8 يونيو.

أبدأ بالمترشح للمدة الانتدابية لـ 3 سنوات ألا وهو السيد محمد جوهرى:

- الفريق مقدم الترشيح: الفريق الحركي.

بالنسبة للمعطيات الشخصية:

- الأستاذ محمد جوهرى مزاد بتاريخ 1946 بورزازات؛

- أعلى شهادة علمية حصل عليها: الإجازة في الحقوق سنة 1968 وتكوين بدبلوم الدراسات العليا في المهن القضائية والقانونية؛

- الخبرة المهنية التي راكمها المترشح:

• قاضي نائب وكيل الدولة ما بين 1970-1974؛

• محامي منذ سنة 1974 إلى الآن؛

• عضو بمجلس النواب ورئيس فريق الأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية ما بين 1993-1997؛

• عضو بمجلس المستشارين ورئيس فريق ما بين 1997 و2006؛

• عضو بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان لفترتين انتدابيتين ما بين 2002 و2011.

انتقل إلى المترشح للمدة الانتدابية لـ 6 سنوات، ألا وهو السيد ندير المومني:

- الفريق المقدم الترشيح: فريق الأصالة والمعاصرة.

بعض المعطيات:

- فالسيد ندير المومني مزاد بتاريخ 1971/11/27 بألمانيا ونقل إلى الرباط بالمغرب طبعاً؛

- وأعلى شهادة علمية: الدكتوراه في الحقوق بتاريخ 25 يناير 2003 في القانون العام، تخصص: القانون الدستوري والعلوم السياسية؛

- الخبرة المهنية التي راكمها بعض أبرز محطاتها:

• أولاً، إطار إداري بالجامعة منذ 1975؛

• عين أستاذا مساعداً للتعليم العالي في 22 أبريل 2004؛

• نائب لعميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛

• مكلف بالشراكة والتعاون من 28 ديسمبر 2009 إلى 2 شتنبر 2012؛

• ملحق لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ 8 فبراير 2013؛

• مسؤول عن الدراسات القانونية بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الفترة ما بين 8 فبراير 2013 إلى 12 يناير 2014؛

• مدير الدراسات والبحث والتوثيق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان من 12 يناير 2014 إلى يومه.

المترشح للمدة الانتدابية لـ 9 سنوات، وهو السيد محمد الأنصاري:

- الفريق مقدم الترشيح: الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

بعض أبرز المعطيات الشخصية:

- فالسيد الأنصاري محمد مزاد في 1944/12/31 بالريصاني؛

- أعلى شهادة علمية حصل عليها: دبلوم الدراسات العليا للجامعة، تخصص قانون الأعمال والمقاولات في 2 يونيو 2010؛

- الخبرة المهنية التي راكمها أبرز محطاتها أنه:

• مسجل بجدول المحامين الرسميين بمكناس منذ 12 فبراير 1979؛

• عضو سابق بمجلس النواب في الفترة ما بين 1993 إلى 1997؛

• عضو بمجلس المستشارين منذ 26 ديسمبر 1997 إلى تاريخه؛

• رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين ما بين 1998-2009؛

• رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين ما بين 2009-2015؛

• وهو أيضاً الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين منذ 30 أكتوبر 2015.

والآن نشرع في عملية التصويت، وأرجو من السيدات والسادة المستشارين المحترمين أن يتفضلوا مشكورين للتصويت بعد المناذاة عليهم بأسمائهم، واللائحة ستكون مرتبة حسب الترتيب الألف بائي للإسم الشخصي.

إذن، على بركة الله، أناادي على السيد المستشار المحترم السيد أبو بكر عبيد، إلى الصندوق المخصص لفئة ثلاث (3) سنوات.

أذكر بأن الأصوات الملغاة هي:

السيد المستشار المحترم السي المصطفى الخلفيوي.
 السيد المستشار المحترم السي المهدي عتمون.
 السيد المستشار المحترم، السي النعم ميارة.
 السيدة المستشارة أمال العمري، أمال العمري.
 السيدة المستشارة المحترمة أمال ميصرة.
 السيد المستشار المحترم السي امحمد احميدي.
 السيدة المستشارة المحترمة ثريا لحرش، ثريا.
 السيد المستشار المحترم السي جمال الدين العكروود، جمال الدين العكروود: غائب.
 السيد المستشار المحترم حمة أهل بابا.
 السيد المستشار المحترم السي حميد القميصة.
 السيد المستشار المحترم السي حميد كوسكوس، السي حميد تفضل.
 السيدة خديجة الزومي، السيدة المستشارة المحترمة تفضلي، خديجة.
 السيدة المستشارة المحترمة رجاء الكساب.
 السيد المستشار المحترم السي رجال المكاوي، رجال.
 السيد المستشار المحترم السي رشيد المنباري.
 السيد المستشار المحترم السي سعيد السعدوني.
 السيد المستشار المحترم السي سعيد زهير، السي سعيد زهير.
 السيد المستشار المحترم سيدي الطيب الموساوي.
 السيد المستشار المحترم سيدي صلوح الجماني: غائب.
 السيد المستشار المحترم سيدي محمد ولد الرشيد، سيدي محمد ولد الرشيد، ما كاينش؟
 السيد المستشار المحترم سيدي مختار الجماني.
 السيد المستشار المحترم السيد عادل البركات.
 السيدة المستشارة المحترمة عائشة آيتعلا.
 السيد المستشار المحترم السي عبد الإلاه الحلوطي.
 السيد المستشار المحترم السي عبد الإلاه المهاجري.
 السيد المستشار المحترم السي عبد الإلاه حفطي، السيد الرئيس.
 لن تحتاج إلى قلم السي حفطي.
 السيد المستشار المحترم السي عبد الحق حيسان.

- يكون الظرف حاوي:
 - يكون الظرف حامل لورقة تصويت فيها علامة أو فيها إشارة؛
 - الظرف الذي يحمل ورقة تصويت لا تحمل خاتم المجلس.
 هذه هي الحالات الموجبة لإلغاء الصوت.
 صندوق الفئة المخصصة ل ست (6) سنوات.
 استعد السيد المستشار المحترم السيد أحمد احميميد يقرب لريح بعض الوقت، السيد المستشار الموالي السيد أحمد احميميد، قرب من فضلك هنايا.
 السيد المستشار السي أحمد الإدريسي: غائب.
 السيد المستشار السي أحمد بابا اعمر حداد، قرب من فضلك.
 إلى كان يمكن نسرعو شوي من الوتيرة، هذا هو المضمون ديال..
 طيب، أنادي الآن على المستشار السيد المحترم أحمد بابا اعمر حداد، هو الذي كيصوت.
 السيد أحمد بولون، السيد أحمد بولون.
 السيد أحمد شد، السيد أحمد شد: غائب.
 السيد ادريس الراضي، السيد الرئيس تفضل.
 السيد المستشار المحترم السيد الحبيب بن الطالب، تفضل ألسي الحبيب.
 السيد المستشار المحترم السيد حسن بلمقدم، تفضل ألسي حسن.
 السيد المستشار المحترم السي الحسن سليغوة، السي سليغوة، ما كاينش؟ تفضل ألسي سليغوة.
 السيد المستشار المحترم السي الحسين العبادي، الحسين العبادي، ما كاينش؟ غائب.
 السيد المستشار المحترم السي الحسين المخلص، تفضل ألسي المخلص.
 السيد المستشار المحترم السي الحوالمربوح، تفضل السي الحو.
 السيد المستشار المحترم السي الطيب البقالي، تفضل ألسي الطيب.
 السيد المستشار المحترم السي العربي العرائشي، السي العربي العرائشي.
 السيد المستشار المحترم السي العربي المحرشي.
 السيد المستشار المحترم السي المبارك الصادي.
 السيد المستشار المحترم السي المختار صواب. الله يجيبنا في الصواب. السي صواب.

السيدة المستشارة المحترمة فاطمة الزهراء اليحياوي.
 السيدة المستشارة المحترمة فاطمة آيت موسى.
 السيد المستشار المحترم فؤاد قديري.
 السيدة المستشارة كريمة أفيلال، كريمة.
 السيد المستشار المحترم السي لحسن أدعي، لحسن، لحسن أدعي.
 السيد المستشار السي مبارك السباعي. السيد الرئيس تفضل.
 السيد المستشار المحترم السيد مبارك جميلي، السي مبارك.
 السيد المستشار المحترم السي محمد اباحيني، السي محمد اباحيني: غائب.
 السيد المستشار المحترم السي محمد الأنصاري، السي الأنصاري.
 السيد المستشار المحترم السي محمد البشير العبدلاوي، السي محمد البشير العبدلاوي.
 السيد المستشار المحترم السي محمد البكوري. فين هو السيد الرئيس؟ السيد الرئيس.
 السيد المستشار المحترم السي محمد الرزمة. تفضل السيد الرئيس.
 السيد المستشار المحترم الدكتور محمد الشيخ بيد الله. تفضل السيد الرئيس.
 السيد المستشار المحترم السي محمد العزري. تفضل أسيدي.
 السيد المستشار المحترم السي محمد القندوسي، السي محمد القندوسي.
 السيد المستشار المحترم السي محمد زروال، السي محمد زروال.
 السيد المستشار المحترم السي محمد سالم بنمسعود، محمد سالم بنمسعود.
 السيد المستشار المحترم السي محمد عبو. تفضل السيد الرئيس.
 السي محمد عبو.
 السيد المستشار المحترم السي محمد علمي.
 السيد المستشار المحترم السي محمد لشهب.
 السيد المستشار المحترم السي محمد مكنيف.
 السيد المستشار المحترم السي محمود عرشان.
 السيد المستشار المحترم السي مولاي ادريس الحسني علوي. مولاي ادريس تفضل.
 السيد المستشار المحترم السي مولاي عبد الرحيم الكامل.

السيد المستشار المحترم السي عبد الحميد الصوييري، عبد الحميد الصوييري. كايين ياك؟ عبد الحميد الصوييري.
 السيد المستشار المحترم السي عبد الحميد فاتحي.
 السيد المستشار المحترم السي عبد الرحمان الدريسي.
 السيد المستشار المحترم السي عبد الرحيم أطمعي.
 السيد المستشار المحترم السي عبد الرحيم الكميلى، السي عبد الرحيم الكميلى.
 السيد المستشار المحترم السي عبد السلام اللبار.
 السيد المستشار المحترم السي عبد السلام بلقشور.
 السيد المستشار المحترم السي عبد السلام سي كوري.
 السيد المستشار المحترم السي عبد الصمد قيوح.
 السيد المستشار المحترم السي عبد الصمد مريبي.
 السيد المستشار المحترم السي عبد العزيز بنعزوز.
 السيد المستشار المحترم السي عبد العزيز بوهودود، عبد العزيز بوهودود: غائب.
 السيد المستشار المحترم السي حامي الدين عبد العلي.
 السيد المستشار المحترم السي عبد الكريم الهمس، تفضل السي كريم.
 السيد المستشار المحترم السي عبد الكريم لهوايشري.
 السيد المستشار المحترم السي عبد الكريم مهدي، عبد الكريم مهدي.
 السيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أبدوخ.
 السيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو، تفضل السيد الرئيس.
 السيد المستشار المحترم السي عبد الوهاب بلققيه.
 السيد المستشار المحترم السي عدي شجري.
 السيد المستشار المحترم السي عز الدين زكري، عز الدين زكري، تفضل.
 السيد المستشار المحترم السي عزيز مكنيف.
 السيد المستشار المحترم السي علي العسري، ما كايينش؟ علي العسري، علي، علي.
 السيد المستشار المحترم السي عمر مورو.
 السيدة المستشارة المحترمة فاطمة الحبوسي.

السيد رئيس المجلس:

إذن عدد المصوتين هو 98.

شكرا.

الآن، أطلب من السيد الأمين المحترم الشروع في فرز الأصوات الخاصة بفئة ثلاث (3) سنوات.

المستشار السيد أحمد لخريف:

1، 2، 3، 4؛

فارغة؛

5، 6، 7؛

فارغة؛

8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35؛

فارغة؛

36، 37؛

فارغة؛

38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50؛

فارغة، فارغة؛

51، 52؛

فارغة؛

53؛

فارغة؛

54؛

فارغة؛

55، 56، 57، 58، 59، 60؛

فارغة؛

61؛

فارغة؛

62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69؛

فارغة؛

70.

السيدة المستشارة المحترمة نائلة مية التازي. نائلة تفضلي.

السيد المستشار المحترم السي نبيل الأندلوسي.

السيد المستشار المحترم السي نبيل شيخي، نبيل، نبيل شيخي.

السيدة المستشارة المحترمة نجاة كومير. نجاة كومير تفضلي.

السيدة المستشارة المحترمة وفاء القاضي.

السيد المستشار المحترم يحفضه بنمبارك.

السيد المستشار المحترم السي يوسف محبي.

والآن السيد المستشار أحمد تويزي، تفضل السيد المستشار المحترم، السي تويزي.

السيد المستشار المحترم السي لخريف، وقع وخذ الظرف والورقة.

السيد المستشار المحترم السي محمد عدال، وهو المصوت ما قبل الأخير، ما قبل الأخير. حتى أنا عندي الحق بصوت، ياك أعائشة؟

إذن آخر مصوت عبد ربه.

طيب. إذن، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، قبل الإعلان عن اختتام عملية التصويت، أسأل: هل صوت جميع السادة المستشارين؟

إذن صوت الجميع.

والآن بعد تصويت جميع السيدات والسادة أعضاء المجلس الحاضرين، أعلن عن انتهاء عملية تصويت مجلس المستشارين لانتخاب ثلاثة أعضاء بالمحكمة الدستورية لأول مرة، برسم المدد الانتدابية لثلاث (3) سنوات، وست (6) سنوات، وتسع (9) سنوات.

وأطلب الآن من السيد الأمين المشرف على صندوق الاقتراع وأوراق التصويت الخاصة بفئة ثلاث سنوات، الأستاذ لخريف، القيام بفتح صندوق الاقتراع واحتساب عدد الأظرفة ومقارنتها مع عدد المصوتين الموقعين على اللائحة.

مازال كايين واحد (l'enveloppe) تماك.

المستشار السيد أحمد لخريف:

1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98.

السيد رئيس المجلس:

ما زال.

المستشار السيد أحمد الخريف:

71، 72، 73، 74، 75، 76؛

فارغة؛

77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84.

السيد رئيس المجلس:

السي لخريف، السي لخريف، القاعة كلها تبعنا معك، لا داعي... لا، الإخوان والأخوات اللي معك هما اللي يقرروا.

ما رأيكم؟

إذن، الآن، عدد.. قل لنا، أ السي لخريف، عدد الأصوات المعتبرة صحيحة، 84 قلت، ياك؟

المستشار السيد أحمد الخريف:

84.

السيد رئيس المجلس:

84.

عدد الأصوات، الأوراق الملغاة، خاص يقولها لي هو، خاص يقولها لي، خاص الأمين يقولها.

المستشار السيد أحمد الخريف:

14.

السيد رئيس المجلس:

14؟

عدد الأوراق الملغاة = 14.

هل هناك من أوراق متنازع بشأنها؟

السي الخريف، أ السي الخريف.

المستشار السيد أحمد الخريف:

? Oui

السيد رئيس المجلس:

هل هناك من أوراق متنازع بشأنها؟

المستشار السيد أحمد الخريف:

لا، لا.

السيد رئيس المجلس:

طيب، شكرا.

الآن أطلب من السيد الأمين، المشرف على صندوق الاقتراع وأوراق التصويت الخاصة بفترة 6 سنوات، السي محمد عدال، يفتح صندوق الاقتراع ويحسب عدد الأظرفة، ويقول لنا ما إذا كانت متطابقة مع عدد المصوتين الموقعين على اللائحة.

المستشار السيد محمد عدال:

واحد الله، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98.

السيد رئيس المجلس:

إذن، عدد المصوتين هو 98.

هل هذا العدد متطابق مع الموقعين على اللائحة عندك أ السي عدال؟

المستشار السيد محمد عدال:

98 مستشار.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

إذن الآن، إلى سمحتي، السي عدال، نبدأ في عملية فرز الأصوات الخاصة بفترة ستة (6) سنوات.

المستشار السيد محمد عدال:

واحد الله، 2، 3، 4؛

ملغاة؛

5، 6، 7؛

ملغاة؛

8، 9؛

<u>السيد رئيس المجلس:</u>	ملغاة، ملغاة:
اشحال السي عدال؟	10:
<u>المستشار السيد محمد عدال:</u>	ملغاة:
الملغاة = 17.	11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23:
<u>السيد رئيس المجلس:</u>	ملغاة:
الملغاة = 17.	24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33:
الأوراق الصحيحة؟	ملغاة:
<u>المستشار السيد محمد عدال:</u>	34:
1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17،	35، 36، 37، 38، 39:
18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32،	ملغاة:
33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47،	40، 41، 42:
48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62،	ملغاة:
63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77،	43، 44، 45:
78، 79، 80، 81.	ملغاة:
عدد الأوراق المعبر عنها: 81.	46، 47:
<u>السيد رئيس المجلس:</u>	ملغاة:
إذن، عدد الأوراق المعتبرة صحيحة = 81.	48، 49، 50، 51، 52:
عدد الأوراق الملغاة = 17.	ملغاة، ملغاة، ملغاة:
هل هناك من أوراق متنازع بشأنها؟	54، 55، 56، 57، 58:
شكرا.	ملغاة:
إذن، الآن أطلب من السيد الأمين المشرف على صندوق الاقتراع	59، 60، 61، 62، 63:
وأوراق التصويت الخاصة بفترة تسع (9) سنوات، الأستاذ أحمد تويزي،	ملغاة:
القيام بفتح الصندوق واحتساب عدد الأطراف ومقارنتها مع عدد	64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77،
المصوتين الموقعين على اللائحة.	78، 79، 80، 81، 82.
<u>المستشار السيد أحمد تويزي:</u>	<u>السيد رئيس المجلس:</u>
1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17،	كملتني السي عدال؟ السي عدال.
18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32،	<u>المستشار السيد محمد عدال:</u>
33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47،	17 ديال الملغاة، السيد الرئيس.
48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62،	
63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77،	
78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92،	
93، 94، 95، 96، 97، 98.	

56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64؛	98، السيد الرئيس.
فارغة؛	<u>السيد رئيس المجلس:</u>
65، 66؛	شكرا، 98، وهو متطابق مع لائحة المصوتين.
فارغة؛	شكرا.
67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80..	إذن، السي السيد تويزي، إذا اسمحتي الآن ننتقلو إلى عميلة فرز الأصوات الخاصة بفرقة تسع (9) سنوات.
<u>السيد رئيس المجلس:</u>	<u>المستشار السيد أحمد تويزي:</u>
الله يخليكم، السادة المستشارين، راه مازال ما كملناش، مازال ما كملناش.	فارغة؛
آ السادة المستشارين، مازال ما كملناش.	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9؛
الأستاذ تويزي، عدد الأوراق المعتبرة صحيحة = 82؛	فارغة؛
عدد الأوراق الملغاة.	10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20؛
آ الإخوان، آ الإخوان المستشارين. آ السي الأنصاري، مازال ما كملناش.	فارغة، فارغة؛
عدد الأوراق الملغاة = 16.	21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28؛
عدد الأوراق المتنازع بشأنها إن وجدت.	فارغة، فارغة؛
إذن، اسمحوالي الآن، وطبقا لنتائج الفرز الخاصة بالفئات الثلاث، أعلن.. راه خاصنا نكملوهاذ الإجراءات، أ الإخوان. الله يخليكم. بضعة دقائق.	29، 30، 31، 32، 33؛
إذن، طبقا لنتائج الفرز الخاصة بالفئات الثلاث:	فارغة؛
- أعلن عن انتخاب مجلس المستشارين للسيد محمد جوهري عضوا بالمحكمة الدستورية للمدة الانتدابية لثلاث (3) سنوات، بعد حصوله على 84 صوتا، وهو عدد يفوق ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس المستشارين؛	34، 35، 36، 37، 38، 39، 40؛
- أعلن عن انتخاب مجلس المستشارين للسيد ندير المومني عضوا بالمحكمة الدستورية للمدة الانتدابية لست (6) سنوات، بعد حصوله على 81 صوتا، وهو عدد يفوق ثلثي الأعضاء اللي كيتألف منه مجلس المستشارين؛	فارغة؛
- أعلن عن انتخاب مجلس المستشارين للسيد محمد الأنصاري عضوا بالمحكمة الدستورية للمدة الانتدابية لتسع (9) سنوات، بعد حصوله على 82 صوتا، وهو عدد يفوق ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس المستشارين.	41، 42؛
شكرا لكم جميعا.	فارغة؛
ورفعت الجلسة.	43، 44؛
	فارغة؛
	45؛
	فارغة؛
	46؛
	فارغة؛
	47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55؛
	فارغة؛